جامعة الجزائر3 - دالي إبراهيم -

كلية الإعلام والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

النخبة الحاكمة وعملية التحول الديمقراطي
دراسة تجربة المملكة المغربية 1996-2010

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذة:

فواز العابد سعاد العقون

لجنة المناقشة:

أ د.	إسماعيل دبـش	رئـيسـ ـ ـ ـ ـا
أ د.	سعاد العقـ ـون	مشرفا ومقـ ـرراً
د.	يوسف حميطوش	عضـوا مناقشـاً
د.	أمال فاضـ ـ ـل	عضـوا مناقشـاً

السنة الجامعية: 1433 /1434 هـ 2012/2013م

قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ

﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا
تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ
إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢ ﴾

المائدة: ٢

شكـــــر و تقديـــــر

بعد الجهد والعمل المتواصل، احمد الله عز وجل، الذي يرجع له الفضل في إتمام هذا العمل كما يشرفني ويسعدني أن أتقدم بجزيل شكري وخالص امتناني لأستاذتي الفاضلة الدكتورة "سعاد العقون" على مساعد ا وتوجيها ا التي لم تبخل علي ا، وصبرها لغاية إتمام هذا العمل،كما أعرب أيضا عن كل العرفان والامتنان لأساتذتي الكرام والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد فشكرا لكم جميعا.

و أتقدم بشكري الأكبر لوالدتي الكريمة حفظها الله التي لا يمكن إيفاء حقها وفضلها علي مهما شكرت عن توفير لي جميع الظروف المساعدة لإنجاز هذا العمل.

كما لا أنسى أصدقائي الذين كانوا لي عونا ماديا ومعنويا شكرا لكل من كان له دور في هذا العمل.

فواز العابد

مقـــدمـــة

شهد العالم في سنوات الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين توجها ملحوظا نحو الديمقراطية خاصة في دول العالم الثالث؛ في هذه الفترة تزايدت حالات الانتقال من النظم السلطوية إلى نظم أكثر ديمقراطية حيث تحولت أكثر من ثلاثين دولة من السلطوية إلى الديمقراطية - على الأقل من الناحية الرسمية الدستورية- في إطار ما أسماه الأستاذ صامويل هنتنختون الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية في الربع الأخير من القرن العشرين، فبعد نهاية الحرب الباردة وانتصار المعسكر الغربي على خصمه المعسكر الشرقي رأى البعض أن الديمقراطية أصبحت البديل الشرعي الوحيد المتاح للنظام التسلطي أيا كان نوعه، وبلغ التفاؤل بمنظر مثل فرانسيس فوكوياما حد القول بـ« نهاية التاريخ» والتبشير بانتصار الديمقراطية الليبرالية وسيادتها العالم باعتبارها أرقى مراحل تطور الإنسانية. فحتى الحكام في الأنظمة السلطوية أصبحوا يؤمنون بأن إضفاء مسحة من الديمقراطية إنما يشكل عنصرا أساسيا من العناصر المكونة لشرعية أنظمتهم خاصة بعد تراجع الشرعيات التقليدية (الدينية، الثورية...).

وعلى أثر هذه التحولات التي حدثت في أماكن كثيرة من العالم وفي ظروف مختلفة، صدرت الكثير من الدراسات حاولت التأصيل لهذه الظاهرة وتحليل أبعادها وشكلت تحديا أمام دارسي السياسات المقارنة والعلوم الاجتماعية؛ حيث ركز البعض على أسباب وخلفيات التحول إلى الديمقراطية، بينما اهتم البعض الأخر بتحديد طبيعة القوى السياسية التي لعبت دورا في عملية التحول في حين بحثت أخرى بكيفية تخطي المشاكل التي يمكن أن تواجه هذه العملية والاهتمام بالطرق والآليات التي تحقق التماسك والرسوخ الديمقراطي.

ولتوضيح الصورة أكثر، يمكن القول أن التحول الديمقراطي يطرح ثلاثة أسئلة: الانتقال من أين؟ وإلى أين؟ ثم كيف؟ والسؤال الثالث هو الأهم لأنه مرتبط بإجراءات هذا التحول وبالأجهزة والآليات الفاعلة فيه. وهذه الأخيرة متعددة، نجد على رأسها النخب الحاكمة، وذلك بالنظر للدور المحوري الذي أصبحت تلعبه في الأنظمة التي تسعى للتحول نحو الديمقراطية.

وعلى غرار كثير من دول العالم الثالث شهد المغرب، عددا من الخطوات نحو مزيد من الديمقراطية، ورغم اتفاق العديد من الملاحظين (مثل الفاعلين المدنيين والسياسيين)، على حقيقة التقدم البارز الذي شهده المغرب في مجال الحقوق والحريات، إلا أنهم لا يخفون حيرتهم وارتباكهم فيما يخص طبيعة المسلسل السياسي الجاري. ولمساءلتهم حول اتجاه التطور العام للنظام السياسي المغربي، فأغلبهم يتردد في استعمال تعبير «التحول الديمقراطي» ويفضل بالأحرى الحديث عن السماح بقدر من الليبرالية السوسيوسياسية بل بالنسبة للبعض «انفتاح سياسي متحكم فيه».

وبالفعل، فمسالة تقييم المسلسل السياسي الجاري تدخل في إطار العناصر المطروحة من طرف النقاش المجتمعي الواسع الذي يعرفه المغرب. وقد ساهمت واقعتان سياسيتان في تصعيد وتيرة هذا النقاش وفي توسيعه ليشمل العديد من الأسئلة والواقعتان هما: وصول حكومة تناوب ترأسها عبد الرحمان اليوسفي، معارض قديم لنظام الراحل الحسن الثاني وزعيم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إلى السلطة، حدث يعلن عن بداية ما يصطلح عليه بـ: التناوب التوافقي، والواقعة الثانية هي وصول الملك الشاب محمد السادس إلى العرش وبداية ما يسمى بـ العهد الجديد مع تولد عن ذلك وما يزال يتولد من حماس وآمال في التغيير ولكن التساؤل الذي يدور في الأذهان يتعلق بمدى مساهمة هذان الواقعتان والمبادرات التي طرحتها النخبة الحاكمة بمكوناتها سواء المؤسسة الملكية أو الأحزاب السياسية في التأسيس لتحول ديمقراطي حقيقي، هذا ما سوف نسعى إلى الإجابة عنه من خلال هذه الدراسة التي تهدف الى التعرف على دور النخبة الحاكمة في المغرب في عملية التحول الديمقراطي خلال الفترة ما بين 1996 إلى 2010.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع التحول الديمقراطي من المواضيع التي تحتل مكانة هامة سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية، حيث اختلفت وتعددت فيه وجهات النظر خاصة عندما نخص بالذكر بلدان العالم الثالث التي اشتملتها الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي.

على الرغم من توافر كم معتبر من الدراسات حول التحول الديمقراطي والاهتمام الكثير من الأدبيات المعاصرة في محاولة التعرف على مآل ديمقراطيات دول العالم الثالث، إلا أن هناك جوانب عديدة لم تحظ بالقدر الكافي من اهتمام الباحثين الأمر الذي يستلزم توجيه النظر إلى موضوعات كعلاقة النخب الحاكمة بعملية التحول الديمقراطي؛ فالديمقراطية كما يقول صموئيل هنتنختون لن تنتشر إلا بالقدر الذي يريده أولئك الذين بيدهم السلطة، ويعد المغرب في هذا الصدد أنموذجا لتجربة في التحول الديمقراطي في العالم العربي ومن الأمثلة الجديرة بالدراسة في ظل الجدل الدائر حول العالمية والخصوصية، هذه الأخيرة التي تتميز بها تجربة المغرب في التحول الديمقراطي خاصة بطول أمدها بكل عثراتها وانجازاتها، مقارنة بغيرها من التجارب العربية وخصوصية تتعلق بطبيعة وبنية النظام السياسي المغربي حيث تتعايش الديمقراطية مع ملكية وراثية، ومع تعددية حزبية، وأضف إلى ذلك وصول المعارضة إلى رئاسة الحكومة سنة 1998 حيث ترأسها زعيم أكبر حزب معارضة يساري، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وبعدها انتقال الملك إلى محمد السادس وبداية عهد جديد خلق أمال كبيرة في استكمال عملية الإصلاحات السياسية التي بدأها والده الملك الراحل الحسن الثاني.

وتتبدى أهمية موضوع النخبة الحاكمة وعملية التحول الديمقراطي في المغرب من أن معظم الدراسات اهتمت بدراسة نماذج أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وتعاملت بحذر مع النماذج العربية حتى راج في كثير من الأدبيات بما يعرف بالاستثناء العربي في التحول الديمقراطي والعجز الديمقراطي العربي فجاءت هذه الدراسة لمحاولة الإضاءة على تجربة المغرب في التحول الديمقراطي والاستفادة من ايجابياتها وأخذ العبر من عثراتها.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع للدراسة والبحث أملته مجموعة من الدوافع الموضوعية والدوافع الذاتية.

المبررات الموضوعية:

في سنة 1996 أقدمت السلطة السياسية الحاكمة في المغرب على تعديل دستوري جديد وفي زمن قياسي (أي أربع سنوات عن تعديل 1992)، في محاولة جديدة منها لإقناع المعارضة بالمشاركة في الحكومة وفي سنة 1998 يتم إطلاق ما تبقى من معتقلين سياسيين أستثني منهم معتقلوا جماعة العدل والإحسان وبعض المعتقلين السياسيين مما كان يعرف حينها مجموعة 71، ثم بعد ذلك تم تشكيل حكومة التناوب التوافقي التي اعتبرت لحظة تاريخية هامة في مسار التحول الديمقراطي، لأن القوى الوطنية المعارضة تشكل حكومة لأول مرة بعد حكومة عبد الله إبراهيم في سنة 1959، فهل هذا يعتبر مؤشر فعلي للتداول على السلطة، بمعنى هل ستصبح المعارضة فاعلا أساسيا في اللعبة السياسية، فتجربة التناوب تعتبر استثناء عربي وسابقة فريدة تستحق الدراسة، كذلك في سنة 1999 انتقل العرش إلى محمد السادس بعد وفاة الملك الحسن الثاني، مما يطرح تساؤلات عديدة منها هل سيكمل محمد السادس مسيرة الإصلاح السياسي ويحافظ على المكاسب المحققة خاصة إمكانية مشاركة المعارضة في الحكم.

المبررات الذاتية:

من خلال ما قدم لنا كطلبة على مدار السنة الدراسية النظرية ترسخت في ذهني قناعة البحث في قضية التحول الديمقراطي، خاصة على مستوى العالم العربي التي أعتبرها ضرورة جوهرية، بالنظر إلى ما آلت إليه الأمور عالميا، ففي عام 1975 كانت الدول العربية تشكل نسبة 11% من الدول الغير ديمقراطية في العالم، أما في عام 2005 وباستخدام نفس المؤشرات فإنها تمثل حوالي 35% مما يعني أن موجة التحول الديمقراطي الثالثة لم تنل من الدول العربية بالقدر الذي يجعل أي دولة تلبي خصائص النظم الديمقراطية الناشئة ناهيك عن الديمقراطيات الراسخة، مما جعل البعض يتحدث عن عجز في الديمقراطيات العربية.

ومن ناحية أخرى فإنه من بين 121 نظاما تم تصنيفها من قبل بيت الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها نظام حكم ديمقراطية، لا توجد دولة عربية واحدة، بل أنه وفقا لهذا التصنيف فإن النظم العربية أقل ديمقراطية في المتوسط كما كانت عليه منذ 25 سنة، وفي خلال آخر 25 سنة لا يوجد رأس دولة عربية واحدة ترك منصبه عبر صناديق الاقتراع، مما يدل على عدم حدوث تجدد على مستوى النخب الحاكمة وتداول فعلي على السلطة، هذا الواقع والاستثناء العربي دفعني لفهمه من خلال التركيز على تجربة المغرب التي تعد من أهم تجارب التحول الديمقراطي في العالم العربي.

إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية الأساسية للدراسة أن النخبة الحاكمة في المغرب بمكوناتها سواء المؤسسة الملكية أو الأحزاب السياسية التي آمنت بالعمل في إطار نظام ملكي دستوري، هذه الأحزاب التي قبلت بمبادرات الإصلاح السياسي التي طرحتها المؤسسة الملكية، ففي المغرب نص دستوري وتعددية سياسية ومؤسسات رسمية تعني بحقوق الإنسان، كذلك تنظم انتخابات تفرز أغلبية نيابية وقيام أول حكومة تناوب شاركت فيها أحزاب المعارضة سنة 1998، فكل هذه المبادرات مهدت الطريق للانتقال نحو الديمقراطية، لكن في نفس الوقت تصر المؤسسة الملكية على الاحتفاظ بصلاحياتها الواسعة النطاق وبسلطاتها التاريخية التي تفوق ما منحها إياها الدستور وهذا ما يتناقض مع مطالب التحول الديمقراطي من توسيع نطاق المشاركة في الحكم لتشمل أطراف ترى في نفسها أحقية المشاركة وإجراء انتخابات حرة وإدخال توازن فعلي بين السلطات، ولا سيما دعم السلطة التشريعية في مواجهة الصلاحيات الواسعة للسلطة التنفيذية.

بمعنى آخر تحاول المؤسسة الملكية الطرف الأقوى في النخبة الحاكمة البقاء في السلطة والحفاظ عليها وفي نفس الوقت تسعى للتجاوب مع مقتضيات التحول الديمقراطي الذي جوهره التداول الفعلي والسلمي على السلطة، هذا التداول على السلطة والمشاركة فيها هو ما تطالب به النخبة الحزبية خاصة أحزاب المعارضة التي تطالب بمبادرات في الإصلاح السياسي تؤسس لتحول ديمقراطي حقيقي يقود في الأخير إلى ملكية دستورية تتبنى النظام البرلماني يكون فيها الملك يملك ولا يحكم.

وفي ظل هذه المضامين والاعتبارات المتعددة الأوجه نطرح الإشكالية التالية: **هل كان لمبادرات الإصلاح السياسي للنخبة الحاكمة في المغرب دور في التحول نحو الديمقراطية، أم أن الأمر لم يكن سوى انفتاح سياسي تكتيكي وتغييرات شكلية وجزئية لا غير لأهداف حددتها النخبة الحاكمة؟**

وتحت هذه الإشكالية تندرج مجموعة من التساؤلات:

- ما هي مستويات النخبة الحاكمة في المغرب وما هي خصوصياتها وآليات إنتاجها؟.

- ما هي أهم مراحل التحول الديمقراطي في المغرب وما دور النخبة الحاكمة في ذلك؟.

- هل تجربة التناوب كانت انعطاف هام في عملية التحول الديمقراطي وهل هي مشاركة حقيقية لأحزاب المعارضة في السلطة أم أنها تكييف سياسي أملته ظروف تلك المرحلة؟.

- ما هي أسباب عدم مطالبة أحزاب المعارضة بتعديلات دستورية وإصلاحات سياسية أثناء فترة التناوب؟

-هل أن مرحلة حكم محمد السادس هي استمرار للممارسات السابقة أم قطيعة لها؟

- ما هو الدور المستقبلي للفاعلين السياسيين في عملية التحول الديمقراطي في المغرب؟

فرضيات الدراسة:

- ظهرت مبادرات الإصلاح السياسي في المغرب كنتيجة لضغوطات داخلية وخارجية من أجل احتواء المعارضة وإضفاء شرعية جديدة على سمو المؤسسة الملكية .

- جاءت فكرة الديمقراطية في المغرب كحل وحيد لإنهاء التنازع بين الإرادتين الملكية والحزبية حول السلطة والاعتراف كل منهما بوجود الأخر في الحقل السياسي الرسمي وامتلاك المشروعية السياسية.

- إن تزايد ضغوط المعارضة والتنسيق فيما بينها يفرض على المؤسسة الملكية التجاوب لبعض من مطالبها في المشاركة في السلطة.

- شكلت الثقافة السياسية الحاضنة لعملية التحول الديمقراطي عائقا كبيرا أمام الانتقال من عملية الانفتاح السياسي المحدود إلى التحول نحو نظام ملكية دستورية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

بالنسبة للإطار الزماني للدراسة سيتم التركيز على الفترة الممتدة من نسبة 1996 إلى غاية سنة 2010 بحيث تعتبر هذه الفترة سامحة لعملية رصد مختلف فعاليات الحراك السياسي في المغرب ففي سنة 1996 أقدمت السلطة الحاكمة في المغرب على تعديل دستوري، الذي أدخل إصلاحا جزئيا وإن كان ملموسا في بنية النظام السياسي المغربي، في محاولة جديدة منها لإقناع المعارضة بالمشاركة في الحكومة، وهذا ما تحقق في حكومة التناوب التوافقي سنة 1998 بتولي شخصية من المعارضة رئاسة الحكومة، فهذا الحدث يعتبر بداية حدوث تغيير ولو كان جزئيا على

مستوى النخبة الحاكمة، كذلك هناك حدث آخر في هذا الفترة وهو تولي الملك محمد السادس العرش سنة 1999 بعد وفاة الملك الراحل الحسن الثاني، مما يطرح عدة تساؤلات منها: كيف سيتعامل الملك الجديد مع إشكالية التحول الديمقراطي؟ وهل سيحافظ على إمكانية مشاركة المعارضة في السلطة؟.

أما بالنسبة للإطار المكاني فالدراسة تشمل المملكة المغربية دولة من دول المغرب العربي، وشمال إفريقيا، وعضو في اتحاد المغرب العربي.كونها الوحيدة التي أكدت في دساتيرها إلغاء مبدأ الحزب الواحد واعتماد التعددية الحزبية.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مثلها مثل معظم الدراسات والأبحاث عدد من الصعوبات منها:

- عدم توفر المراجع المتخصصة لموضوع الدراسة محل البحث فأغلب الآراء التي قيلت في الموضوع قد وردت بين ثنايا المؤلفات ولم يتم أفراد دراسات مستقلة لها.

- عدم توفر البيانات والمعلومات خاصة الحديثة منها وإن توفرت فهناك صعوبة في الحصول عليها.

- عدم توفر كتابات ومؤلفات تربط بين النخبة الحاكمة في المغرب ودورها في عملية التحول الديمقراطي خاصة في فترة حكم الملك محمد السادس، فمعظم الكتابات إما لدراسة النخبة في المغرب دون التطرق لدورها في عملية التحول الديمقراطي أو أنها دراسات متعلقة بدراسة التحول الديمقراطي في المغرب بصفة عامة.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن طبيعة الموضوع والأهداف المحددة من خلاله هي التي تحدد على الطالب أن يتبع منهج دون آخر، لذلك سنعتمد على صيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها:

1- **المنهج التاريخي**: إن المنهج التاريخي يستخدم في دراسة التاريخ بمعناه العام والذي يتمثل في دراسة الماضي، بمختلف أحداثه وظواهره وكذلك دراسة التاريخ بمعناه الخاص والذي يعني البحث في مجمل حياة البشر الماضية وما تشمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة وبالذات العلاقات السببية المسؤولة عن تطور وتغير هذه الأحداث عبر الزمن، ويركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد

التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية[(1)].

من خلال هذا المنهج سنحاول أن نرصد تاريخ ظاهرة التحول الديمقراطي ودور النخبة الحاكمة المغربية في ذلك:

2- منهج دراسة الحالة:

يتميز منهج دراسة الحالة أنه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، وبكلمة أخرى، فإن الحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة من نوعها، يمكننا أن نركز عليها بمفردها ونجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، ونقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها[(2)].

3- المنهج الوصفي: إنه من الأهمية أن تتوافر لدى أي باحث وصف دقيق لما يقوم بدراسته من ظواهر قبل أن يمضي في خطوات واضحة لحل المشكلات التي اقتضت دراسة هذه الظواهر، ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها، بالإضافة إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق بل يتضمن أيضا قدرا من التفسير لهذه النتائج، لذلك كثيرا ما يقترن الوصف بالمقارنة، بالإضافة إلى استخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير بهدف استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة[(3)].

فالمنهج الوصفي يعتمد على وصف الظاهرة بمختلف جوانبها وسنعتمد في دراستنا على هذا المنهج في تحليل الواقع السياسي في المغرب.

4- منهج تحليل المضمون: يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل، وهذا النوع من الأبحاث مفيد بالنسبة لمعرفة عوامل التغيير الاجتماعي وردود فعل الناس لقرارات القيادة السياسية، فالتقارير التي تأتي إلى وزارة معينة يمكن دراستها بطريقة موضوعية والتعرف على آراء الجهات التي

[(1)]- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص37.

[(2)]- عمار بوحوش، **دليل الباحث** في **المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص30-31.

[(3)]- فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص87.

تتراسل مع الوزارة المعينة، ومن خلال معرفة جوهر التقارير يمكننا أن ندرك فعالية الاتصال واستيعاب المعلومات ورد فعل الجهات الأخرى تجاه القرارات المتخذة من طرف القيادة[1].

ولقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لتحليل مختلف التشريعات والقوانين سواء كانت تعديلات دستورية أو قوانين أحزاب أو حتى مدونات مثل مدونة الأسرة في المغرب.

أدبيات الدراسة:

لقد تم تناول موضوع النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في المغرب ضمن عدة دراسات منها:

أولا:الكتب

1- **إبراهيم أبراش**[2]:

جاءت الدراسة تحت عنوان «الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب» حيث تطرق الكاتب إلى خصوصية النموذج المغربي الذي ظهرت فيه الديمقراطية كفكر وممارسة في الثلاثة العقود الأخيرة، هذا ناهيك عن الممارسة الدستورية التي عرفها المغرب، ليخلص إلى أن المسار الديمقراطي في الحياة السياسية المغربية ليس وليد التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ولا بفعل الضغوط الأجنبية، بل هو خيار استراتيجي للمغرب منذ الاستقلال.

وفي نهاية الدراسة يتوصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات التي تؤكد أن أي ديمقراطية لا تتحقق بالشعارات ولا بالقرارات الفوقية، وإنما عن طريق التوافق بين الفاعلين السياسيين، وبترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية وإشاعة الوعي في مختلف جوانب الحياة الفردية والجماعية لتشكيل مجتمع مدني قادر على ممارسة الديمقراطية وتحصينها.

2- **دراسة عبد لسلام نوير**[3]: تحت عنوان قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، حيث انطلق من إشكالية أن النظام السياسي المغربي يحاول الإبقاء على هيمنة المؤسسة الملكية أي أن الملك

---

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص33.

[2]-إبراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.

[3]- عبد السلام نوير، **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب**، في أحمد منيسي (محرراً)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

يملك ويحكم وفي نفس الوقت يسعى للتجاوب مع مقتضيات التحول الديمقراطي التي تستوجب الحد من سلطات الملك، أما بالنسبة لدور النخبة السياسية فرأى الكاتب أن دورة النخبة تتميز بصفة عامة بتباطؤ في معدلها ويعد هذا الأمر نتاجا للعبة الأرجوحة القائمة بين التكتلات والأحزاب والنقابات المتنازعة، فإذا تمكن جزء من النخبة من فرض سيطرته، هبت الأجزاء الأخرى للتحالف فيما بينها لمعادلة الكفة ومواجهة التهديد.

3- **دراسة أحمد ثابت**[1]**:** بعنوان التحول الديمقراطي في المغرب تناول في هذه الدراسة أهم ملامح النظام السياسي المغربي وكذلك الإصلاحات الدستورية والسياسية التي تمت عام 1992 وما تلاها من انتخابات تشريعية سنة 1993، واستنتج في هذه الدراسة أن عمليات الإصلاح الدستوري والسياسي أدت بالفعل إلى إدخال قدر من التغير الايجابي لجهة دعم التحول الديمقراطي وتوفيرها ضمانات دستورية وقانونية وسياسية للممارسة والعمل السياسيين، واستنتج الكاتب أيضا أن استمرار هيمنة الأجهزة الإدارية والأمنية على النظام السياسي وتحكمها في صناعة قوانين الانتخاب وإجراء وتنظيم الانتخابات، يعد من أهم العوامل التي تحد من الانفتاح الديمقراطي الواسع ومن أفاق التطور الديمقراطي.

4- **دراسة عمر بندور**[2]: بعنوان النظام السياسي المغربي بين الكاتب في هذه الدراسة التي اتخذت طابع قانوني أن الدساتير لم تؤثر على طبيعة النظام السياسي المغربي، فبالرغم من وجود دستور مكتوب فإن الملكية تستمد قوتها من الخلافة ومن التقاليد المحلية التي تطورت خلال السنوات الأولى من الاستقلال لتجعل من الشرعية الملكية مصدرا لكل السلطات، وما جعل النظام السياسي المغربي يستجيب لمطالب المجتمع المدني هو أنه اضطر لمسايرة المحيط الدولي الذي عرف انتشار المبادئ الديمقراطية، لذلك فالإصلاحات الدستورية لسنة 1992 تمت بمساهمة أحزاب المعارضة وأدت إلى انفتاح سياسي وإلى إتباع طرق جديدة في الأعداد والمصادقة على القوانين اللازمة لإدخال البنيات السياسية حيز التطبيق، كما أن فكرة إشراك المعارضة في الحكم وتعيين الوزير الأول من بينها أصحبت محتملة، في حين كان الملك الراحل الحسن الثاني يرفض منذ الستينات تنصيب الوزير الأول من الأحزاب السياسية، وفي الأخير رأى الكاتب أنه من المحبذ إعداد إصلاحات دستورية لإعادة النظر في وضعية المؤسسات السياسية بهدف الارتقاء بالنظام السياسي

---

[1]- أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

[2]-عمر بندور، **النظام السياسي المغربي**، الرباط: طبع بدعم من مؤسسة كونراد اديناور، 2002.

المغربي من شبه ملكية مطلقة إلى ملكية برلمانية عصرية تحدد دور كل مؤسسة مع ترجيح مهمة الحكومة في تدبير الشؤون العامة والبرلمان في ميدان التشريع وبالخصوص في المراقبة.

5- **دراسة عبد الرحيم العطري**[1]: تحت عنوان صناعة النخبة بالمغرب انطلق الكاتب من فرضية محددة وهي أن الطريق إلى قشدة المجتمع ودوائر صنع القرار في المجتمع المغربي لا تكون دائما في متناول الجميع، ولا تكون بعيدة بالضبط في وجه «الذين هم تحت» ممن لا يملكون وسائل الإنتاج والإكراه في النسق المجتمعي، فثمة أفراد بعينهم هم الذين يستطيعون حسم النهاية لصالحهم والصدفة تظل محدودة الأثر، فعلى طول طريق النخبة بدا واضحا أن ثمة عوامل أخرى بعيدة عن الكفاءة والتميز هي التي تحسم النهاية في غالب الأحايين، وهي التي تشرع أبواب الصالونات النخبوية، فالرضا المخزني أولا والرساميل الرمزية والمادية المفتوحة على الأصل النبيل وصفقات المصاهرة وسلطة المقدس والتقليدي كلها أساسيات مركزية في مطبخ صناعة النخب ودوائر صنع القرار السوسيوسياسي بالمغرب، ولاحظ الكاتب حضور وبقوة المخزن كبنية وكنظام اختراقي وتوجيهي لكل الأنساق والنخب المجتمعية، فما من حقل إلا يسجل المخزن فيه بأجهزته القمعية والإيديولوجية الحضور والفعل الاستثنائي وهو ما يعني ختاما أن الطريق نحو النخبة يدشنها العطف المخزني واستراتيجياته الخاصة المتعلقة برهانات الإدماج والتدجين.

6- **دراسة جون واتربوري**[2]: بعنوان الملكية والنخبة السياسية في المغرب في هذا الكتاب يطلق واتربوري مفهوم النخبة السياسية، بالاعتماد على مفهوم ريمون ارون، أي الأقلية الإستراتيجية على فئة المغاربة الذين يستطيعون لأسباب مختلفة أن يؤثروا في سلطة القرار على المستوى الوطني كما في مقدورهم التدخل في عملية توزيع منافع الدولة وفرض مطالبهم، وقد يرتبط نفوذهم بشبكات الإتباع والأصدقاء ذوي المناصب العليا، وتضم هذه الشبكات كل من الأحزاب السياسية، والنقابات، والمصالح الخاصة... وجل أعضائها من المثقفين أو الأثرياء أو هما معا، ومع ذلك فليست الثقافة والثروة بالمقاييس الوحيدة من أجل الانضمام إلى النخبة لأن التعيين يحدد طريق الوصول إليها.

ويرى واتربوري أن اللاعقلانية هي السمة الطاغية على السلوك السياسي للنخبة، حيث منطق العشائرية والزبونية والولاء، هي السلوكيات التي تحرك السلوك السياسي سواء لدى النخبة الرسمية أو غير الرسمية كالمنظمات غير الحكومية مثل الأحزاب والنقابات... فنفوذ الفرد ووزنه السياسي لا يقاس على أساس المنصب الذي يحتله بل على أساس الولاء والانتماء العشائري

---

[1]- عبد الرحيم العطري، **صناعة النخبة** في **المغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق والوصول** إلى **القمة**، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006.

[2]- جون واتربوري، **الملكية والنخبة السياسية** في **المغرب**، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر/ 1982.

والعائلي وبالتالي لا ينتمي الفرد إلى النخبة بسبب مهمته الإدارية، بل بسبب انتمائه إلى جماعة معينة فالوصول إلى دائرة النخبة يتأتى من هكذا سلوكيات لا عقلانية.

7- **دراسة حسن قرنفل**(1): تحت عنوان المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل.

لاحظ المؤلف في حديثه عن النخبة السياسية في المغرب أنها كانت تتشكل، لفترة طويلة، من المخزن والخاصة ويقصد بالمخزن هنا السلطان مع عدد من المقربين اختلفت أصولهم من مرحلة تاريخية لأخرى ويقصد بالخاصة نخبة حضرية في معظمها تتكون أساسا من الشرفاء والعلماء وشيوخ الزوايا والمحتسبين ورؤساء الحرف، أما في عهد الحماية فقد تراجع دور النخبة حيث همشت بشقيها المخزن والخاصة لتظهر، بعد ذلك، نخبة جديدة، تلقت تكوينا عصريا بالمدارس الفرنسية الحديثة أو بمدارس المشرق العربي فانخرطت في العمل السياسي في مواجهة المستعمر الفرنسي، وأخيرا، عرفت النخبة السياسية بالمغرب تغييرات جذرية بعد استقلال البلاد وقد شملت هذه التغييرات أصول النخبة ومستوياتها الثقافية وهيكلتها وطرق اختيارها.

وتوصل الكاتب إلى الاستنتاجات التالية:

- خلافا للمواقف الرافضة لمقولة المجتمع المدني، يؤكد المؤلف على مجتمع مدني بالمغرب أفرزته مجموع التحولات التي عرفها المغرب خلال العقود الأخيرة وعلى رأسها التحولات الاقتصادية.

- كذلك رأي الكاتب أن الأحزاب السياسية شكلت أكبر مدرسة لتكوين النخبة.

- إذا كان ظهور وتنامي المجتمع المدني يترك الانطباع بأنه سيؤدي إلى تراجع بل اختفاء الأحزاب السياسية فإن قراءة متأنية للوضع العام تسمح باستنتاج أن المجتمع المدني غير مؤهل للاضطلاع بأدوار سياسية ولا يمكنه بالتالي تعويض الأحزاب السياسية.

- بما أن وجود النخبة السياسية باتت ضرورة مؤكدة واعتبارا لتراجع العمل السياسي بالمغرب، فإن الأحزاب السياسية مطالبة بأن تسارع إلى ترميم بيوتها وإصلاح هياكلها وإعادة النظر في طريقة انشغالها.

8- **دراسة محمد سالمان**(2): تحت عنوان النخبة السياسية في المغرب، رأى المؤلف في هذه الورقة أن سلوك النخبة السياسية في أي نظام سياسي هو مقدمة لفهم دينامية ذلك النظام، وإذا كانت

(1)- حسن قرنفل، **ا تمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل**، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2000.

(2)- محمد سالمان، **النخبة السياسية** في **المغرب** في **على الصاوي** (محررا)، **النخبة السياسية** في **العالم العربي**، أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، القاهرة في 11-13/ نوفمبر/1995: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.

المعرفة بطبيعة النخبة تعني إدراك الكثير عن طبيعة المجتمع الذي تمثله تلك النخبة... فإن هذه المقولة تصدق بدرجة كبيرة على حالة «النخبة السياسية المغربية»، ذلك أن التغيرات الحادثة في بناء المجتمع المغربي ما هي إلا دلالة على التغيرات التي تتم في الهيكل السلوكي للنخبة المغربية، لذلك تتركز مشكلة هذه الدراسة في مجموعة من التساؤلات: من هي نخبة النظام المغربي؟ أي من هم الذين يمكن وصفهم بأنهم نخبة داخل النظام المغربي؟ وما هي أساليب التعرف عليهم؟ وما مستويات النخبة المغربية؟ وماهي الأصول الاجتماعية التي تنتمي إليها النخبة: جغرافيا وتعليميا واقتصاديا؟ ما هي آليات تجنيد النخبة؟ وتوصل الكاتب أن النخبة السياسية الحاكمة في المغرب تضم: الملك والحكومة ومجلس النواب والأحزاب الحاكمة وبعد الرصد والوصف والتحليل، وذلك لمحاولة الوقوف على ما يميز النخبة السياسية المغربية ويكسبها خصوصية ما استنتج الكاتب ما يلي:

- ففيما يتعلق بالفرضية الأولى «أن هناك علاقة طردية بين تزايد مؤشرات تقليدية نظام الحكم المغربي وبين جمود الحراك السياسي للنخبة السياسية» لجأ الكاتب إلى مجموعة مؤشرات لبيان مدى تقليدية النظام المغربي وهي:

- استخدام قاعدة الولاء وليس الكفاءة في تقريب الأنصار والمخلصين.

- الطابع الشخصي للسلطة.

- العداء للمؤسساتية.

- هيمنة الدين الرسمي للدولة.

- استناد نظام الحكم على الشرعية الدينية- التقليدية.

وانتهى الكاتب إلى نتيجة مؤداها: أن كل تلك المؤشرات السابقة التقليدية للنظام أفضت إلى مزيد من جمود الحراك السياسي للنخبة السياسية وقد عبر الكاتب عن هذا الجمود في المؤشرات الآتية:

- التمركز الجغرافي للنخبة السياسية (أي انتماء النخبة لمناطق واحدة تقريبا).

- التمركز الطبقي للنخبة (أي انتماء النخبة لأصول اجتماعية واقتصادية واحدة تقريبا).

- تباطؤ معدل دوران النخبة.

- التجنيد الارستقراطي للنخبة (أي يتم توليد النخبة من داخل النخبة).

وبنفس المنطق اختبر الكاتب الفرضية الثانية: «أن هناك علاقة طردية بين قوة الملك وضعف الحراك النخبوي في نظام الحكم المغربي»، وبإتباع نفس المنطق أوضح الكاتب «قوة الملك» من خلال المؤشرات التالية:

- الشرعية الدينية باعتباره أميرا للمؤمنين.

- الملك باعتباره حكما بين الخصوم والفرقاء.

- الملك باعتباره أبا للجميع وأبا للمشرع وأبا للمنفذ.

- الملك باعتباره المحدد الأساسي- إن لم يكن الوحيد – لتجنيد النخبة السياسية.

- حرية حركة الملك المطلقة داخل النظام باعتباره قلب النخبة، ومركز النخبة، و نخبة النخبة.

وانتهى الباحث إلى أن ثمة علاقة طردية بين كل تلك المؤشرات التي هي مؤشرات على قوة الملك من ناحية وبين ضعف الحراك النخبوي والذي سبق توضيح مؤشراته في العرض الأول من ناحية ثانية.

ثانيا:الأطروحات والرسائل الجامعية

1- **أميرة حسن دياب**[1]:رسالة ماجستير تحت عنوان: التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992- 1998) انطلقت الطالبة في دراستها من سؤال محوري هو: ما هي الأسباب التي قادت المؤسسة الملكية والتي دفعتها إلى اتخاذ القرار بإجراء عدد من الإصلاحات الدستورية والسياسية، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- أن المؤسسة الملكية قد واجهت العديد من المؤثرات والعوامل الداخلية والخارجية والتي كانت سببا في جعل العاهل المغربي يقدم على إدخال قدر من التغيير لجهة دعم التحول الديمقراطي وتوفير ضمانات دستورية وقانونية وسياسية للممارسات والعمل السياسيين.

- وجد الملك الحسن الثاني نفسه في مواجهة عدد من الضغوط الداخلية والخارجية فجاءت عملية الإصلاح الديمقراطي استجابة لأزمة ظاهرة بين أحزاب وقوى الحكومة والمعارضة نتجت عن رفض الأغلبية الحكومية في البرلمان لإدخال تعديلات على الدستور تضمن تقوية البرلمان في مواجهة السلطة التنفيذية.

---

[1]- أميرة إبراهيم حسن دياب: **«التحول الديمقراطي** في **المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992-1998)»**، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، 2002.

- التعديلات الدستورية التي قامت بها المؤسسة الملكية جاءت لمحاولة الاستجابة لمطالب التحول الديمقراطي ولكن في ظل استمرار احتفاظها بكامل نفوذها وسيطرتها، ولذلك قامت المؤسسة الملكية بإدخال عدد من الاصلاحيات الدستورية الخاصة بتوسيع المشاركة السياسية وإجراء انتخابات حرة وإدخال قدر من التوازن بين السلطات وتكليف زعيم المعارضة بتشكيل الحكومة.

- إن استمرار أداء الملك لدور الموازن والحكم واستمرار الطابع التقليدي لنظام الحكم من زاوية أن أساس شرعيته ومرتكزها الرئيسي هو الشرعية الدينية والشرعية العرفية التاريخية والتي لا يحكمها نص مكتوب يجعل حقل الشرعية الدستورية محددا وهامشيا ويجعل قرارات الملك فوق المحاسبة وسلطة القضاء.

بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة يتضح أن فيها من الكتاب من ركز على دراسة عملية التحول في فترات سابقة وآخرون ركزوا على دراسة الإصلاح الدستوري دون التطرق إلى الإصلاح السياسي بمفهومه الشامل ومؤلفين آخرون تطرقوا إلى دراسة النخبة دون التطرق إلى دورها في عملية التحول الديمقراطي، بمعنى أخر فان أدبيات الدراسة لم تربط بين النخبة الحاكمة وعملية التحول الديمقراطي،وبالتالي فان هذه الدراسة سنحاول فيها التطرق إلى دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي في المغرب في الفترة من 1996 الى2010.

خطة الدراسة:

لدراسة موضوع النخبة الحاكمة وعملية التحول الديمقراطي في المغرب وسعيا لتغطية مختلف جوانب الموضوع اعتمدنا في الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: يهدف الفصل الأول إلى تحديد الإطار النظري للدراسة من خلال تحديد مفهوم النخبة واقتربات دراستها، كذلك تحديد مفهوم التحول الديمقراطي وأهم المداخل النظرية المفسرة له.

الفصل الثاني: يتناول هذا الفصل طبيعة النخبة الحاكمة في المغرب من خلال تحديد مستويات النخبة الحاكمة في المغرب ثم دراسة مميزات وخصوصيات هذه النخبة ثم دراسة طرق وآليات إنتاجها.

الفصل الثالث: في هذا الفصل تطرقنا إلى النخبة الحاكمة وطبيعة التحول الديمقراطي قطيعة أم استمرار من خلال دراسة السياق التاريخي للتحول الديمقراطي أي كيف اقتنعت المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية بالعمل في الإطار الحقل السياسي الرسمي وامتلاك المشروعية السياسية ثم مراحل التحول الديمقراطي في المغرب والدور الذي لعبته المؤسسة الملكية في عملية انتقال السلطة، ورد فعل المعارضة حول مبادرات المؤسسة الملكية، وفي الأخير تطرقنا لطبيعة التحول الديمقراطي في عهد الملك محمد السادس هل كانت قطيعة مع الممارسات التي كانت في عهد والده

أم استمرار لها، ودور الفاعلين السياسيين في مستقبل الديمقراطية في المغرب خاصة دور المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

يحتوي هذا الفصل على أربعة مباحث اثنان منها حول النخبة واثنان حول التحول الديمقراطي

المبحث الأول: مفهوم النخبة.

المبحث الثاني: اتجاهات واقترابات دراسة النخبة.

المبحث الثالث: مفهوم التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به.

المبحث الرابع:أنماط ومداخل التحول الديمقراطي

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم النخبة

تنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى باعتبارها تسهم بشكل كبيـر فـي فهـم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة ، ففي كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية صـفوة تقـوم بـدور قيادي وتؤثر في الناس والحياة الاجتماعية وتفعل بذلك بفضل ما تتمتع به مـن قـدرات ومواهـب أو رصيد أو تراث ومهما كانت درجة تحضر أو بداية مجتمع من المجتمعات أو شعب من الشعوب فـإن له صفوة هيأتها الظروف والأسباب والإمكانـات لأن تتصـدر الحيـاة الاجتماعيـة أو السياسـية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الفكرية .(1)

بدأ الاهتمام بدراسة النخبة كأحد فروع العلوم السياسية في نهاية القرن التاسـع عشـر وبدايـة القرن العشرين على أثر بروز عاملين في المجال السياسي هما:

- السياسة الجماهيرية: mass politic وهي تعني بدراسة مشاركة الجماهير في السياسة.
- المنظمات الكبيرة التي تعني أن السياسة لم تعد قاصرة على عدد محدود من الأفراد.

من هنا بدأ البعض يتساءل عن دور الجماعات القيادية المتعددة في البرلمان والأحزاب والجهاز الإداري ورجال الصناعة، كما بدأ المفكرون يبحثون المسائل المتعلقة بفن القيادة والعلاقة بـين القـادة والأتباع وفي هذا الإطار برزت نظرية الصفوة أو النخبة باعتبار أن هذه الصفوة هي حلقة اتصال بين القادة والجماهير.(2)

أولا: مفهوم النخبة: تدل كلمة الصفوة في اللغة العربية على معنى الخلاصة، فيقال صـفوة الشـيء خلاصته و خياره ، ويقال اصطفاه أي اختاره، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم خيارهم ، الانتخاب هو الاختيار والانتقاء ومنه النخبة هم جماع تختار من الرجال .(3)

(1)- بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، **النخبة السياسية الحاكمة** في **اليمن**، القاهرة :مكتبة مدبولي، 1999، ص 23.

(2)- ثروت مكي، **النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي (تجربة مصر من 1952-1967)**، القاهرة: عالم الكتاب، 2005،ص19.

(3)- نفس المرجع ،ص20.

مصطلح النخبة هو مصطلح فضفاض، لوصف مجموعة متنوعة من النظريات السياسية، والشيء المشترك بين هذه النظريات ، هو الاقتناع بأن كل نظام سياسي مهما كانت إيديولوجيته الرسمية فإنـه في الواقع محكوم من خلال نخبة سياسية . [1]

ويشير المصطلح elite في اللغة الإنجليزية إلى جماعة أو جزء منها نظر إليه على أنه الأفضل والأكثر نفوذا وقدرة وتعرف بأنها الفئة القائمة على وضع السياسة وتنفيذها وتلك القادرة على التـأثير والمشاركة.

وهكذا تشير الصفوة بمعناها اللغوي الواسع إلى أية طائفة تتوافر فيها صفات ذات قيمـة كالقـدرة الفكرية والهيبة والسلطة الأدبية والنفوذ الواسع ، وقد تكون هذه الفئة منتخبة أو مختارة بواسطة الأمـة أو الطبيعة أو بالاعتراف العام المبني على معايير الجدارة أو الاستحقاق مقبولة بشكل عـام ، وقـد لا يكون هناك مجال للاختيار أو الانتخاب في كل مرحلة حيث إن التاريخ يخبرنا بأن الأرستقراطية كانت تكتسب مكانتها على أساس الميلاد أو الميراث أو الأتباع. [2]

أما من الناحية الاصطلاحية تشير النخبة إلى الجماعة الأكثر قوة أو نفوذا، وتأثير في المجتمـع أي النخبة الحاكمة التي تمسك بزمام الأمور، والحكم أو التحكم هنا لا ينسحب فقط علـى حقـل السـلطة السياسية، بل يتفرع إلى مختاف حقول المجتمع.[3]

فالصفوة الحاكمة هي الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي ، وتخطيط سياسـات المجتمع بوجه عام ، وهناك تعريف آخر: < الصفوة السياسية هي مجموعة صغيرة ، نسـبيا منظمـة بشكل عضوي ، تمارس السلطة بشكل شرعي ، أو تطالب بحقها في ممارستها أو تعتقد أن لهـا حـق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية. [4]

التبس مفهوم النخبة منذ ظهوره بمضامين إيديولوجية ، فقد كان عـالم الاجتمـاع الإيطـالي« باريتو pareto »عندما استعار مفهوم النخبة "elite" من عالم السلع أو التجارة (كان المفهوم يسـتخدم عادة للتمييز بين السلع الرديئة والسلع المتميزة) ليدخله إلى عالم الدراسات الاجتماعية ، كان يريد بذلك

[1] -David Robertson , **the routledge dictionary of politics** , 3ed , new york : taylor and francise – library, 2004 , p162.W

[2]- بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص27.

[3]- عبد الرحيم العطري ، مرجع سابق، ص21.

[4]- محمد شلبي، **المنهجية** في **التحليل السياسي (المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات، الأدوات)،** الجزائر: مكتبة نوميـديا للثقافـة والعلـوم ، 1997، ص207.

الردعلى مفهوم الطبقة الحاكمة كما صاغه كارل ماركس ، فالمجتمع لا يتأسس على سـيطرة الحيـاة المادية وعلاقاتها ، كما لا تتأسس القوة فيه على سيطرة الطبقة الاقتصادية الحاكمة التي أطلق عليهـا ماركس الطبقة البرجوازية.[1]

فمفهوم الصفوة في شكله الحديث يعود إلى كتابات كل من «فلفريدو بـاريتو vilfredo pareto »(1848-1923)« وجاتانوموسكا gaeteno moxa » (1858-1941) وروبرت ميتشـلز التـي تعبر في الحقيقة رد فعل لكتابات كارل ماكس، فقد أرادوا هؤلاء الكتـاب أن يراهنـوا علـى إخفـاق النظرية الماركسية الخاصة بإمكانية الوصول إلى مجتمع لا طبقي عن طريق انقسام المجتمع إلى فئـة قليلة العدد حاكمة ، وفئة محكومة كثيرة العدد ، واستخدام هؤلاء المفكرين في ذلـك مفهـوم الصـفوة السياسة كبديل لتصور ماركس الخاص بمفهوم الطبقة الاجتماعية . [2]

فالصفوة عند باريتو تعرف بمعنيين ، المعنى العام هو أنها :« تلك القلة القليلة من الأفراد الذين حققوا نجاحا ملحوظا في الأنشطة التي يمارسونها ، واستطاعوا بالفعل أن يرتقوا إلى أعلـى مراتـب التسلسل المهني، أما المعنى الضيق فهي القلة الحاكمة في كل المجتمعات الإنسانية وهذه الأقلية تستحوذ على أكبر قدر من القوة والهيبة من جهة وتتميز بقدرتها الفائقة على إقناع الجماهير بضرورة الخضوع لسيادتها ، لأن ذلك تحقيقا لمصالح الجماهير من جهة أخرى... » [3]

فبيرتو لا يهتم بمنحى توزيع خصائص، أو سمات معينة بما في ذلك القوة والتـأثير بـل يهـتم بالتعارض القائم بين أولئك اللذين لا يملكون شيئا، أي الجماهير. والواقع أن هذا التغيير الذي طرأ على تصور باريتو كان أحد الدعائم التي قامت عليها أعمال موسكا الذي يعد أول من قدم تفرقة نظرية بين الصفوة والجماهير،(برغم استعانته بمصطلحات أخرى)،وأول من حاول إقامة علم للسياسـة جديـد مستند في ذلك إلى تفرقته هذه . [4] ولقدعبرموسكا عن فكرته الأساسية حيث أكد بأن في كل المجتمعات تظهر طبقات من الناس، الطبقة التي تحكم والطبقة التي تحكم ، الأولى دائما الأقل عددا، تـؤدي كـل الوظائف السياسية حيث تحتكر القوة ة تتمتع بكل المزايا التي تمنحها القوة بينما الثانية تكون أكثر عددا

[1]- أحمد زايد ،عروس الزبير (محرران) ، **النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر** ، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2005، ص36.

[2]- ثروت مكي ، مرجع سابق ، نفس الصفحة.

[3]- عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر : مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم ، 2005، ص111.

[4]- بوتومور، **الصفوة وا نمع** ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، ط2، القاهرة : دار المعارف، 1978، ص27.

موجهة ومحكومة من طرف الطبقة الأولى. [1]ومثل هذا التوجيه والتحكم يتخذ طابع قانونيا بشكل أو بأخر ، كما يتخذ طابعا تعسفيا أو عنيفا على نحو معين.[2]

أما مفهوم النخبة عند سارلز رايت ميلز يدور حول نخبة القوة (سياسة رسمية واجتماعية واقتصادية وعسكرية)، والنخبة الحاكمة هي كل الجماعات المؤثرة في توجيه السياسة التي تدخل في تحالفات مع جماعات النفوذ وتلجأ في نفس الوقت وبالتوازي إلى سلطتها المؤسسية لتفادي الاضطرابات الناجمة عن تضارب مصالح الشرائح الاجتماعية.

إن ما يمكن أن يعرف النخب حسب نظره هي أنها مجموعة من المواقع الاجتماعية التي تتكون وتتفكك في علاقة بالسلطة السياسية والتي تترابط على أساس قواعد يمكن أن تكون ضمنية أو بادية للعيان ، ولكنها تبقى دائما غير معلنة ، فتكون هذه النخب ذات مصالح مشتركة من جهة وذات استعداد وقدرة على التفاهم ويعتبر أفرادها أنفسهم منتمين إلى عالم مشترك بعينه ذي أساس معياري واحد تبنيه العائلات والمدارس وأنظمة التوجيه الثقافية وما يجمع هذه النخب سمات خاصة منها النزعة نحو التداخل المؤسسي وتسيير تبادل الأدوار من جهة وتسيطر سلوكيات موحدة على المستوى الفردي والجماعي من جهة ثانية واستعداد متماثل للإدارة بمتابعة صارمة الدقة والتفضيل للقرارات الكبرى المتخذة.[3]

وقد عرفت المجتمعات الإنسانية خلال تطورها صور متعددة للصفوة، اختلفت أدوارها طبقا لحجم المجتمع وتنوع مجالات النشاط وهذه الصور هي:

- **الفئة الحاكمة ruling cast :** وتعتبر الطقوس الدينية هي القوة الأساسية التي تساند مركز هذه الطائفة الحاكمة، وتمثل هذه الفئة أهم الطبقات الاجتماعية في مجتمعها ويرتبط أفرادها برابطة الدم ويتمتعون بنشاط اقتصادي محدد .
- **الأرستقراطية aristocracy:** طبقة تحتكر ممارسة الوظائف الاجتماعية والسياسية وتتكون من عائلات مرتبطة برابطة الدم والثروة وأسلوب معين للحياة ، ولديهم دخل خاص من امتلاك الأراضي .

---

(1)- Anup kumar dash**, the political elite in a developing society**, Delhi , academic foundation , 1994,p12.

(2)- بوتمور، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

(3)- محمد زين الدين، **إشكالية تجديد النخب بالمغرب**، موجود في:
http://www.aljabriabed.net/n81_01zenaddine.(1).htm **تاريخ الاطلاع:2010/06/23**

- **الطبقة الحاكمة ruling class :** طبقة اجتماعية واحدة ينحدر أعضاؤها من مجالات مختلفة ذات أسس من الثروة والملكية أكثر من أسس الدم أو الدين، هذه الطبقات تولت الأمور الاقتصادية في بداية الأمر أكثر من القوة السياسية، ولكن تأثيرها امتد إلى كل الأنشطة الاجتماعية ورغم تعدد الفروق والتخصصات إلا أنها ترتبط بثقافة مشتركة ونشاط متداخل فيما بينها .

- **النخبة الإستراتيجية stratigic elite :** في هذه الحالة لا توجد طبقة واحدة ، تملك مفاتيح الوظائف الاجتماعية وسبب امتلاكها لمركز الصفوة لا يرجع لرابطة الدم أو الثروة ولكن طبقا للكفاءة والمهارات الخاصة ،وهذه النخبة تتميز بالتعدد وعدم الاستمرارية. والعوامل الأساسية التي تكمن وراء التحول من الارستقراطية إلى النخبة الحاكمة ، هي النمو السكاني والتعدد الوظيفي والاختلاف المعنوي والبيروقراطية المتزايدة.[1]

وفي تعريف آخر للنخبة الحاكمة: هي مجموعة أو فئة قليلة من الناس يبحثون عن مركزا سياسيا أو اجتماعيا مرموقا كما يطلق التعبير على مجموعة تفوقت أو اكتسبت شهرة في مجال معين وتجمع هذه الفئة أعظم الكفاءات في مجال تخصصها وقد تكون النخبة حاكمة أو غير حاكمة. [2]

وقد حاول عالم الاجتماع الفرنسي (جي روشيه_ G.RocheR) أن يقدم تعريفا للصفوة اعتمادا على التحليلات الكثيرة لمشاهير كبار (الصفويين) فهو يرى أن:«الصفوة تضم أشخاصا وجماعات،والذين بواسطة القوة التي يمتلكونها،أو بواسطة التأثير الذين يمارسونه،يشاركون في صياغة تاريخ جماعة ما،سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات أم الأفكار، والإحساسات والمشاعر التي يبدونها أو التي يتخذونها شعارا لهم ». [3]

أم في الفكر الإسلامي فيعرف أبونعيم صاحب حلية الأولياء الصفوة، حيث يقول « الصفوة هم المتمسون بحسن المعرفة بالله وحسن الطاعة له، وحسن الصبر على ما أمربه ، هم الباذلون للفضل، الحاكمون بالعدل، المبادرون إلى أداء الحقوق من غير تسويف، المعرفون بالطاعات من غير تطفيف ، المتبعون لرسول الله، والمقيمون لكتاب الله، الذين لا يفزعهم ذو سلطان غير الله، العافون عمن ظلمهم، المحسنون إلى من يسيء إليهم، المصونون عن الغرور برتبة الدنيا».[4]

---

[1]- ثروت مكي، مرجع سابق، ص24 –25.

[2]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية** ،الجزء6، ط3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1990، ص560.

[3]- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه،**الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، [د ت ن]، ص62.

[4]- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 208.

أما النخبة من وجهة نظر المفكر الجزائري مالك بن نبي هي التي تحقق النجاح في الميدان العلمي الذي تدخله النخبة لإنجاز مشروعها فإذا لم تستطع أن تغير المجتمع تغييرا جذريا، فقد خفقت في مسعاها، ولا يتم نجاح النخبة عند مالك بن نبي إلا إذا نشرت الوعي في صفوف المجتمع، فيتبعها متيقنا أنها على طريق الصواب، فيمنحها ثقته ويجعلها محل أماله، فيحملها إذن مسؤولية عظمى ويضعها تحت رقابته المستمرة.

ويقيس مالك بن نبي نظريته من واقع المجتمع الإسلامي فيهتم بالفئة التي حاولت أن تخرجه من تخلفه وتسير به في ركب الحضارة العصرية ، فيلاحظ أنها تنقسم إلى فئتين كلتاهما تسعى لرقيه مستخدمة الوسائل التي تعتقد أنها هي الناجعة وأنها تضمن الوصول إلى الغاية المنشودة، وليس وراء هذه الخطة طموح استيلاء على الحكم ولا فرض سياسة خاصة، وإنما الغرض كان اقتناع الحكام بضرورة النهضة والتعايش السلمي مع السلطة السياسية ، فالنخبة كانت واعية بقلة عددها وضعفها مع غطرسة السلطان وبطشه، فكانت إذن مهادنة له، بل تطلب أحيانا مساعدته لتحقيق برنامجها الديني والثقافي.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النخبة الحاكمة هي فئة قليلة من الأفراد منظمون بشكل عضوي حققوا نجاحا ملحوظ في الأنشطة التي يمارسونها، وهم الأكثر قوة ونفوذا ويسيطرون على عملية صنع القرار ، ويتميزون بقدرة فائقة على إقناع الجماهير بضرورة الخضوع لسيادتهم.

ثانيا: تصنيف النخب:

من الالتباسات الكبرى التي طالت مفهوم النخبة مسألة التصنيف، ذلك أن هناك تضاربا في تصنيف النخب إما على أساس بسيط قطاعي (نخبة عسكرية، نخبة سياسة، نخبة تقنية، نخبة مالية...) أو موضعي (نخبة محلية، نخبة وطنية...) أو موضوعاتي (نخب الثروة، نخب القوة ، نخب السلطة ، نخب المعرفة، ، نخب الاستحقاق، نخب الوراثة...).[2]

والواقع أن كل المجتمعات تشهد أنماط متنوعة للنخب السياسة بدرجات متباينة والعامل الحاسم الذي يجعل نخبة معينة تتولى مقاليد الأمور في وقت معين هو مدى امتلاكها لعوامل القوة والتأثير وقدرتها على استخدامها بالشكل الملائم وفي التوقيت المناسب.

---

(1)- محفوظ سماتي، «**النخبة** في **فكر بن مالك**»، مجلة رؤى، عدد 20، 2003، ص88.

(2)- محمد سبيلا، **النخبة السياسة والنخبة الثقافية** في **المغرب المعاصر**، موجود في:

http://zouakine-zaman.jeun.fr/t4478-topic **تاريخ الاطلاع:2010/12/26**

ويمكن تصنيف النخبة السياسة إلى نوعين رئيسين:

النوع الأول: نخبة مدنية سواء كانت من رجال الدين أو المثقفين أو البيروقراطيين أو مديري المشروعات الصناعية أو كبار ملاك الأراضي حيث تهيمن واحدة أو أكثر من هذه الفئات على مركز صنع القرار.

النوع الثاني: النمط العسكري حيث تسيطر المؤسسة العسكرية على المراكز الرئيسية في المجتمع، وهذا النمط النخبوي شائع في دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة وبشكل خاص في دول أمريكا اللاتينية والقارة الأفريقية.

وجدير بالذكر أنه لا يمكن تصور وجود خطوط فاصلة بين هذين النمطين، وإنما هناك عوامل التداخل بين تلك الفئات، ويمكن تصور وجود خط متصل تقع في إحدى طرفية نخبة عسكرية نقية، وفي الطرف الأخر نخبة مدنية خالصة لا تأثير للعسكرين عليها مطلقا، وتقاس النخب السياسية ابتعادا أو اقترابا وفق للسيطرة النسبية للعسكريين أو المدنين على النخبة السائدة .[1]

1- **النمط المدني للنخبة السياسية:**

أ- المثقفون: تدل كلمة المثقفون كمقولة عصرية على المشتغلين بفكرهم – لا بأيديهم- في فرع من فروع المعرفة، والذين يحملون أراء خاصة بهم حول الإنسان والمجتمع، ويقفون موقف الاحتجاج والتنديد إزاء ما يتعرض له الأفراد والجماعات من الظلم والتعسف من طرف السلطات، أيا كانت، سياسية أو دينية. [2]

عادة ما ينظر إلى المثقفين باعتبارهم يشكلون الجماعة الأصغر التي تتألف من أولئك الذين يسهمون مباشرة في ابتكار ونقل ونقد الأفكار ، وتضم هذه الفئة المؤلفين، الفنانين والعلماء، والفلاسفة والمفكرين، والمختصين في النظريات الاجتماعية، والمعلقين السياسيين وقد يصعب تعيين حدود هذه الجماعة تماما، ذلك أن المستويات الدنيا منها تختلط بمهن الطبقة الوسطى مثل التدريس والصحافة، لكن الخصائص المميزة لها – التي تتعلق مباشرة بثقافة المجتمع – واضحة وضوحا كافيا. [3]

---

[1]- ثروت مكي، مرجع سابق، ص41-42.

[2]- محمد عابد الجابري، **المثقفون في الحضارة العربية محنة بن حنبل ونكبة بن رشد**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص24.

[3]- بوتومور، مرجع سابق، ص86-87.

ويؤكد شلز أن المثقف العصري نتاج المجتمع الصناعي، الذي يتسم بـالإدارة البيروقراطيـة الرشيدة في الدولة أو الحياة الاقتصادية ومستوى المعيشة المرتفع، والنظام التعليمي المكثف الذي تقوم فيه الجماعات بمساهمة واسعة في غرس وتكريس الثقة في العلم والبحث، مع دراسة التراث الثقـافي، وتأهيل الأشخاص لمهن القانون والهندسة والطب والاقتصاد،ولاشك في أن المثقفين كنخبة ترتبط بدور محوري في مجتمعها، وقد يكون دورهم رائدا في مجالات واسعة قي قيادة الحـزب، فـي البرلمـان والوزارة ويعود ذلك إلى ما يتميزون به من سمات وخصائص علمية وفنية وتنفيذية.

ويرى موسكا أن المثقفين يشكلون نواة نخبة جديدة مهمة، خاصة أن مؤهلاتها الفكرية وخلفيتها التعليمية تجعلها تواجه الصالح العام بموضوعية تامة، ومن ثم ترتفع الصفوة المثقفة فوق كل الطبقات الأخرى.[1]

ب- البيروقراطية: والتي تعني التنظيم الرسمي للسلطة الإدارية وتقسيم العمل الإداري وظيفيا بـين مستويات مختلفة والأوامر الرسمية التي تصدر لتنظيم العمل الإداري.[2] وجماعة البيروقراطيين تتألف من كبار موظفي الحكومة – والتي تبدو لكثير من الملاحظين على أنها صـفوة تـزداد قوتهـا فـي المجتمعات الحديثة-، وقد تأصل اهتمام علماء الاجتماع بالصفوة البيروقراطية في أعمال ماكس فيبـر خلال حواره الطويل مع (شبح كارل ماكس) وأتباعه، وتعود معارضة فيبر للاشتراكية إلى خوفه من أن تؤدي إلى فقدان الحرية الفردية، فضلا عن الانتظام الكلي للحياة الاجتماعية.

وبينما وجد ماركس في تاريخ المجتمعات الحديثة تركزا في وسائل الإنتاج فـي أيـدي طبقـة رأسمالية صغيرة، يعد زوالها بواسطة الطبقة العاملة هو الخطوة الأولى لبلوغ مرحلة الحرية الإنسانية، فإن فيبر قد لاحظ أن عملية تركز وسائل الإدارة سوف تبلغ أوجها في المجتمع الاشتراكي، وما يترتب عليها من أثار خطيرة على الفرد.[3]

وتكمن أهمية البيروقراطية في أنها تحتكـر مخرجـات النظـام السياسـي ، فالبيروقراطيـة والبيروقراطيون فقط هم الذين ينفذون القوانين والسياسات والقرارات، كما أنها تلعب دورا محوريا في عملية الاتصال السياسي ، فالبيروقراطية تعتبر من أهم المصادر، إن لم تكن أهمهـا علـى الإطـلاق للمعلومات حول المسائل العامة، ولذا تتمكن البيروقراطية بسهولة بالغة من الحصـول علـى وضـع مسيطر من خلال تنظيمها للاتصال، وكفاية ما لديها من تسلسل هرمي في التنفيذ، إذا لم توجـد هيئـة

(1)- ثروت مكي، مرجع سابق، ص43.

(2)- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، القاهرة: [د د ن]،2005،ص85.

(3)- بوتمور، مرجع سابق، ص97.

أخرى تحقق معها التوازن، فالسياسي المثالي كما يفترض فيبر هو رجـل المبـدأ أو الحركـة ، أمـا الموظف المثالي فهو الرجل المعد لينفذ بوعي وكفاية ما يقرره رؤساؤه السياسيون بغض النظر عـن معتقداته الخاصة، وفي حالة عدم وجود القيادة السياسية يتجه الموظفون إلى توجيه دفة الأمور وتصبح بذلك نخبة حاكمة واقعيا. (1)

ج- نخبة رجال الدين: المتمثلة إسلاميا في العلماء والمراجع ، ومسيحيا في رجال الكنيسة ولها سلطة على قلوب الناس بدرجة تدينهم بالولاء الأكبر لقيادتها الإسلامية (2) كون رجال الدين صفوة أو جـزءا من الصفوة في فترات تاريخية مختلفة، ففي الهند شكل البراهما طبقة حاكمة لفترة طويلة من الزمن ، ولا يزال الأمر كذلك في السعودية والمغرب ، حيث يتمتع رجال الدين بنفوذ سياسي كبير ، وفي إيران يحظى رجال الدين بقدر وافر من النفوذ والتأثير ويلاحظ أن نخبة رجال الدين قد تتشابك وتتداخل مـع نخب أخرى مثل ملاك الأراضي.(3)

2- النمط العسكري للنخبـة: حظيت الصفوات العسكرية تاريخيا بالاهتمام نظرا للدور الهام الذي لعبه العسكريون في توجيه الأمور السياسية.ومن الأمثلة على هذه الدراسات دراسة جـوردن كـراج عـن الجوانب السياسية للجيش النمساوي وقد درس اثر الجيش على السياسة الخارجية لكـل مـن النمسـا وألمانيا من القرن السابع عشر حتى القرن العشرين ولقد اثبت.كراج دور الجيش فـي إنشـاء الدولـة وكشف عن عوامل هامة بالنسبة لدراسات الصفوة مثل الأصول الطبقية للصفوة العسـكرية، وعمليـة التنشئة الاجتماعية،وطبيعة القيم السائدة بين هذه الصفوة، واثر هذه العوامل في إيجاد جماعـة قياديـة قوية ومتماسكة، واهم من كل ذلك كله انه كشف عن نقطة هامة غالبا ما تهملها دراسات الصفوة هـي تحول القوة الكامنة إلى قوة فعلية واثر ذلك في رسم السياسات والسلوك السياسي (4).

وقد كشف (بوتومور) عن الدور الذي تلعبه جماعة الضباط (الصفوة العسكرية) في المجتمعات النامية، وكيف أن دور هذه الجماعة قد يفوق تأثير المثقفين أو القادة السياسيين في بعـض الأقطـار، ويقول (بوتومور) إنه في المجتمعات المستقلة حديثا، والتي لا تزال فيها النظم السياسـية فـي طـور التشكيل، والسلطة السياسية غير مستقرة، تكون فيها لأولئك الذين يسيطرون على قوة السـلطة العليـا فرصة القيام بدور مهم في تحديد مستقبل الأمة.

---

(1) - ثروت مكي، مرجع سابق، ص45.

(2) - عفاف الحمري ، **النخب وتجربـك التـاريخ**، موجـود في: http://drisslagrini.maktoobblog.com/659369/ **تاريخ الاطلاع:2010/11/20**

(3) - ثروت مكي، مرجع سابق، ص46-47.

(4) - هشام محمود الاقداحي،**سيكولوجية النخبة العليا والزعامة**،الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2009،ص110-111.

أما تدخلهم بالفعل في الشؤون السياسية، فيعتمد على مجموعة عوامل مثل:التقاليد التـي تلقنهـا ضباط الجيش، وأصولهم الاجتماعية، ونطاق تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسـلطاتهم، ومـن ناحية أخرى، عمق القادة وطبيعة علاقاتهم بالقادة السياسيين.[1]

أما باريتو فصنف النخبة على أساس أن هناك نخبة سياسية ونخبة لا سياسـية، حيـث جـاء تقسيمه هذا على أن النخبة السياسية تتشكل من كل المؤثرين سياسيا سواء كان هـذا التـأثير بطريقـة مباشرة أو غير مباشرة وتضم النخبة عند باريتو ما يلي:

*أعضاء الحكومة وقادة المعارضة
*رجال الصناعة
*قادة العمل
*الشخصيات العسكرية البارزة
*عناصر أخرى لها تأثير على عملية صنع القرار السياسي

ويمكن أن تكون نخبة لا سياسية وتتسع النخبة عند باريتو في النظم الديمقراطية لتشـمل القيـادات الحزبية المنافسة باستثناء الذين يعارضون النظام، وغير الراغبين في الوصول إلـى حلـول وسـطى للمساهمة فيها، وكذلك جماعات المصالح مثل الاتحادات والموظفين الذين يمارسون الديمقراطية عـن طريق المنافسة للمشاركة في السلوك القومي.[2]

وفي تصنيف آخر لعلماء الاجتماع السياسي يصنفون النخب السياسة الحاكمة من حيث قدرتها علـى تمثيل القوى على الساحة وبالتالي على تحقيق الاستقرار السياسي إلى ثلاثة أنواع هي:

1- **النخبة المنقسـمة:** هي تلك التي تعاني من الانقسام بشكل عام وبانعدام الثقة والتعاون فيما بين أجنحتها وغالبا ما يعمل كل جناح على عرقلة وإفساد أي مشروع يتبناه أي جناح آخر
2- **النخب الشمولية الموحدة:** أعضاؤها يلتقون حول حقيقة فكرية معينة وغالبا ما يضمهم تنظـيم سياسي موحد، وتمتاز النخب الشمولية بأنها لا تمثل مختلف القوى علـى السـاحة، ويسـيطر النظام السياسي الذي تفرزه النخب الشمولية على كافة الحياة لكنه يفتقد إلى الاستقرار.

[1]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص77.

[2]- الطاهر بن خلف الله ، **النخبة الحاكمة** في **الجزائر (1962-1989)** ، الجزائر: دار هومة للطباعـة والنشـر والتوزيـع ، 2007، ص41.

3- **النخب الجماعية:** هي من جهة قادرة على تحقيق هدف التمثيل لكافة القوى السياسية، ومن جهة ثانية قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي، وأعضاؤها يحرصون على السيطرة على خلافاتهم، والتي غالبا ما تتركز حول المسائل الفرعية، وإدارتها بالوسائل السلمية. (1)

ثالثا: شرعية النخبة.

افترض العلامة داهل dahl أن القادة في موقع السلطة والتأثير يكافحون من أجل الحصول على الشرعية ، وعندما يكون تأثير القائد مقبولا شرعيا فإنه يملك السلطة ويرى داهل أن السبب الجوهري في سعي القادة إلى تحويل الحكم بالإكراه إلى سلطة شرعية هو أن هذا الشكل من الحكم يكون أكثر ثقة واستقرار وكفاءة للحصول على القبول الشعبي على أساس بعض التبريرات الإيديولوجية للبقاء في السلطة ، ويحدد شرعية النخبة مدى القبول الشعبي للاعتبارات الإيديولوجية التي تتبناها. (2)

ويقصد بالشرعية بأنها: « سمة لممارسة السلطة السياسية عندما يعتقد أن تلك السلطة هي على وفق مبادئ وممارسات معينة. وقد يطلق المصطلح معياريا أو إيجابيا أو وصفيا يطلق معياريا عندما يحكم على السلطة بأنها جديرة بالقبول على وفق مجموعة متماسكة من المقاييس مثل الحق والعدل ، وإيجابيا عندما يمارس السلطة ضمن القيود التي يضعها القانون والدستور والأشخاص على وفق الإجراءات المحددة ، ويطلق المصطلح وصفيا عندما تكون السلطة مقبولة عموما من أولئك الذين تمارس معهم على وفق أي مبادئ يحملونها....». (3)

والشرعية مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع (قانون أو عرف معتمد وراسخ ديني أو مدني) يرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي، وهكذا تكون الشرعية علاقة تبادلية بين الحاكم والمحكومين (ماكس فيبر) بتقديم الدليل على قدرته على خدمة شعبه عامة وفي الأوقات الحرجة خاصة. (4)

---

(1)- عبد الله الفقيه، **انقسام النخبة الحاكمة مظاهره وطبيعته**، موجود في:
تاريخ الاطلاع:2010/05/14 :http://209.85.129.132/search?q=cache:I6xGj

(2)- ثروت مكي، مرجع سابق، ص55-56.

(3)- عامر مصباح، مرجع سابق، ص109.

(4)- عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة**، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص401.

ويذهب موريس ديفرجيه إلى القول أن الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة شرعية، إذ أن الشرعية هنا ليست أكثر من مجموعة من المعتقدات ، يختلف معناها ومضمونها ومرماها باختلاف البلدان والأزمان، إن هذا التعريف للشرعية بالمعنى الذي يصوغه ديفرجيه، يكمن في تضمنه الموافقة العامة أو القبول العام الاختياري والعميق وليس القبول الذي يمكنه تحقيقه عن طريقة أداة خارجيـة ، هي الضغط والإكراه ، والقول إن الحكومة شرعية لا يعني أنها حكومة صالحة وتحقق الصالح العـام، بل يعني فقط كون المواطنين المحكومين يعدونها ذات سلطات شرعية دستورية. [1]

وتحدث أزمة الشرعية في الدول النامية عند الانتقال من نظام سياسي معين إلى نظام سياسـي آخر، دون أن تصحبه تغيرات جوهرية في المشاركة الشعبية، وإذا كان الحدث مصحوبا بنـوع مـن التوتر والإحساس بوجود أزمة ... فمن الممكن أن يكون النظام في هذه الحالة إزاء أزمة شـرعية ... وتعتبر الانقلابات العسكرية محل الحكم المدني ، دون أن تترتب على ذلك تغيرات جوهرية في عملية المشاركة السياسية أو توزيع الدخل القومي.

أما في دراسته للنخبة فيرى داهل بأنه في حالة توافر الدرجة العليا من الشرعية فإنه يكون من السهل على النخبة الحفاظ على السيطرة ، دون استخدام أي نوع من القوة وعلى العكس كلما انخفضت درجة الشرعية... فإن استمرار الحفاظ على السيطرة يصبح بدرجة أكبر على الوسائل الإكراهيـة ... أي أن القيادة تفرض سيطرتها وتعززها بالمزج بين اكتساب الشـرعية وبـين التهديـد باسـتخدام أو استخدام القوة ، وتكون العلاقة الأساسية بين القوة والسيطرة والشرعية على النحو التالي: سـيطرة = قوة + شرعية.

وعلى حين يظل السعي للسيطرة عاملا ثابتا ...فإن القوة والشرعية تبقى متغيـرات متداخلـة، كلما زادت إحداهما انخفضت الأخرى، وتظل نسبة كل منهما مختلفة على مدى فترة زمنية مـا فـي النظام السياسي، طبقا لأداء النخبة والعوامل الداخلية والخارجية.

وإذ كان اعتماد السيطرة على الشرعية ... فإن الاتجاه سيكون بدرجة أكبر نحو الاستقرار كما هو الحال في الدول المتقدمة ، وعلى العكس إذا كانت السيطرة تعتمد وبدرجة متزايدة على القـوة.... فإن ذلك يخلق ظروف عدم الاستقرار وتكون تقلبات النخبة سريعة وحادة ، كما هو الحال في الـدول حديثة الاستقلال.

---

[1]- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية** في **الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008،ص23.

إن زيادة القوة كوسيلة للسيطرة تصل إلى الذروة في الإطاحة بالنخبة القائمة من خلال انقلاب تستخدم فيه القوة بدرجة عظمى، إلا إذا جاءت عملية الإطاحة نتيجـة لثـورة شـعبية أوفـي وجـود كاريزما.[1]

المبحث الثاني: اتجاهات واقترابات دراسة النخبة

أولا: اتجاهات دراسة النخبة:

في ضوء تعدد تعريفات النخبة، يمكن تقسيم اتجاهات دراستها إلى أربعة اتجاهات رئيسية هي:

1- **الاتجاه التنظيمي عند موسكا وميتشلز:**

يذهب هذا الاتجاه إلى أن النخبة تملك القوة لقدراتها التنظيمية والدقة في تقدير مصادر القوة في المجتمع، وهذا الضبط الذي تمارسه النخبة يعتمد على كونها قلة متماسكة تشكل جبهة قوية قادرة على تحدي القوى المعارضة التي تواجهها بيد أن رواد هذا التوجه يتفقون في كون جماعة معينـة تحتكـر القوة والنفوذ في المجتمع، ويختلفون حول الأسس والعوامل التي تمكنها من إحكام قبضتها على مراكز القوة ، وتأكيد حضورها الفاعل في المجتمع[2] .

وبالإضافة إلى القدرة التنظيمية للنخبة الحاكمة كمصدر من مصادر قوتها، فـان أفـراد هـذه النخبة يستمدون قوتهم من سيطرتهم الفعلية على مقاليد الأمور ومراكز القرار السياسي، أيضـا مـن تقدير الآخرين لهم. ويخلص موسكا إلى القول بان الأقلية بحكم قلة عددها وتنظيمها تستطيع أن تحقـق ما لا تستطيع الأغلبية غير المنظمة تحقيقه، وكما خاص إلى نتيجة مفادها(انـه كلمـا كبـر المجتمـع السياسي قلت نسبة الأقلية الحاكمة بالنسبة للأغلبية المحكومة بالتالي ضعفت فرص الأخيرة في القيـام بنشاط معاد للأولى).[3]

أما روبرت ميتشلز فلقد حاول في مؤلفه الشهير «الأحزاب السياسية » تدعيم وبلورة ما ذهب إليه موسكا ، فالسيطرة التي تمارسها الصفوة تتوقف على طابعها التنظيمي ، ولكي يدعم ميتشلز وجهة نظره درس عددا من الأحزاب الاشتراكية ونقابات العمال في أوربا فيما قبل الحرب العالمية الأولـى، ثم صاغ قانونا شهيرا أطلق عليه " القانون الحديدي للأوليجاركيـة" IRON LAU OF OLIGORCHY

[1]- ثروت مكي، مرجع سابق، ص56-57.

[2]- سلمان بو نعمان،« **وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي**» ، الـلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 24، أكتـوبر 2009، ص88.

[3]- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،1998، ص128-129.

ولقد اهتم ميشلز – بصفة خاصة- بالحزب الاشتراكي الألماني الذي كان من أكثر الأحزاب قربا إلـى المبادئ الديمقراطية وقتئذا، واتضح له أن هذا الحزب كان بحكم بنائه أيضا حزبا أو ليجار كيا تسيطر عليه أقلية صغيرة العدد ، ومن خلال هذه النتيجة توصل متيشلز إلى استنتاج مؤداه أن كل التنظيمـات الكبيرة الحجم تشهد نموا كبيرا في جهازها الإداري، نموا يستبعد تحقيق ديمقراطية داخليـة حقيقيـة، برغم ما تعتنقه هذه التنظيمات من أيديولوجيات تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية. [1]

2- الاتجاه السيكولوجي مع باريتو:

لقد اعتبر باريتو النخبة قسما جديد من أقسام علم الاجتماع ومجالاته، فحاول إقامة مستندا إلـى أبعاد سيكولوجية خالصة، حيث استند في تفسيره للنظام إلى علم النفس، محددا النخبة السياسية بالقدرة الخاصة للأفراد الذين يمارسون السلطة. [2] وليست نتاجا للأوضاع الاقتصادية ولا تعتمد على مهارات تنظيمية ، ولكنها نتاج ما أسماه بالثوابت التي قصد بها الصفات الإنسانية الأساسية الدائمة والثابتة على مدار التاريخ، وقسم باريتو المجتمع إلى الصفوة واللاصفوة أو الجماهير، ثم ميز بـين نـوعين مـن الصفوة الحاكمة : الصفوة التي تضم أولئك الذين يلعبون دورا أساسيا بارزا مباشرة في تشكيل سياسات المجتمع ، والصفوة غير الحاكمة التي تتألف من أولئك الذين لديهم قدرات خاصة ، ولكنهم ليسو فـي مراكز القوة. [3]

فباريتو يرى أن الجانب الأكبر من النشاط الإنساني يتصـف باللامنطقيـة وعـدم ارتباطـه بالأهداف الملائمة ، وغالبا ما يحاول الناس تبرير سلوكهم لمنحه طابعا منطقيا ، أما التبريـر ذاتـه – والذي قد يبدو مع ذلك منطقيا – فيختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، ولكي يوضح باريتو وجهة نظره هذه نجده يستعين بمفهومين:

الأول: هو " المشتقات " derivations وهو يقترب من مصـطلح " الأيديولوجيـة " عنـد مـاركس، **والثاني:** " الرواسب" residues وهو الانعكاس المباشر للغرائز والعواطف أو بعبارة أخـرى الحالـة العقلية للإنسان، وهنا نجد باريتو يؤكد أن الغرائز الإنسانية وما تعكسه من " مشتقات " تظل ثابتة عبر التاريخ. [4]

---

[1]- بوتومور، مرجع سابق، ص7-8.

[2]- سلمان بو نعمة ، مرجع سابق، ص86.

[3]- ثروت مكي ، مرجع سابق، ص33.

[4]- بوتومور ، مرجع سابق، ص 9-10.

3- الاتجاه الإداري /الاقتصادي عند بيرهام

حاول بيرهام أن يزاوج بين الاتجاه الكلاسيكي والماركسية في دراستة للنخبة حيث اعتبر أن قـوة النخبة راجعة إلى هيمنتها على الموارد الاقتصادية بالدرجة الأولى . [1]

وقد أودع أرائه في مؤلف شهير له نشر سنة 1941 بعنوان « الثورة الإدارية » مؤكدا فيه أن النظام الرأسمالي سيتحول تدريجيا إلى مجتمع تسيطر عليه نخبة إدارية تتـولى شـؤونه الاقتصـادية والسياسية ، فتحكمها في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها مكانة السيطرة في أي مجتمع، ويتضح ذلـك عندما يقول « إذا أردنا أن نحدد الطبقة الحاكمة،علينا أن نبحث عن الطبقة التي تحصل علـى أعلـى الدخول». [2]

وفي تحليل بيرهام لأزمة النظام الرأسمالي رأي أن امتلاك أدوات الإنتاج حدا بالرأسمالي إلـى الابتعاد عن العملية الإنتاجية، واقتصر دوره على التمويل ، ومن ثم نشأت نخبة إدارية لإدارة العمليـة الإنتاجية ،ثم نخبة فنية ماهرة صارت تتحكم في الوصول إلى أدوات الإنتاج. [3]

4- الاتجاه النظامي أو المؤسسي عند رايت ميلز

يؤكد ميلز أن أهمية المؤسسات والتنظيمات ذات البناء الهرمـي التصـاعدي فـي المجتمـع المعاصر، ويرى بأن النخبة تضم أولئك الذين يمثلون مراكز صنع القرار، أي هـم الـذين يتحكمـون بقراراتهم في مصير الملايين.[4]

ويتفق ميلز مع بيرهام على أن مكانة الصفوة وبنائها لا تتوقـف علـى مواهـب الأفـراد أو خصائصهم السيكولوجية، ولكنها تتحدد في ضوء البناء الاجتماعي – الاقتصادي لمجتمع معـين- وإذا كان بير هام قد وجد أن القوة في المجتمع تؤدي إلى ظهور تحكم في وسائل الإنتاج، فإن ميلز قد وجد أن القوة في المجتمع تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسـات العسـكرية ، والشـركات الكبرى، والهيئات السياسية، والصفوة عند ميلز هي نتاج للطابع النظامي الذي يسيطر سيطرة كاملـة على المجتمع الحديث، وأن القوة –بالتالي- تميل إلى اتخاذ طابع نظامي عام،ويؤدي هذا الموقف إلـى

---

[1]- الطاهر بن خلف الله، مرجع سابق، ص39.

[2]- سلمان بو نعمان ، مرجع سابق، ص89.

[3]- ثروت مكي، مرجع سابق، ص35.

[4]- محمد سالمان، مرجع سابق، ص487.

ظهور منظمات تحتل أهمية محورية في المجتمع ، وأن هذه المنظمات تشكل في مجموعها الأوضـاع القيادية في البناء الاجتماعي.[1]

ولاحظ ميلز ان القوة مصاحبة لتلك النظم الكبرى والمنظمات الهائلة التي انتشرت في المجتمع الحديث، ولقد كان ميلز يستدل على صحة أفكاره من خلال تحليل البناء التنظيمي للولايـات المتحـدة الأمريكية. وتبين له أن القوة في المجتمع الحديث هي قوة نظامية، فهناك منظمات معينة تشغل أوضاعا رئيسية في المجتمع بحيث يمكن ترتيب هذه المنظمات على أساس التدرج الهرمي بالتباين والتخصص وتنوع الأنشطة يشهد بالضرورة عدة صفوات وان لكل صفوة منها دورا تؤديه في المجتمع، وعموما فإن هذا الاتجاه في دراسة الصفوات يمكن أن نطلق عليه مصطلح أصحاب نظرية تعدد الصفوات وهم الذين يرون أن المجتمع لا يضم هرما واحدا للقوة وإنما يتألف من مجموعة أهرامات متدرجة القوة.[2]

ثانيا: اقترابات دراسة النخبة السياسية

إذا تقرر أن النخبة أو مفهوم النخبة يصلح كاقتراب مناسب لدراسة الظاهرة السياسية، فما هـو السبيل إلى تحديد تلك النخبة في المجتمع، وكيف يمكن التعرف على هويتها بمعنى التعرف على مـن يكونون ؟

لقد رأى الباحثون في دراسة النخبة أن هناك اقترابات معينة تساعد الدارسين على تحديد النخبة والتعرف عليها وهذه الإقترابات تتمثل فيما يلي :

1- **اقتراب المناصب:** ويعني أن أولئك الذين يتصدرون المناصب العليا فـي المؤسسـات السياسـية والاجتماعية ، والاقتصادية ، والإعلامية،والعسكرية هم الذين يشكلون نخبة ذلك المجتمـع وأصـحاب القوة والقرار فيه، لذلك على الباحث المتبع اقتراب النخبة أن يقوم بتحديد تلك المناصب الهامة ليتعرف على النخبة الحاكمة أو المسيطرة، إلا أن المناصب الرسمية وتصدرها لا يعني بالضرورة أن المحتـل لها هو صاحب القوة في المجتمع والقرار ، بل على العكس يمكن أن يكـون أداة طيعـة فـي أيـدي أصحاب القوة الفعلية التي تدير الأمور في الظل وخلف الستار.[3]

---

[1]- بوتومور، مرجع سابق، ص11.

[2]- هشام محمود الاقداحي ، مرجع سابق ،ص108.

[3]- محمد شلبي، مرجع سابق، ص213.

2- **اقتراب الملاحظة التاريخية:** هو أكثر المسالك مرونة في تحديد النخبة ويعتمد على مهارة الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها وهذه الوسيلة تفتقد إلى البعد النظامي وإلى التجديد ، وقد استخدم هذا الاقتراب من قبل " باريتو وموسكا "ولذلك فهو الأقدم أما بقية الإقترابات فقد طورت حديثا.[1]

3- **اقتراب السمعة:** يقوم هذا الاقتراب أساسا على افتراض أن من لهم سمعة بأنهم ذو قوة سياسية في المجتمع فهم فعلا أصحاب القوة فيه، ووفقا لهذا الاقتراب فإن الباحث يختار عـدد مـن الإخبـاريين والمبحوثين في المجتمع محل الدراسة ويطلب منهم ذكر أصحاب النفوذ فيه ولهذا تحدد النخبـة علـى أساس ما يراه الإخباريون والمبحوثين .

فقد قام "فلويد هنتر" بدراسة في مدينة أتلانت الأمريكية تركزت حول أنماط القوة في المجتمـع منطلقا من افتراض مؤداه أن القوة وظيفة ضرورية في المجتمع لأنها تنطوي على اتخاذ القرار ولأنها القادرة على تنفيذه وقد استطاع "هنتر" إثبات هذه الفرضية حيث اتضح له أن أتلانتا تحكمها نخبة قوة تتميز بالتماسك والوعي وتقوم بتنفيذ السياسات التي ترسمها نخبة من رجـال الأعمـال فـي المدينـة يستخدمون الحكومة المحلية والدولة كأداة ملائمة لتنفيذ مطالبهم الخاصـة التـي تتضـمن مصـالحهم الاقتصادية .[2]

4- **اقتراب صنع القرار:** يفترض هذا الاقتراب أن دراسة عدد من القرارات الهامة التي اتخذت داخل المؤسسات السياسية المختلفة خليقة بتحديد طبيعة دور كل عضو من أعضاء النخبة، سواء كـان هـذا العضو يشغل منصبا رسميا أو يمارس نفوذ ما. [3]

ويركز هذا الاقتراب على دراسة حالات محددة تعتبر أساسية ومفتاحيه في تحديد نخبة الحكـم في أي مجتمع، وذلك من خلال تحليل متصل لعملية صنع القرار، ومعرفة من يقوم بها. [4]

ويواجه هذا الاقتراب بعض المشاكل منها:

- إن هذا الاقتراب يتطلب تحديد المشاكل المهمة في المجتمع حتى يمكن دراسة المشاركين في صـنع القرارات بخصوصها .

---

[1]- نصر محمد عارف، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة(النموذج المعرفي- النظرية- المنهج)** ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002،ص231.

[2]- بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص37.

[3]- علي الدين هلال، نفين مسعد، **النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار والتغيير**،ط3،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص163-164.

[4]- نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص232.

- تحيز الباحثين فقد يختارون المشاكل التي أثير حولها الجدل عند اتخاذ القـرار بخصوصـها بينمـا يهملون المشاكل التي لم يكن هناك جدل حولها. [1]

ثالثا: نظرية النخبة والديمقراطية

تتعارض نظرية النخبة مع الديمقراطية ، لأنها تقوم على عدم تكـافؤ المعطيـات والمواهـب الفردية وهو ما يتعارض مع أحد خيوط نسيج الفكر السياسي القائل بالمساواة بين الأفراد ، كمـا أنهـا تتناقض مع فكرة الأغلبية .

فالفكر الديمقراطي يرى أن الديمقراطية لا تتفق مع الواقع الذي يسوده حكم النخبة ، فموسـكا وباريتو يرون أن الديمقراطية والنخبة متعارضتان ، فالأولى تقوم على حكم الشعب بالشعب وللشعب، أما الثانية فهي الحكم نيابة عن الشعب مستفيدة من السلطة التي يمنحها إياها الشعب ، وأكـد العالمـان الإيطاليان أن النظم النيابية المعاصرة تسودها أقلية حاكمة تستغل نفوذها ، وحتى ثورة البروليتاريا التي نادت بها الماركسية ستتحول هي الأخرى بمرور الزمن إلى حكم الأقلية. [2]

ويرى ميتشيلز صاحب القانون الحديدي للأوليجاركية *أنه من الخطأ المبالغة في تقديم ثبـات الصفوات في المجتمعات الديمقراطية أو قدرتها على ممارسة القوة بطرق تحكمية، فـي الديمقراطيـة يستطيع المحكومون التحرك لتنحية قادتهم أو إجبارهم على اتخاذ قرارات تتفق ومصالح الأغلبية، ولقد أكد مانهايم أيضا أهمية الاختيارات على أساس الجدارة، وتقليل المسافة بين الصفوات والجماهير فـي محاولة لإيجاد نوع من الانسجام بين الصفوة الحاكمة والحكومة الديمقراطية. [3]

المبحث الثالث: مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به

إذا كان الحديث عن التحول الديمقراطي قد اقترن بصفة خاصة بمختلف التحـولات السياسـية التي شهدتها الكثير من البلدان في أواخر القرن الماضي ، فإن الانتقال أو التحول عن النظم التسـلطية نحو النظم الديمقراطية ، يقتضي اعتماد مجموعة من الإجراءات أو الآليات التي يقوم عليهـا النظـام الديمقراطي الحقيقي ، كضرورة الاعتماد على الاختيار الشعبي والمؤسسـات السياسـية ، ولا يعنـي

---

(1)- بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص39.

(2)- ثروت مكي، مرجع سابق، ص39-40.

*صاغ روبرت ميتشلز ما يعرف **بالقانون الحديدي للأوليجاركية** ، ذلك أنّ كافة التنظيمات الكبرى الحديثة ، سواء كانت أحزابا سياسية أو نقابات أو غير ذلك تكشف عن اتجاه أوليجاركي (حكم الأقلية) واضح ، وهو الذي يحدث التغير في البناء التنظيمي الذي يظهـر اسـتقرار ملحوظا .و نتيجة لذلك يمكن القول إن كل تنظيم لابد أن ينقسم إلى أقلية تشغل أوضاع الرئاسة والتوجيه ، وأغلبية تخضع لحكم الأقلية .

(3)- بوتومور، مرجع سابق، ص125-126.

الديمقراطية وإنما شرط أساسي للوصول إليها بناء على مراحل وطرق معينة قـد تكـون جزئيـة أو شاملة، سلمية أو عنيفة ، مدعومة أو محكومة من طرف عناصر داخلية وأخرى خارجية ، فضلا عن ضرورة توفر مجموعة من الشروط والمستلزمات لولادة الديمقراطيـة واسـتمرارها سـواء كانـت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية كما تذهب إلى ذلك مختلـف التفسـيرات النظريـة لعمليـة التحـول الديمقراطي. [1]

وفي هذا الإطار فإن دراسة عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في مجتمع ما،هي في واقـع الأمر دراسة لطبيعة الدولة ودورها ومستقبل النظام السياسي، وتتسم عملية التحول بعدد من السـمات لعل أهمها:

- أنها عملية معقدة للعناية وتشير إلى التحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة ، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختاف الجوانـب الثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصادية .
- أن عملية التحول الديمقراطي تتسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظـام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسـات النظـام الـديمقراطي الجديد.
- تمر عملية التحول الديمقراطي بمرحلتين نوعيتين ، فوفقا لما يراه " جليرموا ودونيل " و" فليـب شميتر" فإنهما تمثلان في مرحلة التحول إلى الليبرالية ثم مرحلة التحول إلى الديمقراطية. [2]

أولا: مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية في الأصل تعود إلى العهد الإغريقي الذي أعطى أهمية بالغة لحياة الجماعة فـي ظل سلطان الشعب، وهي مشتقة من لفظة Demos بمعنى الشعب وKractos وتعني السلطة أو الحكـم، أي الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب كما يعبر مفهومها الحديث على تطور تاريخي مستمر عـرف تطورا وتطبيقات معينة. [3]

---

[1]- نبيل كريبش،« **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية** »، (رسالة دكتوراة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2007، ص31.

[2]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبـلاد أخـري** ، القـاهرة: : مكتبـة مدبولي،2004، ص28.

[3]- نبيل كريبش، مرجع سابق، ص20.

لقد أصبحت الديمقراطية قضية الساعة في عدد كبير من الدول، ومع ذلك فلعله لا يوجد اصطلاح امتهن وتعددت استخداماته كما حدث بمفهوم الديمقراطية. (1)

ورغم أنه لا يوجد تعريف جامع للديمقراطية، كان ضروري بمقاربتها باعتبارها مفهوما سياسيا يؤثر في المجتمعات التي تمارس فيها وتتأثر بها، حيث يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية كما تمارس على أرض الواقع تختلف عن الديمقراطية المثالية التي يعرفها المبشرون على أنها حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، مادام أنها لم تتحقق في الماضي، وليست متحققة في وقتنا الحاضر، وربما لن تتحقق في المستقبل المنظور. (2)

ودراسة الديمقراطية تتطلب دراسة عدة مفاهيم لها، فالديمقراطية في العصور القديمة، التي تعتبر أساس الديمقراطية الحديثة، كانت تعني السيادة الكاملة للشعب، ولقد كانت الديمقراطية القديمة مباشرة ولكن لم يكن كل أفراد الشعب يساهمون في الحياة السياسية، وإنما كان العبيد لا يعتبرون مواطنين لهم حق التصويت في المسائل العامة كما أن الديمقراطية القديمة لم تكن ديمقراطية ليبرالية. (3)

أما المفهوم الأقرب إلى الواقع، وممكن التحقيق والمتداول في يومنا هذا فهو "حكم الكثرة أو الأغلبية"،الذي يشير إلى الحكم الديمقراطي باعتباره آلية لإدارة المجتمعات بصفة عامة، وفي الإدارة السياسية بصفه خاصة، يتضمن مجموعة من القواعد تشكل مضمونه ومبتغاه، وأساس هذه القواعد،الحرية، والدفاع عن كرامة الإنسان،والمساواة بين الناس، وتداول السلطة، والحق في المشاركة وحق الناس في مساءلة حكامهم . (4)

فالديمقراطية بهذا المعنى هي حكومة الشعب الذي تمثله أغلبية وهي طبقة العامة (5)، فحصر السلطة بيد فرد واحد أو فئة قليلة من الأفراد يؤدي بالضرورة إلى إيذاء حرية المواطن حينا والاعتداء عليها في أحيان، بينما تكون هذه الحرية في أمان وبمنأى عن أي أذى أو تعسف عندما يحكم الشعب

(1)- حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، بيروت: دار الشروق ،1993، ص7.

(2)- زريق نفيسة، «**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق**» (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة) ، 2009، ص14 .

(3)- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة:[د د ن]،2007،ص128.

(4)- بن عمير جمال الدين،« **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة**» (رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر) ،2006، ص23.

(5)- توفيق محمد الشاوي، **أعلى مراتب الديمقراطية الشورى**، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1994،ص23.

نفسه بنفسه، أو أن يفسح له المجال واسعا لاختيار من يمثله تمثيلا حقيقيا في ممارسة السلطة باسمه ونيابة عنه مع استمرار رقابة المواطنين على أعمال وتصرفات ممثليهم في السلطة. [1]

فالديمقراطية هي شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات، وعلى أساس أن النظام السياسي يجب أن يعمل بحيث يعبر عن الإرادة العامة ، ويكفل العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار، فالديمقراطية بالتالي، وسيلة، وليست هدفا مستقلا، وهي ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير أو اعتقادا، أو منظومة قيمية، أو نمطا ثقافيا، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار ونظام يكفل أن يعبر القرار عن الإرادة العامة. [2]

فالديمقراطية ليست مجرد آلية وإنما منهج لتحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة، ونظام حكم يقوم على مبادئ ومؤسسات وآليات، وضوابط وضمانات عامة مشتركة في سائر أنظمة الحكم الديمقراطي، بصرف النظر عن الدائرة الحضارية التي تمارس الديمقراطية في إطارها، وبذلك لا تعتبر الديمقراطية مجرد آلية ليبرالية ولا لغيرها من العقائد، بل هي نظام حكم ومنهجا لتجديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة يتأثر بالضرورة، بتفضيلات المجتمعات التي تمارس الديمقراطية داخلها. [3]

أما بالنسبة للديمقراطية المعاصرة اليوم هي أكثر تواضعا مما يعتقده البعض حولها أو ينسبه إليها أو يطالبها به فهي ابعد من أن تكون عقيدة شاملة، وهي أقل من أن تكون نظاما اقتصاديا-اجتماعيا، له مضمون عقائدي ثابت إن الديمقراطية المعاصرة منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملازمين بها وهي منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات يمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، وتمكن المجتمع ، بالتالي، من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية، وتضل الديمقراطية المعاصرة إلى ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الفاعلة في المجتمع وتؤسس عليها الجماعة السياسية إجماعا كافيا.

(1)- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد : جامعة بغداد، 1991،ص20 .

(2)- سلام الكواكبي، «**حالة الإصلاح في العالم العربي 2009-2010: مقياس الديمقراطية العربي**»، المستقبل العربي،عدد 377، يونيو2010،ص149.

(3) علي خليفة الكواري، «**جوهر الديمقراطية لا يتعارض مع جوهر الإسلام**»،المستقبل العربي، عدد 374، نسيان 2010،ص135 .

وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من ذلك عند ما حررت منهجها في الحكم من الجمود، فتأصلت في مجتمعات مختلفة، من حيث الدين والتاريخ والثقافة، كما تمكنت من ذلك عندما نفت عن نفسها شبهة العقيدة التي ينسبها البعض إليها من خلال ملاحظة المضمون العقائدي لممارسة الديمقراطية في مجتمعات تسود فيها أصلا تلك العقائد. [1]

وهناك سمات مشتركة لجميع أنظمة الحكم الديمقراطية من بينها :

- الاعتراف الدستوري بالحقوق والحريات الأساسية للمواطن وحمايتها من اعتداءات السلطة الحاكمة.
- تداول السلطة عن طريق الانتخابات الدورية (الحرة والسرية والعامة) .
- الفصل بين السلطات الرئيسية الثلاث، مع التركيز على استقلال القضاء .
- مبدأ سيادة القانون، والمساواة أمامه، وطرق دعمه بأنظمة للرقابة والمحاسبة والمتابعة
- حماية الأقلية من طغيان الأكثرية .
- المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلب ذلك من اللامركزية ومن توزيع للمهام والصلاحيات. [2]

ثانيا: مفهوم التحول الديمقراطي:

قبل الحديث عن مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المشابهة نتطرق إلى معنى التحول

1- **معنى التحول:** يدل لفظ التحول على التغير أو النقل، وتقابل كلمة التحول في اللغتين الفرنسية والانجليزية كلمة Transition وتعني المرور والانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان أخر [3] وبالرغم من تقارب وتشابه بعض المفاهيم مثل التقدم والتطور والتغير والنمو إلا أن كثيرا من الباحثين وخاصة علماء الاجتماع، حرصوا على ضرورة التفريق بين مضامينها واستعمالاتها، فمثلا التقدم هو عملية تحول تتضمن السير إلى الإمام، في حين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم والسير نحو خط ايجابي فقد يتضمن معنى التقهقر والتراجع نحو خط سلبي [4]، أما التحول سواء كان إلى الأحسن أو إلى الاسوء، يبقى مع ذلك ظاهرة طبيعيه تخضع لها جميع

---

(1)- على خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**،ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2002، ص14.

(2)- برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية**،ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص174.

(3)- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق ، نفس الصفحة.

(4)- مصطفى بالعور، «**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)** » (رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر)،2009،ص18.

مظاهر الكون وشؤون الحياة عموما، وقد أشار إلى ذلك قديما "هيراقليطس" (540-475 ق.م) بقوله: أن التغير قانون الوجود، وان الاستمرار موت وعدم، فالواقع والتاريخ يشهد أن على أن المجتمعات الإنسانية لا تثبت على حالة واحدة، فأي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات : أولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره (كالنشأة الاجتماعية مثلا.....) وثانية تعمل على تغييره وتبديله إبتداءا بالتعديل وانتهاء بالثورة ، فكما أن الأفراد ومظاهر الكون في تغير دائما ومستمر لا يمكن إيقافه، فإن المجتمعات كذلك في حالة دائما من الحركة والتعديل والتغير.[1]

ويرى مصطفى الخشاب أن التغير يعني كل تحول في النظم والإنسان والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة ، ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة بنائيا ومساندة وظيفيا فإن أي تغيير يحدث في ظاهرة ، لابد أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية، التي تصيب جوانب الحياة بدرجات مختلفة .[2]

2- مفهوم التحول الديمقراطي:

من الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، التي تباينت التفسيرات حولها ودرجة حدوثها وشروط قيامها ، شأنها في ذلك شأن مختلف المصطلحات السياسية الأخرى التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة منوعة من الكلمات أو المعاني دون إعطاء تعريف محدد لها على حد تعبير روبرت دال.

إذ عادة ما تستخدم في سياق التعبيرعن هذه الظاهرة العديد من المصطلحات وفي بعض الأحيان بشكل مرادف مثل الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي، والديمقراطية .....، كإشارة لعملية الانتقال نحو الديمقراطية أو التحول عن النظم السلطوية إلى نظم ديمقراطية ، وهي العملية التي تقتضي اصلاحا أو تحولا في بنية النظام السياسي القائم وما يتطلبه من بناء ديمقراطي حقيقي.[3]

ويجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل وليست مفهوما مجردا وجاهزا، لا يحتاج إلا للتطبيق في أي زمان ومكان، كل ما في الأمر أن هناك

---

[1]- أحمد باي، « **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية، دراسة مقارنة الجزائر ومصر**»، (رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة دالي إبراهيم ،الجزائر)،2009،ص3.

[2]- ثروت مكي، مرجع سابق، ص127.

[3]- نبيل كريبش، مرجع سابق، ص32.

ديمقراطية نموذجية مثالية، فالديمقراطية كثورة سياسية وفكرية واجتماعية لم تأتي اعتباطا بل عرفت نضالا مستميتا خلال قرون خات اعترضتها عوائق جمة، كما أنها ليست مجرد انعكاس فقهي لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة فقط وإنما هي بدورها تخلق الظروف المواتية لمناخ سوسيولوجي متطور ومتجدد، في سياق تاريخي متميز أيضا وبذلك تترسخ كممارسة حضارية لدى التشكيلات الاجتماعية كافة عبر المؤسسات كلها، وتأخذ لها مواصفات مميزة من بلد لآخر ومن حقبة تاريخية لأخرى. (1)

وتستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي في الأدبيات السياسية وصف بلد يتخلى عن نظام حكم تسلطي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية. (2)

لقد شهدت السنوات الأخيرة تراكما مهما في الكتابات المهتمة بالانتقال الديمقراطي الذي عاشته دول عدة ، وهو الأمر الذي قد سمح بظهور فرع جديد في علم السياسة يسمى« latronsitologie »، أي العلم الذي يختص بدراسة المراحل الانتقالية، ويرى الأستاذ غي هيرمت « guy hermet » أن الانتقال الديمقراطي يعتبر براديغما * حديثا في علم السياسة ظهر سنة1975 موازاة مع التجربة الإسبانية ، وإذا كان الانتقال الديمقراطي كمفهوم لم يتبلور إلا حديثا في علم السياسة ، فإن وجوده كحدث سياسي أقدم من ذلك بكثير، إذ على سبيل المثال ، بالنسبة إلى فرنسا ابتدأ فيها الانتقال الديمقراطي سنة 1787، ولم يتمم إنجازه إلا سنة 1900، وذلك من خلال تدعيم الجمهورية الثالثة.

إن الانتقال الديمقراطي يعتبر مسلسلا حقيقيا للتغيير يتم بواسطته الانتقال من وضع سياسي إلى آخر يدخل تغييرات على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى المؤسسات القائمة والفاعلين السياسيين، ويعتبر الانتقال الديمقراطي عملية معقدة وصعبة كشفت التجارب أنها تتطلب تضحيات كبيرة، وتسببت في مقاومات وصراعات بين القوى القديمة والجديدة، وبين مراكز النفوذ وشبكات

---

(1)- عمر مرزوقي، «**حرية الرأي والتعبير** في **الجزائر** في **ظل التحول الديمقراطي (1989-2004)** »، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر) ،2005،ص64.

(2)- حسن بن كادي ،« **التنمية السياسية** في **الوطن العربي وآفاقها**»،(رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2008،ص55.

***براديغم أو النموذج المعرفي** – كما يستخدمه كوهن- يمكن تعريفه بأنه مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات، يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا، أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما، وقد يكون النموذج المعرفي ذا طبيعة فلسفية وشديدا العموم، بحيث يوجه القائمين على التفكير العلمي أكثر مما يشكل حقلا بحثيا ، وقد يكون ذا طبيعة إلزامية لكل العلوم الطبيعية مثلا، أو قد يكون ملزما لعلم واحد منها، وفي كل الأحوال هو مطلب ضروري وأساس للعلم، تماما مثل الملاحظة والتجربة.

المصالح،الأمر الذي يفرض على الأطراف تقديم عدد من التنازلات والتفاوض على مجموعة من التوافقات، كما يفيد بكوننا أمام كيفية جديدة لوعي المجال السياسي وأمام أسلوب جديد كممارسة السياسة والسعي إلى السلطة.[1]

فالتحول الديمقراطي يعرفه "شمبيتر" على أنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشتملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.ويعرفها "روستو" بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوي ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع. [2]

فهو يرى أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية من الممكن أن تحدث في ظل ظروف يجتمع فيها أكثر من عامل (أي التقاء غير مبرمج للعوامل) ويحدث الانتقال إلى الديمقراطية حسب رؤيته ، عند دخول نظام الحكم لدولة ما في أزمة شرعية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انقسام بين النخب السياسية (وهم اللاعبون الأساسيين في عملية الانتقال الديمقراطي) ، ويتراوح هذا الانقسام بين من يريد أن يستمر النظام القديم الذي تمثله النخبة الحاكمة ، وبين من يريد تغيير النظام وتمثله المعارضة.[3]

كما يشير هذا المصطلح إلى عملية انتقال النظام من حالة أقل ديمقراطية إلى حالة ديمقراطية ، وهي عملية تنطوي على بعدين ، البعد الإجرائي الذي يتمثل في التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة ووجود مؤسسات سياسية ودستورية متوازنة ، وأيضا قواعد وآليات للرقابة والمحاسبة والمساءلة، أما البعد القيمي فيتمثل في توافر ثقافة المشاركة واحترام الحقوق الفردية والتسامح السياسي وقبول الآخر، والاستعداد للوصول لحلول وسط والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية. [4]

---

[1]- زين العابدين حمزاوي، «**الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**» ، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 16، أكتوبر2007،ص101-102.

[2]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق،ص29.

[3]- نادية أبو زاهر، **قراءة** في **مقالة دانكورت روستو التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي**، موجود في: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114705**تاريخ الاطلاع:2010/10/12**

[4]- ليلى سيدهم، « **إشكالية التحول الديمقراطي** في **تونس** »، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر)، 2009،ص15.

فالتحول الديمقراطي ، يتمثل في عملية الانتقال من بنية سياسية سلطوية إلى بنية ديمقراطية وليبرالية ومن هنا لابد من التركيز على إلغاء كل القيود والحدود التي تحد من حريات البشر، أو تقيد من حركة المجتمع. (1)

أما بالنسبة للمفكر المغربي محمد عابد الجابري فيرى أن التحول الديمقراطي هو الإنتقال من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ، ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية .... إلى دولة يقوم كيانها على هذه الأركان الثلاثة. (2)

فالتحول الديمقراطي هو التحول من النظام الغير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ، غير أن هذه العملية تتحدد بعدة مقاييس منها ما هو مرتبط بالجانب التاريخي ، مرجعية الفاعلين في الدولة وكذا مختلف العمليات السياسية داخل الدولة ، إضافة إلى الضغوطات الدولية (ضغط القوى الفاعلة)

ويعرف دافيد بوتر (david potter) التحول الديمقراطي بأنه التغيرات السياسية المتجهة أساسا نحو المنهج الديمقراطي ، هذا التغير في النظام يوضحه المفكر جيل (GILL) على أساس ثلاث أوجه:

- الوجه الأول: الانفصال عن النظام السابق والذي سيتبع بنظام جديد .
- الوجه الثاني: بداية معالم النظام الجديد.
- الوجه الثالث: الاستقرار والحصول على قدر ممكن من الشرعية داخل المجتمع. (3)

ثالثا: المفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالتحول الليبرالي والتغير السياسي والاستقرار الديمقراطي....

1- التحول الليبرالي:

يتضمن التحول الليبرالي أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي نفسه، وهي لا تعني ضرورة إرساءها لتحول

(1)- إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: 2009، ص34.

(2)- محمد عابد الجابري، « **الديمقراطية وحقوق الإنسان**» كتاب في جريدة ،عدد29، تموز2006، ص5.

(3) -Ayse mine kuzu , « **elite and democratization in Georgia** » (the degree of master of science in Eurasian studies, the Graduate school of social sciences of middle east technical university) (January 2008) p7-8.

ديمقراطي ولو أنه يمكن أن تسهم في حفز هذه العملية ، وبالتالي فالتحول الليبرالي يشير إلى عملية محكومة من أعلى أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة ، ولكن الإبقاء على السمات الرئيسية للنظام السلطوي على حالها (خاصة الإبقاء على النخبة الحاكمة دون تغيير عبر آلية الانتخابات.[1]

فالتحول الليبرالي فهو بدء مرحلي لنظام شمولي يفتقر إلى اختيار القادة من خلال انتخابات تنافسية حرة ، وقد تقوم أنظمة الحكم المتجهة نحو الليبرالية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفتح قضايا معينة للنقاش العلني ، وبتخفيف حدة الرقابة وإجراء انتخابات لمناصب ذات سلطات بسيطة والسماح بتجديد بعض جوانب حياة المجتمع المدني واتخاذ خطوات أخرى باتجاه الديمقراطية دون التنازل عن مناصب اتخاذ القرار على القمة لاختيار الانتخابات ، وقد يؤدي التحول الليبرالي إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك .[2]

ولا يعني هذا أن التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي يحدثان بشكل متزامن ، فالحكام السلطويون قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن انفتاح النظام أو وجود مساحات لتحرك الأفراد بحرية من شأنه أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدل في هيكل السلطة، إلا أنه مع الحقوق والحريات التي يمنحها النظام للأفراد فإنه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة، مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي .

وإذا كانت هذه المطالب قوية بالدرجة الكافية فإنها من الممكن أن ترغم السلطة على مزيد من التحول الديمقراطي ، وعلى هذا فإن الديمقراطية ، تعد مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي.[3] الذي يقود في الآخير إلى الديمقراطية الليبرالية التي هي نظام حكم يلبي الشروط التالية:

- منافسة شاملة ذات مغزى ، تجري بانتظام ومن دون استخدام للقوة بين الأفراد أو المجموعات المنظمة (خصوصا الأحزاب السياسية)، للحصول على مراكز فاعلة في السلطة الحكومية.
- مستوى عال وشامل من المشاركات السياسية في اختيار المسؤولين والسياسيات ، على الأقل من خلال انتخابات منظمة وعادلة لا يتم إقصاء أي مجموعة اجتماعية راشدة .

---

(1)- أمين البار، «**دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر(1997-2007)**» (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2010، ص54.

(2)- صامويل هنتنجتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب ، الكويت: دار سعاد الصباح،1993ص68.

(3)- بلقيس أحمد منصور ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي** ، مرجع سابق ، ص33-44.

- مستوى معين من الحريات المدنية والسياسية يشمل أمورا جوهرية كحرية التعبير وحرية الصحافة والحرية في إنشاء المنظمات والإنظمام إليها ، بحيث يكفي هذا المستوى لتأمين شمولية المنافسة والمشاركة السياسيتين. [1]

2- **الإصلاح السياسي:** يقصد بالإصلاح من الناحية اللغوية ، التغيير،الانتقال أو التغير من حـال إلـى حال أحسن أو التحول عن شيء والانحراف عنه إلى سواه. [2] وهو أحد المفاهيم التي لا يـرد بشـأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية ، وعلى العموم فهو يعني القيـام بعمليـة تغييـر فـي الأبنيـة المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها ، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته واستنادا لمفهوم التدرج ، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامـل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة . فالإصلاح هو تغير من داخل النظام بآليات تابعة من داخل النظام ، وبمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا . [3]

ويمكن التمييز بين ثلاث مستويات من الإصلاح:

- **المستوى الأول:** اتخاذ سياسة الإصلاح كإستراتجية هدفها النهائي الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها ، أدوات هذا المنهج تعتمد بناء القوة من أسفل بصورة تدريجية وتراكمية وسلمية ، كمـا تعتمـد التأثير على المجتمع المدني ومكوناته ، بغرض السيطرة على المجتمع السياسي.

- **المستوى الثاني:** لا يشترط هذا المنهج الوصول إلى السلطة ، وإنما غايته عملية تطـوير مسـتمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية ، وهو قد يكون إصلاحا سياسيا أو قانونيا أو ماليا أو اقتصاديا ، أو إداريا ...

---

[1]- مارتن غريفيش، تيري أوكا لاهان، **المفاهيم الأساسية** في **العلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات : مركز الخلـيج للأبحاث ،[د ت ن] ، ص211.

[2]- عمار جفال ، **المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي**، موجود في:
http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content
تاريخ الاطلاع:2010/04/06

[3]- أحمد طعيبة ،« **دور المؤسسة التشريعية** في **دعم التحول الديمقراطي – حالة الجزائر-** » (رسالة دكتوراه قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر)، 2007، ص25.

المستوى الثالث: الإصلاح الفردي ، ويتعلق بإصلاح الفرد نفسه وتقويمه ، من خلال تطوير القدرات الذاتية وتوسيع المعرفة الذاتية ، والارتقاء بالمنظومة الأخلاقية والنفسية للفرد، ليغدو الفرد معبرا عـن نفسه وقادرا على التفاعل مع الآخرين .[1]

ومن دلالات الإصلاح السياسي أنه يدل على وصف حدوث تحسـينات وتحـولات إيجابيـة ، مقارنة بواقع الحال في السابق ، تركز في بعدها السياسي على تحسين وجـودة الحكـم وصـلاحيته وبالتالي يمكن النظر إلى الإصلاح السياسي في إطار اهتمامه بتحسين كفاءة النظام على أنـه عمليـة محايدة قيميا ، بمعنى أنه ليس بالضرورة أن تكون على النمط الغربي وفي بعدها التحديثي المؤسسـي المعاصر، إذ لابد أن نزيد في فعالية النظام السياسي من خلال مؤسسات تزيد من مشاركة الأفـراد ، وممارسة حقوقهم ، ومن هنا فإن التحسين في مضمون ممارسة العملية السياسية لا يمكن أن يتم فـي ظل غياب أطر وأبنية ومؤسسات تستوعب هذا التغيير وتعبر عنه.[2]

3- التغيير السياسي:

مفهوم التغيير بمعناه الواسع هو الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا لا يؤثر على العملية التـي تقوم بها البنية موضع التغيير أو يؤثر على العملية والبنية معا ، ويكون التغيير كميا متى اقتصر على التغيير في حجم النواتج ، أما التغيير النوعي فيتطلب تغييرا في البنية والعملية ، أي أن تتغيـر البنيـة وتتغير العملية تغيران نوعيان ، ويكون التغيير ايجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية ، وسـلبا متى خفض في ذلك المستوى.[3]

فالتغيير السياسي يحيل إلى التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التـي تـؤثر فـي توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها.[4]

ويمكن تحديد صيغ التغيير السياسي في صـيغتان أساسـيتان، التغييـر الجـذري، والتغييـر الإصلاحي.

---

[1]- فوز نايف عمر ريحان ، « **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي** في **الوطن العـربي منـذ 1990-2006**»، (رسـالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين)، 2007،ص81.

[2]- أحمد باي، مرجع سابق، ص15.

[3]- بومدين طامشة ، **إشكالية التأصيل النظري والمنهجي للتنمية السياسية** ،ص5، موجود في: batna.dz/index.php?option=com_content&view **تاريخ الاطلاع:2010/03/12**

[4]- كولفرني محمد ،« **التغيير الاجتماعي والسياسي : دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم**» ، اﻟﻠﺔ العربية للعلوم السياسـية ، العـدد 20، أكتوبر 2008، ص143.

- التغير الجذري: هو ذلك الذي يؤدي إلى تغير كمي ونوعي في آن واحد، كما أنه لا يقتصر على التغير السياسي فحسب ، وإنما هو صيغة تبدأ سياسة الطابع وتنتهي بأن تكون مجتمعية الاتجاه فتحدث تغيرات كمية ونوعية في الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

التغيير الإصلاحي: يختلف عن التغيير الجذري ، لكونه يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يسن قواعد وسياسات تقود إلى إحداث تغيير كمي ونوعي ، ومن الملامح الأساسية للتغيير الإصلاحي : عملية التغيير تتعلق بالسياسات والأبنية المرتبطة بها ، أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار، كذلك أن التغيير الإصلاحي يؤكد على التغيير الكمي أكثر من تأكيده على التغيير النوعي، إذ

أنه لا يقوم على تغيير أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغيرات كمية في شغل الأدوار وفي الأداء،أي أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم وإنما في إطار قواعده. [1]

4- التنمية السياسية:

ترتبط الديمقراطية في العديد من الدراسات بالتنمية السياسية ، باعتبار الديمقراطية جزء لا يتجزأ منها ، إن لم تكن هي المفهوم المركزي فيها، وهذا الارتباط ليس من قبيل المصادفة بل هومرتبط بالتغيير الذي طرأ على المفاهيم الاقتصادية البحتة للتنمية باتجاه التنمية الشاملة ، والتنمية الإنسانية وفي مركز التنمية السياسية. [2]

يعرف صامويل هنتنختون التنمية السياسية على أنها " تجهيز النظام السياسي بمؤسسات مستقرة ، متطابقة ، متعددة ، مستقلة ومترابطة "أي ما يعرف بعملية المأسسة.

أما "غابريال ألموند" اعتبر التنمية السياسية ماهي إلا استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية ، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع وبذلك فهم "ألموند" التنمية في إطار التحديث السياسي. [3]

وفي الكثير من الكتابات ترتبط التنمية السياسية بالبناء الديمقراطي ، انطلاقا من إفضاء عمليات التنمية السياسية إلى إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية.

---

[1]- بومدين طامشة، مرجع سابق، نفس الصفحة

[2]- حسن صالح علي أيوب ،« **أفاق التحول الديمقراطي** في **النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة** بين **منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية 1993-2003، كعامل محوري**»،(رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين)، 2006، ص14.

[3]- حسن بن كادي ، مرجع سابق ، ص39.

ومهما يكن ربط التنمية السياسية بالتحديث السياسي أو الديمقراطية فانه يمكن النظر إليها على أنها " عملية سوسيو تاريخية " متعددة الأبعاد تهدف إلى بناء نظام سياسي قائم علـى منظومـة عريضـة ومتنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ، ومنظمات المجتمع المدني غيـر الحكوميـة ، ومختلـف التنظيمات ، التي تتمايز عن بعضها البعض بنائيا ، وتتكامل وظيفيا ، وتتنافس وتتبادل التأثير جدليا ، وتمثل أغلب الفئات الاجتماعية وتعبر عن مصالحها ، مما يساعد على المشاركة الواسعة في العمليـة السياسية وعملية صنع القرار. (1)

5- الترسيخ الديمقراطي:

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين عمليات التحول الديمقراطية من جانب والترسـيخ مـن جانب آخر، فحدوث التحول الديمقراطي أمر واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر آخر تماما ، ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في بلد ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسين حقيقـة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في النظام السياسي ، أي يمكن القول أن الديمقراطية قد تحققت عند ما يسعى الأفراد والجماعات لتحقيق مصالحهم استنادا على قواعد وترتيبات مؤسسية تعطي للفرد والجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامـة عبر التنافس الانتخابي،ومن هذا المنطلق فإن تأسيس نظم سياسية ديمقراطية في بعض البلدان لا يعني بالضرورة أن الديمقراطية تتعزز في هذه البلدان ، وتتزايد احتمالات التعزيز الديمقراطي عندما توجـد ظروف وأوضاع أساسية داعمة منها التغيير التدريجي المعتدل وكذا عندما يوجد عـدد كـاف مـن الفاعلين السياسيين الذين يعطون أولوية عالية للقيم والأهداف والترتيبات الديمقراطية .(2)

ويحدد schmiter مفهوم الترسيخ الديمقراطي بعملية تحويل الترتيبـات العرضـية والقواعـد الاحترازية والحلول الطارئة التي برزت من خلال فترة الانتقال، إلى علاقات التعاون والمنافسة التـي هي معروفة موثوق بها ، تمارس بانتظام وقبلت طوعا من طرف هؤلاء الأشخاص أو التجمعات التي تشارك في الحكم الديمقراطي .(3)

---

(1)- أحمد باي ، مرجع سابق، ص14

(2)- نشأت الهلالي ،« **انعكاس عمليات التحول الديمقراطي على حالة الاستقرار والأمن الداخلي للدول** » ورقة بحثية قدمت إلى نـدوة المشروع البحثي المشترك مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية ، القاهرة 2 أكتوبر ، 2005، ص 14.

-(3) sangmool lee , « **democracy in south Korea** », Taiwan journal of democracy, volume 3,no1, july2007,p100

ويتطلب تحقيق الاستقرار الديمقراطي عاملا مهما هو الاعتقاد في شرعية النظام الـ ديمقراطي البديل،وهذا الاعتقاد على مستويين:

- مستوى عام يشير إلى أن الديمقراطية هي الصيغة المناسبة للحكومة

- مستوى المواطنين حيث يعتقدون انه رغم بعض الفشل فان النظام الديمقراطي هو الأفضل من غيره يضاف إلى هذا ضرورة وجود مؤسسات ديمقراطية ووجود تعددية حزبية باعتبار الأحزاب مؤسسات وسيطة بين المواطنين والدولة،وحيازة تلـك الأحـزاب لتأييـد المـواطنين يضـمن نجاحهـا فـي المنافسة.ويشير عدد من الباحثين إلى أن ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي ومن ثم حيازته لقـدر مـن قبول قطاعات وشرائح المجتمع إنما يستلزم العديد من المتطلبات منها:

- تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات .

- ضرورة الفصل بين قيادة الدولة والأحزاب السياسية ، بحيث لا تناصر القيادة السياسية أيا من الأحزاب السياسية الموجودة على السياحة ، بل تتركها للمنافسة الحرة وعلى قدم المساواة .

- عدم احتكار الدولة لأجهزة الإعلام مع توافر حرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات.

- كفالة النزاهة والحيدة لانتخابات دورية وتحت إشراف جهاز قضائي متسق مع إفساح المجال لكافة القوى السياسية بالانخراط في العملية السياسية دون تقييد قوى وأجنحة بعينها.

- توافر تعددية حزبية غير مقيدة بمعنى السماح لكافة القوى للتعبير عن وجودهـا والانتظـام فـي أحزاب سياسية دون خضوعها لسيطرة الدولة. (1)

المبحث الرابع: أنماط ومداخل التحول الديمقراطي.

قبل التطرق لأنماط ومداخل التحول الديمقراطي من المفيد معرفـة أسـباب ودوافـع التحـول الديمقراطي.

أولا: أسباب و دوافع التحول الديمقراطي

إن الانتشار الواسع لظاهرة التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي ، التي أصـبحت تشـكل ظاهرة عالمية اكتسحت العديد من الدول في مختلف البقاع من أمريكا اللاتينية إلى أوربا الشرقية إلـى آسيا وإفريقيا ، جعلتها مادة مهمة للبحث الأكاديمي، حيث اجتهدت الدراسات في تفسير هذه التحـولات مركزة على العوامل الدافعة إلى الإصلاح ونظر لاختلاف منـاطق التحـول وعـدم تشـابه طبيعـة المجتمعات وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى السكانية في الكثير من الأحيان اختلف الباحثون

(1)- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**، مرجع سابق، ص53.

في تحديد أسباب التحول ، إذ ركزت بعض الدراسات على دور النخب السياسية والقيادية ، في حـين ركزت دراسات أخرى على تطور المجتمع المدني أو التنمية الاقتصادية أو الثقافة السياسية أو العوامل الخارجية ، كما لم تخل هذه الدراسات من التطرق إلى الإستراتجيات التحولية والآليـات أو الأنمـاط المختلفة لهذه العملية. [1]

وعليه يمكن تقسيم أسباب التحول الديمقراطي إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية:

1- الاسباب الداخلية:

أ- التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية:

تبادر القيادة السياسية باتخاذ قرار التحول الديمقراطي في العديد من الحـالات عنـدما تتعـرض لضغوطات داخلية وخارجية فتلجأ إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وتوزيع المـوارد الاقتصـادية وتعتبر القيادة مسئولة عن حماية الأفراد من تعسف السلطة والتفاوض مع الجماعات للوصـول إلـى صيغ أكثر قبولا في المجتمع وهذا لتحقيق عملية التماسك الديمقراطي كمـا تحـدد شخصـية القيـادة السياسية طبيعة النظام السياسي ونمط الحياة السياسية حيث شهدت دول الجنوب انماطا مختلفـة مـن الشخصيات القيادية كالأنماط الانتهازية التي تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة ، وأنماطـا تميـزت بالابتكار والتجديد وأنماط أخرى تميزت بالانغلاق على نفسها وعلى أمتها ، لذا تعتبر القيادة السياسـية عنصر هاما ومحوريا في عملية التحول الديمقراطي. [2]

وبالنسبة لدور القيادة في التحول الديمقراطي من داخل النظام التسلطي ، ينطلق أصحاب هـذا الاتجاه ومن بينهم " تومسون" thompson من ملاحظة أن النظم السلطوية وجدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس ضغوط متعددة من أجل الديمقراطية ، مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام مـن الداخل قبل أن تجبر على ذلك .

فهذه النظم أدركت زيادة حجم المخاطر في حالة الاحتفاظ بالسلطة لفترة أطـول أكثـر مـن المساوئ التي يجلبها لها النظام الديمقراطي نفسه (مثلا : احتمال حدوث انقلاب نتيجـة نمـو داخـل النظام، زيادة اغتراب الجماهير بما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات واسعة . [3]

---

[1]- أحمد باي، مرجع سابق،ص22.

[2]- مصطفى بالعور، مرجع سابق، ص31-32.

[3]- أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص29.

وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم التسلطية يتجهون نحو تأييد الخيار الـ ديمقراطي مثل:

- تردي الشرعية السياسية للنظام السياسي .
- إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية ، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقائها في السلطة .
- كما قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلا عن النظام السلطوي الـ ذي اسـ تنفذ مبـ ررات وجوده ، ولم يعد قادرا على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.
- اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيـ ادة الشرعية الدولية ، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة علـ ى دولهـ م ، وفـ تح بـ اب المساعدات الاقتصادية والعسكرية والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت لواء التجمعات الدولية المسيطرة عليها من قبل التحالف الغربي.
- في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن حكومتهم ودولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي.[1]

ب- انهيار شرعية النظام السلطوي:

لا يملك أي نظام سياسي أن يستغني عن حاجته إلى الشرعية ، حتى وإن كـ ان نظامـ ا غيـ ر شرعي – في عرف السياسة المدنية الحديثة- أي حائزا السلطة من غير طريق الشرعية (الدسـ تورية والديمقراطية) بل إنه ، في هذه الحال من فقدانه شرعية الميلاد ، يكـ ون أدى إلـ ى تحصـ يل تلـ ك الشرعية، يعوض بها ما يعتريه من نقص في التكوين.

وفي الحالات جميعا ، كانت النخبة الحاكمة وصلت إلى السـ لطة عـ ن طريـ ق المؤسسـ ات الدستورية وصناديق الاقتراع ، أو عبر التوسل بأدوات الاستيلاء العسكري أو عن طريق ثورة شعبية قادتها وصاغت شعاراتها وأدارت فصولها إلى النهاية ، فإن هذه النخبة لا تملك تثبيت أركـ ان النظـ ام السياسي وتأمين استقراره واستمراره من دون توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية التي تضع له مقبولية لدى الناس ، أي تجعله في أعينهم نظاما شرعيا.[2]

---

[1]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى** ، مرجع سابق، ص35-36.

[2]- عبد الإله بلقزيز، « **أزمة الشرعية** في **النظام السياسي العربي** » المستقبل العربي، عدد 378، أوت2010 ،ص78.

وهكذا فإنه بفقدان النظام السياسي لشرعيته لم يعد هناك ما يبرر بقاءه أو ما يمكنه من البقـاء لأنه في غياب هذه الشرعية لن يستطيع النظام الصمود طويلا .

وهناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظـام ومـن هذه الأسباب:

- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها دستورية ، بمعنى أن تكون المؤسسـات أو مـن يشـغلونها لا يحظون بالرضي أو القبول العام.
- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع، وبالتالي فإن التمييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سببا في عدم قبول تلك الجماعات للنظام، وتزداد فرص عـدم اسـتقرار النظـام السياسي بقوة ونفوذ حجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له.
- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع ، وخاصـة ظهـور فئـات جديدة، يعجز عن توفير فرص المشاركة لها ، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي يعرف فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.
- ضعف دور مكانة البرلمان في النظام السياسي، وبالنظر إلى أن البرلمان هو الـذي يجسـد الإرادة العامة، ومن ثم عجزه قد يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع .
- استنفاذ النظم التسلطية للأغراض التي قامت من أجلها ، أي نجحت في حل المشاكل التـي دفعتهـا لتولي مقاليد السلطة (أزمة اقتصادية ، عنف سياسي ...الخ) أو على العكس قد تكون أخفقـت فـي تحقيق ما سعت إليه أو بشرت به.
- التغير في القيم الاجتماعية التي أصبحت أقل تقبلا للحكم التسلطي وبالتالي أقـل تسـامحا معـه، خاصة وأن شرعية النظام السياسي تتضمن قدرته إيجاد والمحافظة على الاعتقـاد بـأن المؤسسـات السياسية القائمة هي الأنسب للمجتمع.
- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دوليا لأسباب مختلفة قد تعرضـه لـدعايات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدراته وأهلية بقائه، وتزداد أهمية هـذا الاعتبـار حاليـا للتطور الكبير في مجال الاتصالات ، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني مـن أسباب لعدم شرعيتة في الداخل. [1]

وواجه العديد من الأنظمة السلطوية في السبعينات من القرن الماضي مشكلات تتعلق بالشرعية بسبب التجارب السابقة لبلادهم مع الديمقراطية ، فاضطر الزعماء الشموليون إلى تبرير وجود أنظمتهم

[1]- أمين البار ، مرجع سابق، ص 60-61

بمنطق ديمقراطي وادعاء بأن أنظمتهم ديمقراطية حقيقية أو ستصبح كذلك في المستقبل حين يتعرضون لمشكلات تواجه مجتمعاتهم. [1]

ج - الثقافة السياسية:

يعد عالم السياسة الأمريكية ألموند (almond) ، أول من استخدم مفهوم الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956، ويعرفها بأنها " مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة ، واتجاه دوره كفرد في النظام السياسي. [2]

تفترض إستراتيجية التحول الديمقراطي ثقافة سياسية تنظر لعملية، الصراع السياسي بوصفها " منافسة اجتماعية سلمية"، وقاعدتها التوافق والتراضي [3]،من هذا المنطلق فإن الثقافة السياسية تعيد تعريف السياسة بعيدا عن المماهاة بينها وبين الحرب، وبعيدا كذلك عن التفرد والاحتكار، فإمكانية حدوث تحول ديمقراطي تستدعي وجود ثقافة سياسية تحل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية (أي التوتاليتارية)، وتحل التوافق ، والتراضي، والتعاقد، والتنازل المتبادل، محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء ...الخ، فتفتح المجال السياسي – بذلك- أمام المشاركة الطبيعية للجميع ، وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها. [4]

إلى جانب هذه القيم ، يركز فيربا (virba) على أهمية توافر عنصر الثقة كأحد عناصر الثقافة السياسية لأي مجتمع ، فلا شك أن أي نظام سياسي ديمقراطي يتطلب وجود قدر من الثقة المتبادلة بين قادة النظام وخصومهم ، بحيث يسود نوع من التنافس السلمي يفضي إلى الانتقال السلمي للسلطة والتداول السلمي عليها. [5]

كما تصنف عناصر هذه الثقافة إلى أنماط ثلاثة: توجيه معرفي يشتمل على معرفة النظام السياسي والمعتقدات الخاصة به، وتوجيه عاطفي يتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي، وتوجيه قيمي يتضمن التزامات بالقيم والأحكام السياسية المتعلقة بأداء النظام السياسي ومدى صلته بهذه

---

[1]- صامويل هنتنختون، مرجع سابق ، ص109.

[2]- طارق عاشور، «**تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري: 1997-2007** »، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2009، ص60،

[3]- عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات** ، في: علي خليفة الكواري وآخرون ، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** ، مرجع سابق، ص137.

[4]- فوز نايف عمر ريحان، مرجع سابق، ص90.

[5]- أحمد باي ، مرجع سابق، ص30.

القيم ، ورغم أن كثيرين من جيل الباحثين في الستينات والسبعينات من القرن الماضي قلل من أهميـة هذا العامل في عملية الانتقال الديمقراطي إلا أن الأجيال إلي تبعتها من الباحثين وجـدت فـي ذلـك عنصرا جوهريا ، وبخاصة بعد تجارب الدول النامية والمعسكر الاشتراكي . [1]

د- الأزمة الاقتصادية:

تتسم العلاقة بين النمو الاقتصادي من ناحية والنمو الديمقراطي من ناحية أخرى بالتعقيد، وقـد تتفاوت من فترة لأخرى ومن مكان لآخر، إلا أنه من المؤكد أن العوامل الاقتصادية كان لها دور مهم في عملية التحول الديمقراطي، إذ يمكن القول إن التنمية الاقتصادية تعد عنصرا ضروريا إلا أنه غير كاف لتحقيق التحول الديمقراطي.[2]

فتردي **ا**لأوضاع الاقتصادية التي عانت منه كثير من دول العالم الثالث ذات الحكـم السـلطوي كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة كثير من الاضطرابات والتظاهرات الجماهيرية ونحوها ، التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئـة قليلـة على موارد البلاد. [3]

حيث أثرت العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاث طرق :

أولا: أدت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في بعض الدول والقيود الماركسية في دول أخـرى، إلـى انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة الشمولية .

ثانيا: حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينيات مما مهـد الطريـق لقيام الديمقراطية ويسر الانتقال إليها **.**

ثالثا: أدى النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول ، فأجبرها إلى القيام إما بالتحول الليبرالي أو تكثيف حدة القمع.

موجز القول إن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية ، وأدت الأزمات الناجمة ،إمـا عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية ولم تظهر العوامل الثلاثـة

---

[1]- إسماعيل الشطي وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، ط 2، بيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2005،ص137.

[2]- أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص30.

[3]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسات تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**، مرجع سابق،ص37.

جميعا في كل دولة ، ولكن ليس هناك دولة من دول العالم الثالث استطاعت الإفلات منهـا جميعـا ، وقدمت الحافز الاقتصادي للتحول إلى ديمقراطية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.[1]

ه- تزايد قوة المجتمع المدني:

إن التحول الديمقراطي عملية معقدة ومتشابكة الأبعاد لا يمكن اختزالها في مجـرد إجـراءات شكلية ، ولا يمكن اعتبارها مرهونة فقط بإرادة النظام السياسي ولكنها أيضا مشكلة المجتمـع المـدني ذاته ، فالتحول الديمقراطي له طرق عديدة قد يحدث من أعلى أو من أسفل عن طريق القاعدة الشعبية أو الدولة في أحيان أخرى ، وعليه فالعملية مرهونة بمدى ما تسفر عليه العلاقة الجدلية بـين النظـام السياسي والمجتمع المدني وطبيعة التفاعل بين الطرفين.[2]

والمجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة والتي تملأ المجال العـام ومعـايير الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وبالتالي مصالح المجتمع ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي الشريف .[3]

وفي تعريف آخر للمجتمع المدني هو مجال شبكات العمل التطوعية والجمعيات غير الرسـمية التي يدير فيها الأفراد الكثير من شؤون حياتهم .[4]

وللمجتمع المدني عناصر رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم وهي:

- يتكون المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات.

- إنه مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخل قطاعاته بالوسائل السلمية.

- إن للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده ، تتمثل في توسيع مؤسسـاته وانتقـال فعالياتهـا إلـى مجتمعات أخرى وتتبلور هذه العناصر بصورة جلية بالتجربة المقياس.[5]

---

(1)- صامويل هنتنختون، مرجع سابق، ص120-121.

(2)- ليلى سيدهم، مرجع سابق، ص21.

(3)- فهيمة خليل أحمد العبد، **الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني** ، بحث مقدم إلى مؤتمر التوافق السنوي الثالث هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية (الكويت 2006/11/10)،ص9 .

(4)- دون إي .إيبريلي (محرر) ، **بناء مجتمع من المواطنين** ، ترجمة هشام عبد الله ، الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع ، 2003،ص33.

(5)- بوحنية قوي ، « **المجتمع المدني الجزائري : الوجه الآخر للممارسة الحزبية** »، المغرب الموحد ، عدد10، جانفي 2011 ، ص33.

وقد أثبتت دور المجتمع المدني التطورات التاريخية ، ففي بولونيا لعب المجتمع المدني مع ما كان يسمى "عمال التضامن " دورا هاما في انهيار النظام الشـمولي القـائم آنـذاك ونجـاح التحـول الديمقراطي في اسبانيا والبرتغال يعود إل تأثير المجتمع المدني عل مجرى الأمور فـي ظـل عهـد الديكتاتوريات، [1] ومن خلال تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي، ووسـائل الإعـلام ...الـخ فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي ، كل من ذلك مكن الجماهير من المعلومات والمعرفة والحـوافر متابعة الإصلاحات الديمقراطية وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية.[2]

2_العوامل الخارجية:

تشكل العوامل الخارجية أهمية قصوى في دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة فـي البلـدان النامية ، فتصرفات دول كالولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد ساعد في إضعاف النظام السياسي القائم ، ودعم قوى المعارضة مما يساعد علـى التحـول الديمقراطي،[3] ويمكن إجمال تلك العوامل " الضغوطات" في النقاط التالية :

أ- النظام الدولي: شهد العالم مع نهاية الثمانينيات انهيار النظم الشيوعية كما حـدث فـي الإتحـاد السوفياتي وبلدان شرق أوربا وتحول أغلبها بدأ الضغط على النظم غير الديمقراطيـة حتـى تجـري إصلاحات وتغييرات على نظمها السياسية وتدعم هذا الطرح لدى قوى المعارضة التي أصبحت تطالب بالحرية وبحقها في التعبير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة. [4]

إن هذه التحولات جعلت المسألة الديمقراطية في العالم الثالث ، تتحرر من حـاجزين كبيـرين كانا يحولان دون طرحها طرحا جديا (وبإلحاح) على رأس الأولويات:

- **الحاجز الأول:** هو النموذج السوفياتي للتنمية الذي كان يضرب بـه المثـل فـي سـرعة التطـور الاقتصادي والاجتماعي ، كان يطمح إلى تحقيق تنمية سريعة وشاملة، بواسطة تعبئة الجمـاهير فـي إطار الحزب الواحد ، إلا أن غياب الديمقراطية (الممارسة) ، وتفاقم البيروقراطية كان له أثر بـالغ

---

[1]- ليلى سيدهم ، مرجع سابق ، نفس الصفحة.

[2]- أمين البار، مرجع سابق، ص63.

[3]- فريد علواش ، **أثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية** ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الـوطني الأول للتحـول الديمقراطي في الجزائر ، (قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2005 ص152.

[4]- مصطفى باللعور، مرجع سابق، ص35.

في جمود هذا النموذج ، ثم تفككه وانهياره ، وبالتالي سقطت الدعاية التي كانـت تسـتبعد أو تؤجـل الديمقراطية السياسية ، باسم تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والتنمية الشاملة أولا .

- **الحاجز الثاني:** يتعلق بالتحول في العلاقات الدولية حيث أن نظام القطبين لم يكن في صالح الـدول النامية لإقرار الديمقراطية واستمرارها ، لأنه قائم على خلق عدم الاسـتقرار لكـل قطـب ، ليسـهل محاصرة الخصم وإضعافه . إن النظام الدولي الجديد ، سيدعم دون شك التحول الديمقراطي في العالم الثالث مادام أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيين يسيطرون على زمام الأمور في العـالم بعد اختفاء الإتحاد السوفياتي سابقا ،وهذا يبرز من خلال سعيهم إلى الحفاظ على الاستقرار في العالم خاصة في المناطق التي تشكل مصالحها الإستراتيجية ، لهذا نجدها تدعو إلى مزيد من الديمقراطية في دول العالم الثالث. [1]

ب- دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية:

يمكن القول أن هناك مصادر للتأثير يمكن من خلالها للدول الغربية ، والهيئات المالية الدوليـة والمنظمات غير الحكومية ممارسة الضغوط [2] السياسية والاقتصادية على الدول المعنية لأقلمة الـنظم الديمقراطية المدنية التي تستمد شرعيتها من الانتخابات التنافسية والتعدديـة السياسـية ، والحريـة ، وكانت وسيلتها لتحقيق هذه الغاية هي التهديد بوقف المعونات والتسهيلات المالية أو بلوغ حد توقيفهـا وفرض الحصار الاقتصادي، والعزلة على الدول التي لم تلتزم بشروط الحصول علـى المسـاعدة ، وعلى رأسها شرط التحول الديمقراطي ، وفتح المجال السياسي، وهو ما أصبح يسمى " بالمشـروطية السياسية" .[3]

وهكذا أضحت التحولات نحو اقتصاد السوق والديمقراطية هي الرؤية السائدة ولعل هـذا مـا عبر عنه بوضوح مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق " أنديك" في معرض حديثه متحديا وداعيـا الشعوب والحكومات خاصة في منطقة الشرق الأوسط – إلى تقـديم رؤى بديلـة للتنميـة السياسـية والديمقراطية واقتصاد السوق إن كان بوسعهم .[4]

وكان لضغوطات المؤسسات المالية والنقدية دور في التعجيل بالتحول ، فالدول التـي عرفـت التحول وقعت في فخ خدمات الديون ، وهذا ما جعلها تعرف أزمة الديون ، لأن هذه الدول كانت تعتمد

[1]- عمرو مرزوقي ، مرجع سابق، 75-76.

[2]- أمين البار ، مرجع سابق ، ص64.

[3]- أحمد باي ، مرجع سابق، ص37.

[4]- بلقيس أحمد منصور ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى** ، مرجع سابق، ص41.

في اقتصادياتها على الريع، وقد لجأت هذه الدول إلى سياسة إعادة جدولة ديونها أي أنها تطلب موارد من صندوق النقد الدولي لكن مقابل شروط سياسية منها:

- إتباع النهج الليبرالي.
- فتح المجال لاقتصاد السوق ، من خلال تحرير الأسعار.
- تخفيض من قيمة العملة الوطنية .
- الدعوة إلى حرية التجارة الخارجية .
- تقليص الدور الاقتصادي للقطاع العام ، وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

هذه القيود أدت إلى إضعاف النظام القائم وفتح المجال أمام المعارضـة ، ودعوتهـا للتحـول الديمقراطي.[1]

ج_العدوى أو الانتشار أو المحاكاة :

يقصد بأثر العدوى والمحاكاة أن نجاح التحول الديمقراطي في الدولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، وعبر عنها "**صاموييل هانتنغتون**" بكرات الثلج بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى علي المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كـرات الثلج تتزايد في حجمها كلما تدحرجت[2] ، وهذا الأمر يفسر بعدة أمور إما لأنها مشاكل متماثلـة فتعتبـر الديمقراطية علاجا أو دواء مفيدًا لكل مشكلاتها، أو لأن الدولة التي تحولت إلي الديمقراطية على درجـة من القوة، أو تعد مثالا سياسيا و اقتصاديا يقتدى به.[3]

وقد كان لظاهرة الانتشار أو المحاكاة دور واضح في تحفيز عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، وربما العامل القاسم في ذلك هو،[4] الثورة التكنولوجية العالمية وثورة الاتصالات حيث أصبح من الصعب على النظم التسلطية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى ، كما جعلـت مـن اسـتخدام العنـف لقهـر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها ، مما يشـكل قيـدا علـى هـذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها كما ساعدت تلك الوسائل على نشـر الـوعي السياسـي

---

[1]- إلهام نايت سعيدي ، " **طبيعة عملية التحول الديمقراطي** "، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائـر ، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة" ، 2005، ص81-82.

[2]- مصطفى بلعور ، مرجع سابق،ص38.

[3]- صامويل هنتختون ، مرجع سابق ،168.

[4]- أحمد طعيبة ، مرجع سابق، ص35 .

وكشف زيف ديمقراطية النظام التسلطية خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات والجمعيات والهيئات والروابط الدولية الغير حكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة وغيرها من القضايا العالمية . (1)

وفي الأخير، فإن الحديث عن المحاكاة والتقليد لإحداث التحول الديمقراطي يرتبط أيضا بظاهرة العولمة التي تقتضي في أبسط معانيها تبني نموذج في مجال السياسة باعتباره النموذج الأمثل لكافة الدول ، ولهذا نجد " لاري دياموند" يستعمل مصطلح عولمة الديمقراطية « GLOBALIZYATON OF DEMOCRACY » والبعض الآخر يستعمل مصطلح . (2) « GLOBAL DEMOCRACY » الديمقراطية العالمية.

ثانيا: أنماط التحول الديمقراطي

يقصد بأنماط التحول الديمقراطي تلك الأشكال والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي (النظم السلطوية أو نظم الهيمنة)، فلكل دولة نسختها من الديمقراطية أو غيابها ، ولكل مجتمع عناصر الدفع التي أدت إليها أو إعاقتها وهذا التفاعل بين العناصر المختلفة هو شكل لكل نظام ديمقراطي صيغته النهائية ، بيد أن أنماطا خمسة مع هامش من الخطأ في التعميم ، يمكن رصدها في أدبيات التحول الديمقراطي ، وفي كل نمط من هذه الأنماط كان هناك عامل أساسي ، وليس وحيدا ، يدفع نحو التحول الديمقراطي إما من قاع المجتمع السياسي أو قمته ، وإما من داخل النظام السياسي أو من خارجه .

1- نمط التحول: تلعب فيه النخبة أو السلطة الحاكمة الدور الرئيسي في التحول نحو النظام الديمقراطي.(3) وهذا يعني أن قادة النظام السلطوي أو الشمولي هم الذين يلعبون دورا حاسما في إنهاء نظامهم غير الديمقراطي وتحويله إلى نظام آخر ديمقراطي . (4)

وهذا النمط من التحول يبدأ بمحاولة من النخب الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال قليل من الانفتاح السياسي التكتيكي (السماح بوجود أحزاب معارضة ثم التضييق على حقها في بناء قواعد شعبية مستقلة) ، لكن ما لم تتحسبه هذه النخب أن المعارضة تستغل هذا القدر من الانفتاح لخلق

---

(1)- توفيق حسنين إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة** في **دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص99.

(2)- راجع ثناء فؤاد عبد الله، « **الإصلاح السياسي... خبرات عربية (مصر: دراسة حالة)** » ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد12 ، خريف2006، ص13-14.

(3)- سيد أحمد كبير،«**التحولات السياسية** في **بلدان المغرب العربي** بين **المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية** » (رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3) ، 2010، ص13.

(4)- بلقيس أحمد منصور ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**، مرجع سابق، ص46.

شرعية بديلة بما ينتهي بفقدان النخبة الحاكمة على وقف عملية الانفتاح مثلما حدث في الاتحاد السوفياتي سابقا في ظل حكم "جورباتشوف" وكوريا الجنوبية في عام 1987، وجنوب إفريقيا في عام 1990 . والمتغير الأهم هنا أن للانفتاح السياسي المحدود أثار جانبية بحيث يجرب الناس من الحرية ما يجعلهم يردون المزيد منها،بيد أن الشرط الجوهري لنجاح هذا النمط هو أولا وجود معارضة قوية تتمتع بمصداقية كافية لدى تيارات واسعة من المواطنين مع اتفاق القوى المعارضة على أن إبدال النظام السابق ليحل محله غيره على أنه أولوية مطلقة تختفي أمامها كافة التناقضات.[1]

2- نمط الإحلال التحولي:

يتم هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة[2] بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما ، فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة النظام السلطوي ، أو الشمولي وتحويله إلى نظام ديمقراطي ، هذا التفاوض قد يتوج بوضع ميثاق شرف يأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية لكافة القوى المشاركة فيه. [3]

كانت الجماعات السائدة في عمليات الإحلال التحولي في كل من الحكومة والمعارضة تدرك عجزها عن تحديد طبيعة النظام السياسي المستقبلي في بلادها ، وكان زعماء الحكومة والمعارضة غالبا ما يقومون بتعزيز هذه الآراء بعد اختبار قوة كل منهم ويستقرون على جدلية سياسية ، وفي بادئ الأمر كانت المعارضة تعتقد في الغالب أنها قادرة على تحقيق إسقاط الحكومة في مرحلة ما في المستقبل القريب ، وكان هذا الاعتقاد غير واقعي ، ولكن طالما تمسكت به المعارضة واعتبرت المفاوضات مع الحكومة مستحيلة .

وعلى النقيض من ذلك عادة ما كانت الحكومة تعتقد أنها تستطيع احتواء المعارضة وإخمادها دون تحمل تكاليف باهظة ، فكانت عملية الإحلال التحولي تحدث عندما تتغير اعتقادات الطرفين، وكانت المعارضة تدرك أنها لا تملك من القوة ما يكفي للإطاحة بالحكومة ، بينما أدركت الحكومة أنها في مواجهة معارضة تملك من القوة ما يمكنها من تعميق أثار اللاتفاوض من حيث زيادة تصعيد القمع

---

[1]- معتز بالله عبد الفتاح ، **التحول الديمقراطي العربي** في **طور تسلطية تنافسية** : موجود في:

http://itfcnabila07.maktoobblog.com/1613243/ تاريخ الاطلاع:2010/04/15

[2]- محمد لمين لعجال أعجال ، **معوقات التحول الديمقراطي** في **الجزائر** ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر (قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة) ، 2005، ص 52.

[3]- أحمد طعيبة ، مرجع سابق،ص41.

مما يؤدي إلى زيادة الإحساس بالاغتراب بين الجماعات الأخرى عن الحكومة وتكثيف الانقسام داخـل التحالف الحاكم وزيادة احتمالات استيلاء حكومة متشددة على زمام الحكم وفقدان الشرعية الدولية. [1]

3- **نمط الإحلال :** تنتج عملية التحول الديمقراطي في هذا النمط في الغالب، عن عجز النظام التسلطي حيال أزمة وطنية خطيرة ، مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشعبية ، أما النخب فإنها ترغم على الخضوع للإرادة الشعبية الغاضبة[2]،حيث يفرض الشعب تحولا ديمقراطيا بعد فتـرة مـن أعمال العنف وأحيانا الصراع الدموي، ينتج ذلك عقب تصاعد نفوذ القوى المعارضة ، وفي المقابـل انهيار في قوة النخبة الحاكمة مما يؤدي إلى الإطاحة بها ، ومن ثم انهيار النظـام السـلطوي ، وهنـا يكون التحول الديمقراطي مفروضا من الشعب بعد صراعات عنيفة مع السلطة نتيجة تردي الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ، وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها مما يدفع للانضمام إلى صفوف المعارضة فتزداد أعمال الاحتجاجات والاضطرابات غير المنظمة ، ويبـدأ العنـف مـن الطرفين مما يضطر القيادات السلطوية إلى البدء في الإصلاحات المطلوبة لاحتواء الأزمة المتفاقمة.[3]

4- **التدخل الأجنبي:** يقوم هذا النمط نتيجة ضغوط العوامل الخارجية أو تدخل القوى الأجنبية ، حيـث تلعب المؤثرات الخارجية دور المسهل أو الدافع إلى الإصلاح السياسي من خلال العديد من القنـوات والمصادر التي تمكن القوى الخارجية سواء كانت الـدول الغربيـة أو الهيئـات التمويليـة الدوليـة والمنظمات الغير حكومية من ممارسة الضغوط على الدول للإسراع في عمليات الإصلاح السياسي

وما يزيد من قوة نفوذ العوامل الخارجية هو تدني القدرات الاقتصادية للأنظمـة التسـلطية ، وعدم قدرتها على تمويل البرامج والسياسات المحفزة للتنمية الاقتصادية ،حيث أصبح الكثير من هـذه الأنظمة يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض الدول و تسهيلات مالية وقروض في إطـار مـا يسمى " بالمشروطية السياسية " .[4]

5- **التحول الديمقراطي تحت إدارة نخبة ديمقراطية مستنيرة :** وهو نموذج للتحول الديمقراطي يـأتي بعد انهيار النظام التسلطية إما لموت الحاكم أو لهزيمة عسكرية تفقده شرعيته بما يؤدي إلـى وصـول نخبة ديمقراطية تدير عملية التحول وتختار بنفسها أن تضع قيودا دستورية على ممارسـتها ، وتعـد الحالة الإسبانية مثالا شديد الثراء في هذا المقام فموت الجنرال فرانكو سمح بعودة الملكية إلى إسبانيا

---

[1] - صامويل هنتنختون ، مرجع سابق ، ص228.

[2] - فوز نايف عمر ريحان ، مرجع سابق، ص64.

[3] - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص41-42.

[4] - أحمد باي ، مرجع سابق، ص57.

وقاد الملك خوان كارلوس عملية التحول باقتدار من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية على النمط البريطاني واكتملت عملية التحول في عام 1982 بعد أول تداول سلمي على السلطة. [1]

ثالثا: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي

مثلت عمليات التحول الديمقراطي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن الماضي ظاهرة مثيرة للكثير من الجدل والنقاشات وزادها سقوط جدار برلين 1989 وتفكك الإتحاد السوفياتي 1991 انتشارا و اتساعا في كثير من المناطق، ولقد أثار التباين في عمليات التحول الديمقراطي مجموعة من التساؤلات حول العوامل والأسباب التي تجعل هذه العملية أكثر انتشارا في بلدان وأقاليم معينة دون غيرها.

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تطوير مجموعة من المداخل النظرية التي حاولت تقديم تفسيرات لأنماط التحول الديمقراطي وعوامل وأسباب التماثل والتباين في مختلف البلدان، وانطلاقا من هذا سوف يتم التركيز على أهم المداخل المعروفة في تفسير عملية التحول الديمقراطي وهي:

1- المدخل التحديثي:

لأول وهلة وظاهريا يبدو أن هناك معقولية ومصداقية للاتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية.

ولقد كان أدم سميث في كتابه ثروة الأمم أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي ، بالنسبة لآدم سميث فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي ، إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تبرز من خلال أطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي ليبست « s.m lipset » والذي قدم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة ببعض الاشتراطات الاجتماعية لإبراز هذه العلاقة ، قام بتصنيف البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية مستقرة وديمقراطية ، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات وديكتاتوريات غير مستقرة وديكتاتوريات مستقرة ، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضا بمستويات تنمية

[1]- معتز بالله عبد الفتاح ، مرجع سابق.

اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية ، استنادا لذلك ، افترض ليبست وجود تطـابق بـين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي. (1)

فبداية تزايد وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل مفضيا بالتالي إلـى توسـيع قاعدة الطبقة الوسطى ويستخدم أصحاب هذا المدخل مؤشرات محددة كمتغيرات لا تلبث أن تنتظم فـي عملية متصاعدة تساعد على ولادة الديمقراطية أو تثبيتها وتعزيزها وتشمل هذه المؤشرات دخل الفرد ، ونسبة الأمية ، وانتشار التعليم ، والحراك الاجتماعي وتكاثر استخدام المـواد الاسـتهلاكية الحديثـة وأدوات الاتصال والتنقل. (2)

ويمكن تلخيص أهم أفكار المدخل التحديثي في النقاط التالية:

- التركيز على التطور الاجتماعي والاقتصادي مع وضع كل المتغيرات فـي الاعتبـار والتركيـز بالأخص على مستوى التطور.
- استخدام" دايموند diomond "هذا المقترب ليفسر به دور الشعب في الحفاظ على النظام الديمقراطي.
- التركيز على الدلائل والمعطيات الكمية بالاعتماد على تقنيات الإحصاء التي أثبتت نجاعتها.
- الترابط الكوني أو العالمي حيث أن الترابط لا يمكن أن يحدث في ظل الاختلافـات الكبيـرة بـين الدول، بالإضافة على كون أن موجات التحول الديمقراطي عبر التاريخ كانت صالحة في أزمنـة دون أخرى.(3)

2- المدخل الانتقالي:

جاء التحدي المبكر والمهم لأطروحة ليبست، وللمدخل التحديثي بصفة عامـة، مـن الباحـث السياسي دان كورت روستو " « dantwart rustow» ففي مقالته «transition domocracy » في سنة 1970، أشار روستو إلى أن الارتباط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبـين الديمقراطيـة التـي افترضها ليبست وغيره كانت مدفوعة أساسا باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى اسـتمرارية وترسـيخ الديمقراطية، بيد أن اهتمام روستو وغيره من الباحثين يتمحور حول تساؤل مختلف هو كيفية تحقيـق الديمقراطية في المقام الأول ؟

---

(1)- مصطفى بخوش ، **دراسة** في **أدبيات التحول الديمقراطي** ، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ، علوم سياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.

(2)- يوسف الشويري ، **الشورى والليبرالية والديمقراطية** في **الوطن العربي : آليات الانتقال** ، في خليفة الكواري (محررا) ، مرجع سابق، ص55

(3) - David potter,**democratizaition**,4ed,combridge :the open unversity,2005,p13.

يزعم روستو أن النوع الأخير من التساؤلات والاهتمامات يتطلب مدخلا تطوريـا تاريخيـا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليـل مـن مجـرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية ، حدد روستو استنادا على تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويد، مسارا عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي ويتكون هذا المسار مـن أربعة مراحل أساسية هي: [1]

أ- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، والتي تشكل الشرط الأول، (بدء تشكيل هوية سياسية مشتركة لـدى الغالبية العظمى من المواطنين).

ب- مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم (رغم اختلاف التفاصيل التاريخية لحالات الصراع من بلد لأخر، فإن هناك دائما طرحا رئيسيا وحادا بين جماعات متنازعة أي أن الديمقراطية تولد مـن رحم الصراع، بل وحتى العنف، وليست نتاجا لمنظور سلمي). [2]

ج-المرحلة الثالثة: إذا لم يحسم الصراع في المرحلة السابقة ، وتم تجاوز المرحلة الإعداديـة، تـدرك وقتها أطراف الصراع أن تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجمـع السياسـي، وهي مرحلة القرار، أنه ليست قرارا وعيا ناتجا عن قناعة ورغبة من الأطراف المتصـارعة بالأخـذ بالديمقراطية، وإنما وسيلة للتوصل إلى تسويات وحلول وسط. [3]

د-المرحلة الرابعة: يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا، إذ أن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليست نتيجة قناعة نهائيـة تتبنـي الديمقراطية كحل مفضل، غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تـدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا، وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى اجل يتـيح حلـول نخبة جديدة محل النخبة القديمة، فإن الديمقراطية تعتبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها فـي المجتمع.

وبكلمات أخرى فان العمليات السياسية التاريخية المتميزة بصراع اجتمـاعي مفتـوح حـول مسائل أساسية تقود في بعض الأحيان إلى تبني الديمقراطية أداة لإدارة صـراع الإرادات الاجتماعيـة المتمثلة في نخب سياسية ذات وعي جاد بمصالحها البعيدة المدى، وهذه المقاربة التي صاغها روسـتو

---

[1]- محمد زاهي بشير المغريبي،**الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات،** موجود في:
http://lor.jeeran.com/archive/2006/9/98408.html تاريخ الاطلاع:2010/06/25

[2]- حسن بن كادي، مرجع سابق،ص57.

[3]- فوز نايف عمر ريحان، مرجع سابق،ص86.

عام 1970 طورها آخرون مثل أودونل Donnell وشيف (Shaif) وليز(Liz) وركـز هـؤلاء علـى المرحلة الانتقالية أي عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح، غيـر أن هذه الخطوة لا تقود تلقائيا إلى التحول الديمقراطي إذ أن الانفراج النسبي في حقل الحريـات قـد يـتم إجهاضه ويعود القمع مرة أخرى، غير أنه ما إن ترتخي قبضة النظام حتى تبدأ فئات سياسية متعـددة بالانخراط في سياق المواجهة التاريخية بين هذا النظام وقوى المعرضة، ويضم النظام عادة متشـددين ومتنورين، ونجد في ساحة المعارضة الانتهازيين والمعتدلين والمتطرفين.[1]

وعموما فإن المدخل الانتقالي يركز على النقاط التالية:

- يركز على النخب السياسية خاصة المجددين والراديكالين وليس على الشعب .
- مراعاة دور الأحداث والخيارات، والإستراتيجيات لمختاف النخب السياسية وكذا أهميتها في التحول الديمقراطي، لأن مسار التحول الديمقراطي يكون يتوافق مع ما تفعله النخب السياسية من حيث الطريقة والمجال الزمان والمكاني.
- التفريق بين التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي .

إن الطريق إلى الديمقراطية اللبرالية يتحدد أساسا بمبادرات النخب السياسية، وكذا التحركـات السياسية وليس بالتغير في البني، ذلك أن مبادرات وخيارات النخب السياسية لا تتحدد في مرة واحدة، بل تتشكل كنتيجة لمجموعة من الضغوطات المادية والاجتماعية وكذا التغير في الإمكانيات والأنظمـة والقيم والتي تستطيع التأثير على محتوى خيارات النخب. [2]

3- **المدخل البنيـوي:** تستند تفسيرات المدخل البنيوي على عمليات التغير التاريخي الطويلة المدى إلا أن هذا المدخل، وبخلاف المدخل الانتقالي، لا يفسر عمليات التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية، بل يفسرها وفقا لفكرة ومفهوم "بني القوة والسلطة المتغيرة" .

توجد في جميع المجتمعات العديد من بني السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم، وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد، تقيد نشاطاته وتتيح له بعض الفرص في الوقت نفسه، من ناحية أخرى، فإن الفرد جزء من تلك البنـى الموروثـة مـن الماضي ويساهم مع الآخرين في استمراريتها.[3]

---

[1] - يوسف الشويري ، مرجع سابق،ص57-58.

[2] -Ibid,p17.

[3] - محمد زاهي بشير المغريبي،، مرجع سابق.

وينطلق أصحاب هذا المخل من مقاربة قائمة على دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأراضي وكبار الفلاحين والبرجوازية والدولة،وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميـة التطـور الاقتصـادي الحديث في المجتمع ويركز هذا المدخل، تبعا لذلك، على التشكيلات الطبقية،والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي لهذه وتلك في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، وتقال على نحـو خـاص العلاقـات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية،وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، وهكذا يسـعى كل الفاعلين الاجتماعين، وفقا لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسـم إسـتراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية، وتفصح الديمقراطية عن بداية ظهورها مع تحقق نوع من توازن القوى لمحصلة هذه الصراعات الاجتماعية، وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفـرض سـيطرتها وعقيدتها السياسية. (1)

إذن المدخل البنبوي يركز على:

- التغيرات في بنى الطبقات وتحالفات القوى، حيث أن بعض التغيرات في البنى أدت إلـى التوجـه الديمقراطي وبعضها الأخر أدى إلى منهج السلطوية.
- عمليات التغير التاريخي البعيدة المدى غير مؤثرة لأنها تعتمد على تحاليل تاريخية مقارنـة لكـل الدول التي تسعى إلى فهم الأسباب التاريخية للتحول الديمقراطي.
- الطريق إلى الديمقراطية اللبرالية يتحدد أساس بالتغير في البنى لا على مبادرات النخب وخيراتهـا، ذلك لأن القادة السياسيين والنخب يملكون خيارات تفسرها مرجعيـات خاضـعة لبنيـة الضـغوطات والإمكانيات التي تحيط بهم. (2)

4- مدخل الثقافة السياسية:

ترجع النظريات حول العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية علـى أقـل تقـدير إلـى المفكرين السياسيين الكلاسيكيين اليونانيين، ولقد أخذت نظرية الثقافة السياسية عن أرسـطو بوجـه الخصوص الالتفات إلى أهمية الاعتدال والتسامح، وإلى مخاطر التطرف السياسي ومبادئ تحريـر الشعوب التي لا يزال صداها يتردد في الكتابات المعاصرة إن تطوير أي نمط ولا سـيما تطـوير نمط ثقافي يقوم على الاعتدال والتعاون والمساومة والتكيف بين النخبة السياسية، برز كموضـوع رئيسي في النظريات الدينامية والموجهة أثناء عملية التحول الديمقراطي وترسيخه. (3)

(1)- يوسف الشويري، مرجع سابق،ص55.

(2) - Ibid,p22.

(3)- لاري دايموند (إعداد)، **مصادر الديمقراطية ثقافة ا موع أم دور النخبة** ، ترجمة :سمية فلوعبود، بيروت:دار الساقي،1994، ص15.

بصفقة عامة، فإن الثقافة السياسية تشير إلى مجموعة المعتقـدات السياسـية والأحاسـيس والرموز والقيم السائدة في المجتمع في فترة زمنية معينة، وعلى هذا الأساس فإنها تشمل الكثيـر مما كان مرتبطا ببعض المفاهيم الأخرى مثل الايدولوجيا السياسية والرأي العام والطابع الـوطني فالثقافة السياسية إذن هي أنماط التوجه والتكيف تجاه النشاط والعمل السياسي في المجتمع، وبهـذا المعنى فإن الثقافة السياسية تعني توجهات وأراء الأفراد حول واقع الأداء، أي أنهـا تعنـي الأداء الفعلي والمتوقع للنظام السياسي من وجهة نظر المواطنين. [1]

إن التحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافـة سياسـية ديمقراطيـة ولتحقيق ذلك لا بد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة، وينتج عن ذلك انغماس الأفراد فـي العمـل السياسي، والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك احترام الـرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة. [2]

---

[1] - طارق عاشور،مرجع سابق،ص61-62.

[2] - إلهام نايت سعيدي، مرجع سابق،ص83.

الفصل الثاني : طبيعة النخبة الحاكمة في المغرب

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول:مستويات النخبة الحاكمة في المغرب.

المبحث الثاني: مميزات وخصوصيات النخبة الحاكمة في المغرب.

المبحث الثالث: طرق وآليات إنتاج النخبة الحاكمة في المغرب

الفصل الثاني: طبيعة النخبة الحاكمة في المغرب

عرفت النخبة السياسية المغربية تغييرات مهمة في فترة ما بعد الاستقلال سواء على مستوى حجمها، وأصولها الاجتماعية، فقد ظلت هذه النخبة لعدة قرون تتشكل أساسا من عنصرين أساسين المخزن(*) والخاصة، أما المخزن فكان يتكون من السلطان أمير المؤمنين الذي يملك كل الصلاحيات، ومن بعض الوزراء والكتاب يتقدمهم الوزير الأول أو الصدر الأعظم، وكانت هذه الإدارة المصغرة تهتم أساسا بالقضايا الأمنية والدفاعية والعلاقات الخارجية وبعض الأمور التجارية لهذا فإن المخزن كان يتكون من نخبة قليلة العدد يتم اختيار أعضائها من أسر مخزنية كانت أغلبها، في الأصل، تنتمي إلى قبائل الجيش التي كانت تقيم على مشارف المدن وتشكل العناصر الأساسية للجيش الذي يرافق السلطان في حركاته وتنقلاته.

وبالإضافة إلى الأسر المخزنية التي تشكل المصدر الأساسي لأعضاء المخزن، كانت شرائح اجتماعية أخرى وجدت طريقها إلى الوظائف العليا، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للأسر البورجوازية التي كانت تتعاطى التجارة الداخلية والخارجية واستطاعت جمع ثروات هائلة.

ولم يكن المخزن يتكون فقط من الموظفين المقيمين إلى جانب السلطان والمرافقين له في تنقلاته، بل كان يوجد بالإضافة إليهم عنصر آخر يعتبر أحد الدعائم الأساسية للحكم وهم القُواد، وإذا كانت الأسر المخزنية والبورجوازية قد شكلتا المصدر الأساسي لتزويد المخزن بموظفيه من وزراء وكتاب وأمناء، فإن القُواد (القياد)، على خلاف ذلك كان يتم اختيارهم من بين القبائل التي يتم تعينهم عليها، لهذا فإن الروابط التي كانت تربط القائد بقبيلته غالبا ما كانت أقوى من الروابط الموجودة بينه وبين المخزن أو السلطة المركزية، وقد أصبح منصب القائد من المناصب الأكثر أهمية ذلك أن «القائد هو أحسن وسيط بين القبائل والدولة، لأنه أقرب عنصر إلى أفراد القبيلة، فهو ابن القبيلة الملم بأعرافها وبمؤسساتها، والاقتراب من المخزن يقوي مركزه داخل القبيلة وحظوظه عند المخزن».

بالإضافة إلى أعضاء المخزن كانت النخبة السياسية تضم أيضا ما يسمى "بالخاصة"، وهي نخبة حضرية في معظمها تتكون أساسا من الشرفاء والعلماء وشيوخ الزوايا والمحتسبين ورؤساء الحرف.

(*)- **المخزن:** مصطلح له دلالة خاصة في العربية ويصطلح به النخبة الحاكمة في المغرب التي تمحورت حول الملك أو السلطان سابقا ويتألف المخزن من النظام الملكي والأعيان وملاك الأراضي وزعماء القبائل وكبار العسكريين، ومدراء ورؤساء الأمن وغيرهم من أعضاء المؤسسة التنفيذية.

استعمل مصطلح المخزن كتعريف بحكومة السلطان في المغرب منذ عهد السعديين بداية القرن 16 إلى عهد الاستعمار وكان المسؤولون في البلاد الملكي جزء من المخزن، كما الموالين للقصر من الأعيان وزعماء القبائل، وهكذا استفادوا من المكافأة مع امتيازات وإكراميات.

لقد عرفت النخبة السياسية المغربية تراجعا كبير خلال فترة الحماية وهذا راجع أساسا لتهميش إدارة المخزن من طرف الإدارة الفرنسية وتراجع أدوار "الخاصة" من علماء وشرفاء وشيوخ زوايا، فرغم كون عقد الحماية نص على الاحتفاظ بالمؤسسات المغربية الموجودة فإن الإدارة الفرنسية في عمليتها التحديثية عمدت إلى التقليص من دور المخزن.

وأمام تراجع هذه النخبة التقليدية أصبحت تلوح في الأفق ملامح طبقة سياسية جديدة تتكون من مجموعة من الشباب الذين واصلوا تعليمهم في المدارس الحديثة في فرنسا أو في دول الشرق الأوسط، وقد امتازت هذه النخبة برغبتها في تحديث العمل السياسي في المغرب وعصرنته، وهكذا أخذت تعمل على تكوين الجمعيات والوداديات ثم الأحزاب السياسية فيما بعد، سالكة في ذلك سلوك عقلانيا عصريا تبدو بصمات الاحتكاك بالوجود الفرنسي في المغرب واضحة عليه، وستشكل هذه النخبة الجديدة أهم عنصر من عناصر المقاومة للوجود الفرنسي وستكتسب من خلال نضالها في سبيل الاستقلال رأسمالا رمزيا مهما ستعمل على توظيفه وتسخيره والاستفادة منه بكثير من الذكاء في مرحلة ما بعد الاستقلال.[1]

من خلال ما سبق يتضح أن النخبة السياسية المغربية هي عبارة عن مجموعة من الأقليات الإستراتيجية الذين يستطيعون لأسباب مختلفة أن يؤثروا على سلطة القرار على المستوى الوطني، كما يستطيعون التدخل في عملية توزيع منافع الدولة وفرض مطالبهم، ويرتبط نفوذهم هذا بشبكات الأتباع والأصدقاء ذوي المناصب العليا، وتضم هذه الشبكات كلا من الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات الطلابية، والأسر الكبرى، والقبائل والضباط والعلماء والشرفاء، وغالبا ما يكون قادتها من الموظفين السامين في الحكومة والوزراء، على أن النخبة تتعدى الحكومة لأنها تشمل المعارضة كذلك وجل أعضائها من المثقفين والأثرياء أو هما معا، ومع ذلك ليست الثروة والثقافة هما المقياسان الوحيدان من أجل الانضمام إلى النخبة، لأن هناك التعيين من جانب الملك (القصر) الذي يحدد طريقة الوصول إليها.[2]

ومن أجل تحديد ملامح النخبة يهرع جون واتربوري إلى اعتبار أن بعض الوظائف الإدارية تمنح لأصحابها حق المشاركة في هيئة النخبة ويتعلق الأمر بأعضاء الديوان الملكي والوزراء من كتاب دواوينهم ومديري المكاتب والمصارف العمومية وشبه العمومية، وجميع السفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية وجميع العمال والباشوات والقواد والقواد الممتازين ويدخل في عداد النخبة كل

[1]- حسن قرنفل، مرجع سابق، ص155-160.

[2]- محمد سلمان، مرجع سابق، ص488.

من اللجان التنفيذية للأحزاب وقادة النقابات وممثلي الغرف الفلاحية والتجارية وينبغي إضافة أطر الجيش العليا الذين هم فوق رتبة رائد[1].

وفيما يلي نناقش طبيعة النخبة الحاكمة في المغرب في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: مستويات النخبة الحاكمة في المغرب.

المبحث الثاني: مميزات وخصوصيات النخبة الحاكمة في المغرب.

المبحث الثالث: طرق وآليات إنتاج النخبة الحاكمة في المغرب

المبحث الأول:مستويات النخبة الحاكمة في المغرب.

أولا: المؤسسة الملكية (الملك)

من أهم سمات وخصائص النسق السياسي المغربي، نجد الوضع الخاص الذي تتمتع به المؤسسة الملكية مقارنة بباقي القوى والمؤسسات السياسية الأخرى، وهو الوضع الذي يمدها بعناصر القوة التي تخولها صفتي السمو والهيمنة[2]، فالملك هو أهم عنصر داخل النخبة حيث يجله المغاربة باعتباره شريفا وحاملا للبركة، لكنهم عرفوا دائما كيف يميزون بين قداسته الشخصية وسلطة حكومته، وغالبا ما كانوا يعترفون بالأولى دون الاعتراف بالثانية[3]، فالعاهل المغربي هو رأس السلطة التنفيذية، والدستور المغربي يضفي على مكانته خصائص تجعله أكثر سموا، فالملك يتولى مهمة ثلاثية: دينية، وقومية، وسياسية.[4]

1- تاريخ الملكية في المغرب:

كان النظام السياسي المغربي يرتكز على التقاليد المحلية التي تقوم على أساس نظام الخليفة في الإسلام، غير أننا نلاحظ بأنه بالرغم من أن المغرب أخذ بالمذهب السني في الحكم، إلا أنه تأثر بنظرية الخوارج، حيث أعلن المغرب استقلاله عن خليفة بغداد سنة 1145 ابتدءا من هذا العهد، أصبح السلطان يحمل لقب أمير المؤمنين، أما العلويين فلقد وصلوا إلى الحكم في القرن السابع عشر.

نلاحظ بأن النظرية السنية التي تجعل من الانتماء إلى قبيلة قريش شرطا أساسيا لتولي الخلافة لم يتم احترامها في المغرب، حيث أنه من ضمن السلالات التي تولت الخلافة في المغرب،

---

(1)- عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص23-24.

(2)- زين العابدين حمزاوي، «**أسس هيمنة المؤسسة الملكية، نموذج إمارة المؤمنين في المغرب**»، ا لة العربية للعلوم السياسية، عدد 19، جويلية 2008، ص147.

(3)- جون واتربوري، مرجع سابق، ص137.

(4)- محمد سلمان، مرجع سابق، ص500.

أربعة منهن لم يتوفرن على شرط الانتماء إلى قبيلة قريش؛ كانت مبادئها المشتركة ترتكز على الدفاع عن التراب الوطني وعلى تطبيق القواعد الإسلامية.

فبعد استشارة العلماء، يعين السلطان الحاكم ولي العهد الذي لا يتولى السلطة إلا بعد حصوله على البيعة التي لعبت دورا مهما في تاريخ الحكم في المغرب، فإذا كانت البيعة مبدأ لتقلد السلطة، فإن تقديمها قد يكون أحيانا مقرونا بشروط خاصة يلتزم السلطان الجديد بتطبيقها.

كما هو الحال لبيعة مولاي حفيظ التي كانت مرتبطة بتحرير البلاد ورفض تطبيق معاهدة الجيزيراس Acte d’Algesiras(*)، كما كان بإمكان العلماء سحب البيعة من السلطان الحاكم الذي لا يؤدي واجباته بنزاهة وإخلاص ولا يعمل على السهر على الأمن الداخلي وعلى فرض احترام المبادئ الإسلامية وعلى الدفاع عن حوزة التراب الوطني لذلك عندما يرتئي الشعب بأن السلطان لا يحترم واجباته فيثور عليه ويدفعه إلى الإقالة، كما نلاحظه في عدة حالات عرفها تاريخ المغرب، فإذا اقتصرنا على السلالة العلوية، فإننا نرى أن إقالة السلطان مولاي أحمد سنة 1738 كانت نتيجة انشغاله بملذات الحياة دون الاهتمام بالأمور العامة، كما أن عزل السلطان مولاي عبد العزيز في سنة 1907 كان على إثر موافقته على اتفاقية الجيزيراس Acte d’Algesiras ، في حين أن السلطان مولاي عبد العزيز الذي خلفه، أضطر إلى التخلي عن العرش بعد المصادقة على اتفاقية الحماية في 1912 (**).

ويمكن تلخيص تقاليد الحكم في المغرب قبل الاستقلال في الخصائص الآتية:

- لم يكن السلطان صاحب السيادة التي كانت تمارس من طرف العلماء باعتبارهم الممثلين الشرعيين للأمة.

- لم يكن السلطان صاحب السلطة التشريعية ولا بالأحرى صاحب السلطة التأسيسية، فلا يمارس إلا السلطة التنفيذية، لذلك لم تكن قرارات السلطان ذات طابع عام، بل كانت على الخصوص ذات طابع إداري.

- كان السلطان يمارس سلطاته بالاستشارة مع العلماء لأنه لا يعتبر مالكا لها، الشيء الذي أدى إلى التفرقة بين ممتلكاته الخاصة والممتلكات العامة.

(*)- **معاهدة الجيزيراس Acte d’Algesiras:** جاءت بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء، الذي انعقد في 7 أفريل 1906 بعد المواجهة الدبلوماسية بين فرنسا وألمانيا ووضع المغرب تحت حماية القوى الأوروبية تحت ستار الحداثة والإصلاح وتدويل الاقتصاد المغربي.

(**)- **اتفاقية الحماية 1912:** أو معاهدة فاس وقعت في 30 مارس 1912، تنازل بموجبها السلطان عبد الحفيظ عن سيادة المغرب لفرنسا جاعلاً المغرب تحت الحماية، وبموجب اتفاقية بين فرنسا واسبانيا في نوفمبر من العام نفسه حصلت اسبانيا على محمية في شمال المغرب ظل فيها السلطان ذو سيادة اسمية وتحت سيطرة المندوب السامي الاسباني وقد تم تقسيم المغرب إلى ثلاثة مناطق المنطقة الشمالية تحت الحماية الاسبانية والمنطقة الوسطى تحت الحماية الفرنسية ومدينة طنجة خضعت لحماية دولية.

غير أن خضوع المغرب لسلطة الحماية ستؤدي بهذه الأخيرة إلى تحويل عدد من السلطات التي كانت تحت نفوذ العلماء إلى السلطان حتى تتمكن من ممارستها بسهولة عن طريق التفويض، فلقد نصت اتفاقية الحماية في مادتها الرابعة على اختصاص الملك في سن القوانين بعد اقتراحها من طرف الحكومة الفرنسية، مع إمكانية تفويض هذه الصلاحية إلى سلطات الإقامة، وهكذا وخلال هذه المرحلة، ستمارس سلطات الإقامة السلطة التشريعية عن طريق التفويض الذي أقرته معاهدة الحماية وسيقتصر دور السلطان على الإمضاء على القوانين دون أن يساهم في إعدادها، غير أن الاعتراف باستقلال المغرب 2 مارس 1956 سيؤكد الممارسة السابقة ليجعل من السلطان الجديد صاحب السلطة التشريعية مع غياب القيود المفروضة عليه بمقتضى التقاليد الدستورية السابقة الذكر.[1]

2- سلطات ومهام العاهل المغربي:

ينص الفصل التاسع عشر من دستور المغرب على أن «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة».

وينص الفصل العشرين على أن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من ذرية الملك ، ثم إلى ابنه الأكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا، ما عدا إذا عين الملك قيد حياته خلفا له ولد أخر من أبنائه غير الولد الأكبر سنا، فإن لم يكن ولد ذكر من ذرية الملك فالملك ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور ثم إلى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر.

والخصوصية التي تميز الملكية (الملك) المغربية هي أن العاهل المغربي يملك ويحكم فهو يمارس الاختصاصات التالية:

- يعين الملك الوزير الأول ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول وله أن يعفيهم من مهامهم ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها.
- يرأس الملك المجلس الوزاري.
- يصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته للحكومة بعد تمام الموافقة عليه.
- للملك حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير شريف[*] طبق الشروط المبنية في الفصلين 71 و 73 من الباب الخامس.

---

[1]- عمر بندور، مرجع سابق، ص9-14.

[*]- **ظهير شريف**: مرسوم ملكي يصدره الملك فيما يخص قضايا الدولة من تعيينات وقرارات عليا.

- يمارس الملك بمقتضى ظهائر السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور.

- الظهائر الشريفة توقع بالعطف من لدن الوزير الأول ما عدا الظهائر المنصوص عليها في الفصول 21 (الفقرة الثانية) و 24 (الفقرة الأولى والثالثة والرابعة) و35 و69 و71 و79 و84 و91 و105.

- الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وله حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية كما له أن يفوض لغيره ممارسته هذا الحق.

- يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ويوقع المعاهدات ويصادق عليها غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد الموافقة عليها بقانون، تقع المصادقة على المعاهدات التي يمكن أن تكون غير متفقة مع نصوص الدستور بإتباع المسطرة المنصوص عليها فيما يرجع لتعديله.

- يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط.

- يعين الملك القضاة طبق الشروط المنصوص عليها في الفصل 84.

- يمارس الملك حق العفو.

- إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية، يمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين ورئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب إلى الأمة ويخول بذلك، على الرغم من جميع النصوص المخالفة، صلاحية اتخاذ جميع الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن حوزة الوطن ويقتضيها رجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي أو يتطلبها تسيير شؤون الدولة ولا يترتب على حالة الاستثناء حل البرلمان، وترفع حالة الاستثناء باتخاذ الإجراءات الشكلية المقررة لإعلانها.[1]

من خلال هذه الصلاحيات يتجلى نظام الحكم في المغرب ملكيا شكلا ومضمونا إذ أن الملكية تسود وتحكم، وهذا ما يذهب إليه الملك الراحل الحسن الثاني بقوله «إن الشعب المغربي اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى ملكية شعبية إسلامية، ولهذا يحكم الملك في المغرب، والشعب نفسه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن يكون ملكا ولا يحكم، فلكي يستطيع الشعب أن يعيش .... وتكون الدولة محكومة، يجب أن يعمل الملك وأن يأخذ بين يديه سلطاته ويتحمل مسؤولياته».

---

(1)- **دستور المملكة المغربية**، موجود في: www.mre**constitution**.org/Constit_ar**1996**.doc
تاريخ الاطلاع:2011/01/10

ويبدو أن الفصل التاسع عشر من الدستور جاء ليؤسس أو ليكرس على أعلى مستوى هذه المسؤوليات التي تتم في دلالاتها وأبعادها ومستوياتها والتوظيفات التي شملتها عن حقيقة السلطة في المغرب، وهو ما جعل رأي كثير من الباحثين ينحو بلا تردد إلى اعتبار الملك المسؤول الرئيسي الفعلي والأخير عن تطبيق كل القواعد العليا.(1)

3- آليات المؤسسة الملكية في تحقيق استمراريتها:

تقوم المؤسسة الملكية بتكتيك من أجل استمرارها وقد اقر جون واتربوري مدى تأثير وهيمنة الملك على الحياة السياسية بالمغرب، ليس بالعملية السهلة، فإنه من زاوية أخرى يؤكد أن الملكية استطاعت أن تحول سلطتها المعنوية التي لم يجادل فيها أحد إلى سلطة سياسية، يقر جل أعضاء النخبة أنه لا مشروعية ولا منفذ إلى الحكم بدون القصر، لقد أصبح القصر محرك الحياة السياسية ومنظمها، ولا يستطيع أحد أن يقوم بمبادرة دون أن يأخذ ردود فعل القصر بعين الاعتبار.(2)

وهناك مجموعة من الأدوات التي يوظفها الملك بعناية في تحقيق إستراتيجيته منها:

- **البيروقراطية:** يحتكر الملك توزيع المنافع السياسية والمادية للسلطة مما يسهل عليه المناورة والتأثير على النخبة، بل ويسمح له أكثر من ذلك بمراقبة فعلية على الإدارة لقد وضع القصر بالتدريج كل الرجال الذين يخصهم بثقته في كل المناصب الوزارية تقريبا.

- **وزارة الداخلية:** فهي أداة المراقبة المفضلة للملك، وبقدر ما تتوسع سلطات هذه الوزارة والتي لم تتوقف يوما ما بقدر ما تزداد ارتباطاتها تدريجيا وتتقوى مع العرش.

- **الجيش**: يخضع الجيش الملكي المغربي لسلطة الملك – الذي يعد بدوره قائدا أعلى للقوات المسلحة- وهو يوظف الجيش بفاعلية للمساهمة في المشاريع الاجتماعية.

- **الديوان الملكي:** أخذ الديوان الملكي في عهد الحسن الثاني مسلك حكومة الظل، يراقب بدقة نشاطات الحكومة وفي داخله تتقرر الاختيارات الكبيرة.(3)

- **توظيف المقدس وسلطة الرمز:** حيث مارس الملك الراحل الحسن الثاني دوره بذكاء ورؤية سديدة من أجل ضمان استمرارية المستقبل للنظام الملكي من خلال توظيف وتكريس البعد الديني، عندما أقدم على تثبيت ذلك بالدستور، بحيث أقرن الملكية بالإسلام، وجعلهما غير قابلين للمراجعة، كما لا يمكن لحرية التعبير أو الرأي أن تمسهما بعد عملية الاستفتاء على الدستور، إلى درجة

---

(1)- يونس برادة، **الملكية والأحزاب في المغرب مقاربة السياسة الحزبية للملكية**، موجود في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68555 تاريخ الاطلاع:2010/03/02

(2)- حناتو فاتح، «**الأنظمة السياسية في المغرب العربي: دراسة مقارنة الجزائر المغرب**»، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3)، 2011، ص93.

(3)- محمد سلمان، مرجع سابق، ص505.

أصبحت فيها الملكية والإسلام من الفروض الثابتة والقيم الأساسية في نظام الدولة وحياة الشعب المغربي.[1]

- **العدالة:** للقصر إمكانية التأثير في سير العدالة، بل وتوجيهها كذلك، وهي بين أيدي الملك أداة قوية نافعة ليدمغ بخاتم المشروعية مجموعات النخب والملك أدبيا هو المجسد الأكبر للحاكم العادل، ويمكن له أن يتدخل في المسلسل القضائي إما شفويا أو كتابيا أو بالترويض المباشر للجهاز القضائي.

- **الدعاية والصحافة:** يملك القصر وسائل متنوعة للاتصال بالرأي العام ونشر دعايته ابتداء من جهاز الإذاعة والتلفزيون الموجود تحت الرقابة الكاملة للدولة، ولكن ما هو أكثر غرابة أن تكون المؤسسات الصحفية الأكثر تأييدا للملك هي مجموعة الجرائد ووكالة خاصة للصحافة.[2]

ثانيا: البرلمان والحكومة:

1- البرلمان:

شكل ظهور المؤسسات البرلمانية مدخلا مهما للحد من مظاهر الاستبداد والحكم المطلق الذي شهدته العديد من الدول في الماضي، ولتدشين مبدأ الفصل بين السلطات وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن البرلمان هو هيئة منتخبة تمارس مهام التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتسطير السياسات العامة للدولة.

ويتكون البرلمان من أعضاء منتخبين أو معينين أو منهما معا ويحدد عدد أعضائه بحسب نسبة السكان أو بتحديد دقيق للعدد بمقتضى بنود الدستور، ويمكن له أن يتخذ شكل غرفة، كما يمكن أن يتخذ شكل غرفتين أو أكثر في بعض الحالات النادرة.[3]

وقد اختار المغرب منذ حصوله على الاستقلال نهج تعددية سياسية واعتماد نظام برلماني كأحد الخيارات السياسية، وقد صدر دستور المغرب الحديث في ديسمبر سنة 1962، بعد موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الذي أجرى بشأنه في 7 ديسمبر من سنة 1962 وقد قرر ذلك الدستور في مقدمته أن مراكش دولة ملكية، وأنها جزء من المغرب الكبير، ونص الدستور في مادته الأولى أن مراكش ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية، كما سجل في مادته الثانية مبدأ سيادة الأمة، فالسيادة تملكها الأمة وتمارسها مباشرة عن طريق الاستفتاء، أو بطريق غير مباشر بواسطة الهيئات والمؤسسات الدستورية.

---

(1)- محمود صالح الكروي، «**مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب**»، ا لة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، جويلية 2008، ص174.

(2)- جون واتربوري، مرجع سابق، ص262-266.

(3)- إدريس لكريني، «**نظام الغرفتين في السياق المغربي ترف سياسي؟**»، جريدة القدس العربي السنة العشرين، العدد 5886، الأربعاء 7 ماي 2008، ص20

ويبدو من دستور المملكة المغربية أنه يأخذ بالنظام البرلماني في صورته المعروفة بالبرلمانية المزدوجة حيث تكون الوزارة مسؤولة أمام رئيس الدولة وأمام البرلمان وتتضح هذه الصورة للنظام البرلماني من نص المادة 24 من الدستور وهي تقرر أن الملك يعين الوزير الأول والوزراء ويعفيهم من مناصبهم من تلقاء نفسه أو بناء على استقالات فردية أو جماعية والمادة 80 التي تقرر مسؤولية الوزارة تضامنيا أمام البرلمان (مجلس النواب فقط وكذلك المادة 65 وتنص على أن الحكومة مسؤولة أمام الملك وأمام مجلس النواب).[1]

اتجه المغرب إلى نظام الغرفتين بموجب التعديل الدستوري الذي حصل في سنة 1996 حيث أصبح البرلمان يتكون من غرفتين مجلس النواب ومجلس المستشارين حسب المادة 36 من الدستور المغربي وقد جاء هذا التعديل نتيجة مجموعة من المطالب المقدمة من طرف المعارضة والتي دارت أبرز نقاطها حول العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومسألة حقوق الإنسان والحريات[2].

أ-تنظيم البرلمان حسب دستور 1996:

- يستمد أعضاء البرلمان نيابتهم من الأمة وحقهم في التصويت شخصي لا يمكن تفويضه.
- ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع المباشر لمدة خمس سنوات، وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس ويبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس النواب ونظام انتخابهم وشروط القابلية للانتخاب وأحوال التنافي ونظام المنازعات الانتخابية.
- ينتخب رئيس مجلس النواب أولا في مستهل الفترة النيابية ثم في دورة أفريل للسنة الثالثة من هذه الفترة، وذلك لما تبقى منها، وينتخب أعضاء مكتب المجلس لمدة سنة على أساس التمثيل النسبي لكل فريق.
- يتكون ثلاثة أخماس مجلس المستشارين من أعضاء تنتخبهم في كل جهة من جهات المملكة هيئة ناخبة تتألف من ممثلي الجماعات المحلية ويتكون خمساه الباقيان من أعضاء تنتخبهم أيضا في كل جهة هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية وأعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني هيئة ناخبة تتألف من ممثلي المأجورين.
- ينتخب أعضاء مجلس المستشارين لمدة تسع سنوات ويتجدد ثلث المجلس كل ثلاث سنوات، وتعين بالغرفة المقاعد التي تكون محل التجديد بين الأول والثاني، ويحدد بقانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس المستشارين ونظام انتخابهم وعدد الأعضاء الذين تنتخبهم كل هيئة ناخبة وتوزيع

[1]- محمد كامل ليلة، **النظم السياسية الدولة والحكومة**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، [د.ت.ن]، ص1016-1018.

[2]- حناتو فاتح، مرجع سابق، ص91.

المقاعد على مختلف جهات المملكة وشروط القابلية للانتخاب وحالات التنافي وطريقة إجراء القرعة المشار إليها أعلاه وتنظيم المنازعات الانتخابية.

- لا يمكن متابعة أي عضو من أعضاء البرلمان ولا البحث عنه ولا إلقاء القبض عليه ولا اعتقاله ولا محاكمته بمناسبة إبدائه لرأي أو قيامه بتصويت خلال مزاولته لمهامه ما عدا إذا كان الرأي المعبر عنه يجادل في النظام الملكي أو الدين الإسلامي أو يتضمن ما يخل بالاحترام الواجب للملك.

- يمكن جمع البرلمان في دورة استثنائية إما بطلب من الأغلبية المطلقة لأعضاء أحد المجلسين وإما بمرسوم.

- جلسات البرلمان عمومية، وينشر محضر المناقشات برمته بالجريدة الرسمية.

- لكل من المجلسين أن يعقد اجتماعات سريعة بطلب من الوزير الأول وبطلب من ثلث أعضائه.

- يضع كل من المجلسين نظامه الداخلي ويقره بالتصويت، ولكن لا يجوز العمل به إلا بعد أن يصرح المجلس الدستوري بمطابقته لأحكام الدستور.[1]

ب- سلطات البرلمان:

ينعقد البرلمان في دورة عادية مرتين في السنة، حيث لا يجب أن تقل مدة كل دورة على ثلاثة أشهر ويمارس البرلمان السلطات التالية:

- **السلطة التشريعية**:

منح الدستور لأعضاء مجلس البرلمان معا الحق في المبادرة للتقدم باقتراح القوانين، وقد أقر الدستور بأن القوانين يتم تبنيها من طرف المجلسين معا وذلك باتفاقهما على نص واحد؛ وفي حالة عدم الاتفاق بينهما حول نص موحد بعد قراءتين من طرف كل مجلس أو بعد قراءة واحدة إذا أعلنت الحكومة الاستعجال، فإن الحكومة يمكنها أن تعمل على اجتماع لجنة ثنائية مختلطة تتحدد مهمتها في اقتراح نص مشترك وموحد حول القضايا التي هي محل خلاف بين مجلسي البرلمان، وإذا لم تتمكن اللجنة المذكورة من إقرار نص موحد أو إذا لم يتفق مجلسا البرلمان على النص الذي جاءت به هذه اللجنة، فإن الحكومة يمكنها أن تطلب من مجلس النواب أن يبت نهائيا في النص المتنازع بشأنه، أما القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس المستشارين فإنه يجب الحصول بشأنها على موافقة موحدة بين المجلسين معا.

أما مجال القانون، فقد تم توسيعه حيث أصبح البرلمان يختص بتنظيم حرية المبادرة التي أضحت من الحريات التي يضمنها الدستور (الفصل 15)، وكذا المخطط (فصل 50) والقوانين المتعلقة بتنظيم اختصاصات المجالس الجهوية للحسابات (فصل 99) والقانون المنظم للشروط التي على أساسها ينفذ العمال قرارات مجالس الأقاليم والعمالات والجهات (فصل 101)، ومن جهة

[1]- **دستور المملكة المغربية** (1996)، مرجع سابق.

أخرى، وحسب الفصل 71 من الدستور، فإن رئيسا مجلسي البرلمان أصبح من الواجب استشارتهما من طرف الملك عند إقدامه على حل البرلمان أو أحد مجلسيه.[1]

ويظهر ضعف المبادرة التشريعية لأعضاء البرلمان في ضآلة عدد القوانين ذات الأصل البرلماني فالتجارب البرلمانية في المغرب الممتدة من سنة 1977 إلى سنة 1997، اقترح فيها البرلمان 40 مقترح قانون فقط أي بمعدل اقتراحين كل سنة وهي قيمة جد ضعيفة.[2]

- السلطة السياسية:

منح الدستور لمجلسي البرلمان مجموعة من الوسائل لمراقبة الحكومة، وهذه الوسائل منها ما هو مشترك بين المجلسين ومنها ما هو خاص بمجلس دون آخر.

- **وسائل المراقبة المشتركة بين المجلسين**: تتمثل في الأسئلة الشفوية والكتابية وإحداث لجان للتحقيق وإمكانية إسقاط الحكومة، وفيما يتعلق بتقرير مسؤولية الحكومة فإن الأمر يختلف فيما إذا كانت المبادرة من طرف مجلس النواب ومجلس المستشارين، فإن كانت المبادرة من الأول فإن المسطرة المتبعة هي نفسها التي كان منصوص عليها في دستور 1992 حيث يتم وضع ملتمس الرقابة من طرف ربع النواب والتصويت عليه بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، أما إذا كانت المبادرة من طرف مجلس المستشارين فإن ملتمس الرقابة يجب أن يكون موقعا من طرف ثلث الأعضاء ولا يمكن التصويت عليه إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

- **الوسائل المراقبة الخاصة بكل مجلس**: لمجلس النواب وحده الصلاحية في منح الثقة للبرنامج الحكومي الذي يتقدم به الوزير الأول حول السياسة العامة، أو عندما يتعلق الأمر يتبنى نص معين، أما مجلس المستشارين فإن له الصلاحية في توجيه ملتمس تنبيه إلى الحكومة من طرف ثلث أعضائه ويشترط لقبوله تصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم المجلس (فصل 77) وهذا الملتمس يرسله رئيس المجلس إلى الوزير الأول الذي يجب عليه أن يتقدم أمام المجلس في أجل ستة أيام لشرح وضعية حكومته والإجابة على الأسئلة التي يتضمنها ملتمس التنبيه.

وفي هذا الإطار، نلاحظ أن الدستور لم يحدد مجالات تقديم هذا التنبيه، مما يعني أنه يمكنه أن يمس نشاط الحكومة في أي مجال من المجالات أو سياستها العامة؛ ويمكنه أيضا أن يتعلق

---

(1)- عمر بندور، مرجع سابق، ص139-140.

(2)- فدوى مرابط، **موقع السلطة التشريعية** في **دول المغرب العربي**، ، موجود في:www.MajalahNew.ma تاريخ الاطلاع:2011/03/05

بتصرفات الحكومة اتجاه مجلس المستشارين عندما تهمل الحكومة هذا المجلس (مثلا قيامها بعرض نص معين على مجلس النواب للبت فيه نهائيا).

والسؤال الذي يطرح هو هل من الضروري تقديم ملتمس توجيه تنبيه قبل تقديم ملتمس الرقابة؟ الدستور لا يبين ذلك مما يدل على أن مجلس المستشارين له صلاحية مطلقة في تقديم هذه الملتمسات، فإذا رأى المستشارين بأن قضية ما تعتبر خطيرة فإن الثلث منهم يمكنه أن يقدم ملتمس الرقابة، أما إذا اعتبروا بأن المسألة تحتاج فقط إلى التوضيح فإنهم يكتفون بتقديم ملتمس تنبيه والذي على أساسه يمكن أعضاء مجلس المستشارين أن يقرروا متابعة الحكومة وطرح مسؤوليتها.

- **المبادرة بمراجعة الدستور**: لقد منح الدستور حق المبادرة لمراجعة الدستور لأعضاء المجلسين معا، وذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس حيث يتم تقديم نص المراجعة للملك الذي يمكن أن يخضع النص للاستفتاء ولا يمكن أن تقبل المراجعة إلا بعد إقرارها بواسطة الاستفتاء.[1]

مما سبق نلاحظ أن المؤسسة الملكية عملت من خلال عملية التأويل على إعطاء مضامين لنصوص اشتغال المؤسسات الدستورية بعيدا عن فكرة المأسسة، وتأسيسا على فرضية وجود فاعل وحيد في الحقل السياسي المغربي، فالبرلمان وفقا لهذه القراءة، قد أفرغ من محتواه التمثيلي في دلالاته السياسية وتحول إلى مجال لا يسمح بممارسة السلطة.

إن هذا التأويل الملكي قد أصبح «قاعدة دستورية اتفاقية» بقبول الأحزاب الاشتغال في نسق مدار وفق التأويل الملكي للدستور عوض النص الدستوري، وهو طابع سيبصم علاقة المؤسسة التشريعية بقضايا المجتمع المغربي كقضية الصحراء الغربية مثلا خارج دائرة أجندته وأعماله.[2]

2- الحكومة:

إن من يتمعن في المقتضيات الدستورية لا بد وأن يثير انتباهه خلو الوثيقة الدستورية من الإشارة إلى مصطلح «السلطة التنفيذية»، بحيث أن مصطلح الحكومة هو المتداول كثيرا، والأمر لا يمكن أن يكون هكذا اعتباطا، فكل الأعمال التي تقوم بها الحكومة ستكون بالضرورة مفوضة لها، بحيث أنه بما أن الملك مصدر السلطة في الدولة، فإن وسائل عمل الحكومة والمدى الذي تصل إليه اختصاصاتها وصلاحياتها تنحصر فقط في تلك التي يسمح بها الملك، وبالتالي فإنه من حق هذا الأخير إما تفويض بعض اختصاصاته إليها وإما استشارتها في بعض المجالات التقنية الدقيقة.[3]

---

[1]- عمر بندور، مرجع سابق، ص140-141.

[2]- محمد أتركين، «**التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية وأسئلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية، الوثيقة الدستورية**»، ا لة العربية للعلوم السياسية، العدد 14 ربيع 2008، ص144-145.

[3]- محمد سلمان، مرجع سابق، ص506.

تتألف الحكومة من الوزير الأول والوزراء وهي مسؤولة أمام الملك وأمام البرلمان حيث يتقدم الوزير الأول أمام كل من مجلسي البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه، ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية.

يكون البرنامج المشار إليه أعلاه موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين ويتلو مناقشته في مجلس النواب تصويت يجب أن يقع وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من الفصل 75 ويترتب عليه الأثر المشار إليه في الفقرة الأخيرة منه.

تعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول والإدارة موضوعة رهن تصرفها.

للوزير الأول حق التقدم بمشاريع القوانين ولا يمكنه أن يودع أي مشروع قانون بمكتب أي من مجلسي البرلمان قبل المداولة في شأنه بالمجلس الوزاري.

يمارس الوزير الأول السلطة التنظيمية وتحمل المقررات التنظيمية الصادرة عن الوزير الأول التوقيع بالعطف من الوزراء المكلفين بتنفيذها للوزير الأول الحق في تفويض بعض سلطه للوزراء، ويتحمل مسؤولية تنسيق النشاطات الوزارية.[1]

أ- المشاركة في العمل الرئاسي: إن طبيعة الاختصاصات المخولة للوزير الأول وفق المقتضيات الدستورية تجعله في تعامل مستديم مع العاهل المغربي وكثيرا ما يشارك الوزير الأول عمليا في اتخاذ بعض القرارات عن طريق المصالح الإدارية الموضوعة تحت تصرفه وعن طريق الأجهزة الوزارية التي يتولى تنسيق أنشطتها.

ويعتبر ديوان الوزير الأول أول الأجهزة التي يترأسها الوزير الأول، ولعل أهم جهاز في ديوان الوزير الأول هو مديرية الشؤون العامة، التي تعتبر في جوهرها جهازا سياسيا.

ينحصر دور الوزراء حسب المقتضيات الدستورية في تنفيذ القوانين غير أنهم لا يمارسون صلاحيتهم واختصاصاتهم إلا من خلال تسلسل تفويضي أو عبر سلسلة من التفويضات تنبع من « الأصل المركزي للسلطة».

لذا فهم يرتبطون بشكل وثيق بشخص العاهل المغربي ويدينون له بالولاء الشخصي حيث أن القيم المخزنية تقوم بالأساس على الولاء والتبعية، فالوزراء في المغرب هم قبل كل شيء «وزراء الملك قبل أن يكونوا وزراء الدولة بحيث يتبعون دائما لشخصه».

---

[1] - **دستور المملكة المغربية** (1996)، مرجع سابق.

لذا يتضح أن العلاقة السياسية الوحيدة التي تشد لحمة التشكيلات الحكومية تقوم أساسا على الولاء الشخصي للملك، فتعيين الوزراء لا يقوم على اعتبارات سياسية بل على اعتبارات شخصية تجعل الوزير مرتبطا بشخص الملك، وبطبيعة الحال فإن الوزير بعد تعيينه سيعمل أساسا على تنفيذ برنامج حكومي (موضوع) وقد لا يتفق في الكثير من الأحيان مع البرنامج الانتخابي الذي دعا إليه حزبه.

« فالملك هو رئيس السلطة التنفيذية، وجميع الاختيارات والتوجهات والقرارات تتخذ في مجلس الوزراء، وأن الملك هو الذي يقرر وليس المجلس».[1]

ب- اختصاصات الحكومة:

تقوم الحكومة بالعديد من المهام أبرزها.

- العمل على تنفيذ القوانين من خلال الأجهزة الإدارية المختلفة التي يحتوي عليها الجهاز الحكومي، فالإدارة رهن تصرفها.
- المشاركة في التشريع من خلال ممارسة الوزير الأول لحقه في التقدم باقتراح القوانين إلى مجلس النواب.
- تحال على الحكومة المسائل التالية للبت فيها:
  - القضايا التي تهم السياسية العامة للدولة.
  - الإعلان عن حالة الحصار.
  - إشهار الحرب.
  - طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها.
  - مشاريع القوانين قبل إيداعها بمكتب مجلس النواب.
  - المراسيم التنظيمية.
  - مشروع المخطط.
  - مشروع تعديل الدستور. [2]

ثالثا: الأحزاب السياسية الحاكمة:

يمكن تعريف الحزب على اعتبار أنه مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو الاشتراك في السلطة وذلك لتحقيق أهداف معينة. من خلال تجمع أربعة خصائص أو صفات:

- استمرارية في التنظيم.

---

[1]- محمد سلمان، مرجع سابق، ص507.

[2]- **دستور المملكة المغربية** (1996)، مرجع سابق.

- تنظيم واسع يشمل كافة أطراف المجتمع في العاصمة.
- رغبة الحزب في السلطة أو المشاركة فيها أو بالتأثير عليها.
- بحث الحزب في الحصول على مساندة شعبية. [1]

إذا كانت الأحزاب في الوقت الحاضر أمر مسلما به وضرورة لابد منها لكل نظام ديمقراطي، فإن الأمر لم يكن كذلك قبل عام 1850، إذ لم يكن هناك بلد باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية يعرف ظاهرة الأحزاب بالصورة التي نعرفها اليوم، وليس بالمعنى الذي يدل على الفرق الدينية أو الجماعات الاجتماعية أو غيرها من التجمعات البشرية التي لم يكن هدفها الأساسي هو تقديم برامج لإدارة شؤون الدولة، وارتبطت نشأة الأحزاب السياسية -بالمعنى المعاصر-بتطور النظام الديمقراطي، وكان العامل الرئيسي في هذا الصدد هو التوسع التدريجي الذي حدث في حق الاقتراع، إذ يربط كثير من الفقه الفرنسي بين مولد الأحزاب السياسية ونموها من جهة، وبين مولد الديمقراطية والاقتراع العام من جهة أخرى، تبعا لتعبير **ماكس فيبر** M.WEIBER"الأحزاب السياسية أبناء الديمقراطية والاقتراع العام".

وعلى هذا النحو، ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة بالانتخابات والعمل البرلماني، لكن هذا لم يمنع نشوء أحزاب سياسية خارج هذا الإطار. [2]

وإذا كانت النظرية البرلمانية في تفسير الظاهرة الحزبية تقتصر عن تفسير تلك النشأة في المجتمعات المتخلفة[3]، هذه الأخيرة التي ارتبطت بنشأة الأحزاب فيها بالتحولات الاجتماعية الكبرى التي عرفتها هذه الدول (دول العالم الثالث) في القرن العشرين التي شكلت أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في عملية ظهور الأحزاب: ذلك أن إنشاء التعليم قد أدى إلى ارتفاع الوعي وإحساس الأشخاص بهويتهم واستقلاليتهم وضرورة الدفاع عن هذه الاستقلالية، كما أن التحولات التكنولوجية، كتطور المواصلات والإعلام، ساعدت على قيام عملية تواصل بين مجموعات مختلفة ومتعددة من المواطنين الموزعين جغرافيا، إضافة إلى كون توسع المدن قد أدى إلى تنامي الإحساس الفردي والشعور بالاستقلالية، خصوصا وأن بسط أجهزة الدولة لنفوذها على سائر مجالات الحياة ولد عند الأفراد رغبة قوية من التكتل للدفاع عن مصالحهم ضد جبروت الدولة.

إن ظهور الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث يعني باختصار أن قدرا كبيرا من العقلانية قد أصبح سائدا، بحيث أضحى الأفراد يعتقدون أن بإمكانهم من خلال عملهم السياسي أن يؤثروا

---

[1]- حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص255-256.

[2]- ياسين ربوح، « **الأحزاب ودورها** في **التنمية السياسية بالجزائر (1996-2007)**»، (رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر يوسف بن خدة)، (2009)، ص3.

[3]- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية** في **العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص105.

بالفعل على الظروف المحيطة بهم بشكل يتفق مع مصالحهم ورغباتهم. إلا أن هذه الرؤية المتفائلة للأحزاب السياسية في العالم الثالث ليست مقتسمة من طرف الجميع، إذ يرى العديد من الباحثين بأن (كثير مما يطلق عليه الأحزاب السياسية) في العالم الثالث، وخصوصا في إفريقيا ليست أحزابا بالمعنى العلمي السليم لهذا الاصطلاح فمجرد تشكيل مجموعة صغيرة من الأفراد الموجودين في السلطة لتنظيم على الورق يضمها في عضويته، لا يجعل من ذلك التنظيم حزبا سياسيا بل هو شيء مختلف، أيا كانت أهميته أو هامشيته بالنسبة لنمو النظام السياسي. وإذا قام ماكس فيبر وديفيرجيه وغيرهما في تفرقة الأجنحة والمنتديات وجماعات الأعيان، التي سادت في أوربا الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عن التنظيمات التي وصفت بأنها أحزاب، والتي ظهرت فيما بعد في أواخر القرن التاسع عشر، فإنه يكون منطقيا –بالمثل- ألا نتصور أن مجموعة صغيرة من أفراد النخبة الحاكمة، في دولة متخلفة يمكن أن تشكل بالضرورة حزبا سياسيا، وإذا ما استقرت هذه التفرقة في الأذهان، يمكننا أن نتفهم لماذا وكيف ظهرت غداة الاستقلال، في عديد من البلدان، تنظيمات وصفت نفسها بأنها أحزاب سياسية ثم اختفت بسرعة. [1]

أما بالنسبة للمغرب فيتمتع أكثر من أي دولة في العالم العربي، بتاريخ طويل مستمر لوجود الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب العلمانية وكذلك تلك الأحزاب التي اعتبرت أحزابا إسلامية قبل ظهور وإنشاء مصطلح"الأحزاب الإسلامية" الجديد، ومع أن المغرب ظل منذ استقلاله في العام 1956، وحتى منتصف التسعينات دولة سلطوية، إلا أن الملك لم يقع قط تحت إغراء حظر الأحزاب السياسية، أوإعلان نظام حكم الحزب الواحد، [2] حيث عرف العمل الحزبي في المغرب انطلاقته الأولى في عهد الحماية حيث شكل إطارا تنظيميا للعمل ضد الاستعمار الفرنسي والإسباني، وبالتحديد مع ظهور كتلة العمل الوطني سنة 1934 التي شكلت الرحم الأول الذي تناسلت منه عدة أحزاب في مراحل لاحقة. وبعد حصول المغرب على استقلاله، دعمت الدولة المغربية العمل الحزبي من خلال إقرار "التعددية الحزبية" التي شكلت إحدى الاستثناءات المغربية في العالم العربي. تعددية تستمد شرعيتها من البند الثاني من الفصل الثالث من الدستور المغربي الذي ينص على أن "نظام الحزب الواحد غير مشروع"، إضافة إلى الفصل التاسع الذي ينص في بنده الثالث على "حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أي منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم". وهنا نشير إلى الاستثناء المغربي الثاني والمتمثل في كون الأحزاب التي خرجت من رحم الحركة الوطنية وناضلت من أجل الاستقلال لم تتسلم زمام السلطة إلى خلال فترة

---

(1)- حسن قرنفل، مرجع سابق، ص181-182.

(2)- مارينا أوتاوي، عمر حمزاوي، «**الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على الجبهتين**» أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2007، ص7.

قصيرة، وبالتحديد في عهد حكومة عبد الله إبراهيم (من 1958/12/23) إلى 1960/05/04)، الأمر الذي ساهم في إضعاف قدرة هذه الأحزاب على التحكم في البدايات الأولى لبناء الدولة المستقلة لصالح المؤسسة الملكية. [1]

وبما أن مهمة هذا المبحث هو تحديد النخبة الحاكمة في المغرب والأحزاب عنصر من هذه النخبة فنحن لسنا بصدد دراسة الظاهرة الحزبية في المغرب بل نحن بصدد تحديد النخبة الحزبية الحاكمة في نظام الحكم المغربي، أي الأحزاب التي فازت في الانتخابات التشريعية وشاركت في الحكومة منذ انتخابات 1993 حتى انتخابات 2007 وسنكتفي بكلمة موجزة عنها.

من قراءة نتائج الانتخابات التشريعية في المغرب والتي تمت في سبتمبر سنة 1993 فاز التحالف الانتخابي المسمى بـ«أحزاب الوفاق الوطني» والمكون من الاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي حيث بلغ مجموع مقاعد أحزاب الوفاق الوطني 145 من إجمالي مقاعد البرلمان (333) بنسبة 46,2 % تقريبا وبالتالي تكون هي النخبة الحزبية الحاكمة في تلك الفترة.

- **الاتحاد الدستوري:** تأسس سنة 1983 تحت قيادة السيد المعطي بوعبيد رئيس الوزراء الأسبق، والحزب يقيم نهجه على أساس من المحافظة على التقاليد الدستورية للدولة وعلى محورية دور الملك الأمر الذي يفسر دعم القصر له منذ أن تأسس.
- **الحركة الشعبية:** ظهرت في أواخر 1958 كتعبير في عدم ارتياح بعض القبائل عن الأوضاع الاجتماعية التي تحيا في ظلها القبائل المغربية بالمقارنة مع أوضاع المراكز الحضرية وقد استفادت الحركة من ظروف التمرد البربري بين 1957-1959 وقدمت نفسها للمواطنين البربر كبديل لحزب الاستقلال، فالحركة هي حزب بربري النشأة، ملكي التوجه، وكلتاهما صفتان كفلتا له التمثيل النيابي والحكومي.
- **الحزب الوطني الديمقراطي:** انشق عن التجمع الوطني للمستقلين في عام 1981، فعلى الرغم من انه يؤمن بنفس مبادئ التجمع من الداخل كما في الخارج، إلا انه يمثل كبار الإقطاعين في الوقت الذي يتبنى فيه التجمع بشكل أوضح للدفاع عن مصالح كبار الرأسماليين في التجارة والصناعة، وثمة فارق آخر يتمثل بأن الحزب الوطني أقل معاداة للاشتراكية من سابقه، ففي برنامجه بعض التأييد لمصالح صغار المزارعين. [2]

---

[1]- عبد الرزاق بنان فلالي، **مشروع قانون الأحزاب** المغربي بين **مسعى تأهيل الأحزاب وواقع تدجينها**، موجود في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51039 تاريخ الاطلاع:2010/11/14

[2]- محمد سلمان، مرجع سابق، ص512-513.

أما بالنسبة لانتخابات 14 نوفمبر1997 فقد فاز حزب المعارضة الاتحاد الاشتراكي بـ 57 مقعدا في البرلمان، إثرها قام الملك حسن الثاني بتكليف رئيس الحزب عبد الرحمان اليوسفي بتشكيل الحكومة تاركا له حرية التحالف مع الأحزاب الأخرى، فالتحالف مع الحركة الوطنية الشعبية الذي تحصل على 19 مقعدا، وحزب التجمع الوطني للأحرار الذي تحصل على 46 مقعدا وحزب الاستقلال الذي تحصل على 32 مقعدا، وجبهة القوى الديمقراطية التي تحصلت على 09 مقاعد، وحزب التقدم والاشتراكية الذي تحصل على 09 مقاعد، والحزب الاشتراكي الديمقراطي مما جعل هذه الأحزاب تشكل الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة، بعدها كان الحدث التاريخي بتشكيل المعارضة للحكومة ودخولها تجربة التناوب التوافقي وأصبحت هي النخبة الحزبية الحاكمة في تلك الفترة، وسنتطرق لهذه الأحزاب بشكل موجز.

- **الاتحاد الاشتراكي**: تعود الأصول السياسية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربي إلى التيار اليساري الذي انقسم عن حزب الاستقلال عام 1959، كون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والذي أخذ دور حزب المعارضة اليسارية الرئيسي في المغرب خلال عقد الستينات وبداية السبعينات.[1]

وتعتبر سنة 1973، سنة حاسمة في مسار النظام السياسي المغربي، إذ خلالها سيتم احتواء الأحزاب المعارضة، ومنها الاتحاد الاشتراكي، حيث تم استقبال الملك لعبد الرحيم عبيد في يناير 1974، وقد عقدت "اللجنة المركزية" في سبتمبر من نفس السنة اجتماعا قررت فيه استئناف نشاط الحزب وتغيير اسمه من "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" إلى "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" الذي قبل أصول اللعبة مقابل حصوله على "الشرعية بمشروعية النظام".

بعد انتخابات 1997، عقب دعوة الفاعلين إلى الإصلاح، والحوار الاجتماعي وسلسلة من المفاوضات، تصدر حزب الاتحاد الاشتراكي المركز الأول في هذه الانتخاب بـ 57 مقعدا، بينما حققت أحزاب الأغلبية المشكلة لحكومة التناوب التوافقي أغلبيتها المتطلبة وهي 163 مقعدا من بين 325 مقعدا يتألف منها مجلس النواب لدستور 13 سبتمبر 1996، هذا ما كان سببا في تعيين الملك للكاتب العام للحزب رئيسا للوزراء منذ 5 فيفري 1998.[2]

- **الحركة الوطنية الشعبية**: أسسها "المحجوبي أحرضان" عام 1991 بعدما تمت إقالته من زعامة الحركة الشعبية في أكتوبر 1986، شاركت الحركة الوطنية الشعبية في حكومة التناوب التي تجمع

---

[1]- فايز سارة، **الأحزاب والقوى السياسية في المغرب**، لندن: رياض الريس للكتب و النشر، 1990، ص58.

[2]- برادعي زكية وآيت حساين خديجة، **الأحزاب السياسية في المغرب "حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" نموذجا**، موجود في: groups.google.com/group/fayad61/browse.../46efec843a71f4fc?: تاريخ الاطلاع:2010/03/14

بين أحزاب الكتلة وأحزاب الوسط برئاسة عبد الرحمان اليوسفي الكاتب العام لحزب الاتحاد الاشتراكي.[1]

• **التجمع الوطني للأحرار**: يعود تشكيل «التجمع الوطني للأحرار» إلى عام 1978 إذ أنه وبعد انتهاء الانتخابات التشريعية في المغرب عام 1977، والتي أشرف عليها ونظمها القصر والحكومة الموالية له، قام عدد من النواب يشكلون الأغلبية في البرلمان، بالدعوة إلى تشكيل إطار سياسي يجمعهم وينظم وجودهم، بإيعاز من القصر الملكي[2]، وهو حزب يمين الوسط ويمثل البرجوازية الصناعية والتجارية وقد استقطب تلك الطبقة حيث أن 15 من أعضاء مكتبه السياسي البالغ 25 عضو رجال أعمال، حصل في انتخابات نوفمبر 1997 على 48 من مقاعد مجلس النواب وشارك في حكومة التناوب.[3]

• **حزب الاستقلال**: حزب وطني محافظ من أقدم الأحزاب المغربية، يشكل امتداد لحركة التحرير، شارك الحزب في حكومات متعاقبة في الستينات والسبعينات والثمانينات، ثم دخل تحالف أحزاب المعارضة إلى جانب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أصبح في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 14 نوفمبر 1997 ثاني أكبر حزب سياسي مغربي بحصوله على نسبة 13,2% من الأصوات (أي 32 من مجموع مقاعد مجلس النواب المغربي)، دخل الحزب حكومة عبد الرحمان اليوسفي في فيفري 1998 ومنذ ذلك العام أصبح رئيسه عباس الفاسي خلفا لمحمد بوستة هذا الأخير الذي ترأسه سنة 1972 عند وفاة رئيسه علال الفاسي.[4]

• **جبهة القوى الديمقراطية**: تأسست في نطاق انشقاق عرفه حزب التقدم والاشتراكية بعد وفاة زعيمه علي بعته، ويعتبر المراقبون الجبهة حزبا تقدميا يساريا يمتاز على المستوى التنظيمي بتقليص صلاحيات وفترة انتداب الكاتب العام للجبهة ومساعديه، وقد شكل الحزب مجموعتين برلمانيتين قبل انتخابات نوفمبر 1997.

• **حزب التقدم الاشتراكية**: حزب يساري تم الاعتراف به سنة 1974، وهو وريث الحزب الشيوعي المغربي الذي أسس عام 1943، قاد علي بعته منذ 1946 الحزب حتى وفاته المفاجئة عام 1997 ليصبح إسماعيل العلوي رئيسه ومنذ عام 1995 تخلى حزب التقدم والاشتراكية عن النهج

---

(1)- **قائمة الأحزاب السياسية في المغرب**، موجود في: http://www.maroc.ma/PortailInst/Ar/MenuGauche تاريخ الاطلاع:2010/05/06

(2)- فايز سارة، مرجع سابق، ص93.

(3)- **قائمة الأحزاب السياسية في المغرب**، مرجع سابق.

(4)- بيكلاف خليد، **الأحزاب السياسية في المغرب**، موجود في: www.selwane.com/index.php?option *تاريخ الاطلاع:2011/05/11*

الشيوعي، كان اسم الحزب سنة 1969 حزب التحرر والاشتراكية ثم حزب التقدم والاشتراكية سنة 1974.[(1)]

- **الحزب الاشتراكي الديمقراطي**: تشكلت جماعة «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» سنة 1996 من أغلبية الأطر العليا المؤسسة لمنظمة العمل الديمقراطي بعد خلاف نشأ منذ مطلع التسعينات حول تكتيكات التعامل مع المألوف لدى النظام، وفي المؤتمر الذي عقده يومي 3 و 4 ديسمبر 2005 أنهى الحزب وجوده بهذا الاسم وأعلن الاندماج مع الاتحاد الاشتراكي.[(2)]

أما بالنسبة لانتخابات 2002 و 2007 حققت الأحزاب السابقة الذكر نسب متفاوتة وما طبع هذه الانتخابات هو ظهور حزب العدالة والتنمية بفوزه بـ 42 مقعد في انتخابات 2002 و 46 مقعدا في 2007، هذا ما جعل منه لاعب جديد على الساحة السياسية المغربية لكن برغم فوزه لم يشارك في الحكومة وبقي حزب معارض وذلك راجع لطبيعة التعيين الذي يتميز بها الملك والتحالفات التي تجري داخل البرلمان لكن هذا لم يمنع الحزب من ممارسته سلطاته عبر الهيئة التشريعية.

فحزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي ذو مرجعية إسلامية، وتعتبر« جمعية الشبيبة الإسلامية» الحركة الأم لنخبة حزب العدالة والتنمية، وهو التنظيم الذي شكل المرحلة الراديكالية الصدامية تجاه السلطة السياسية قبل عملية الإدماج في الحقل السياسي الرسمي التي خاضتها هذه النخبة في إطار تفاعلها مع النظام السياسي.

بيد أن الجمعية منذ بروزها على الساحة الوطنية عام 1969، قد نهجت بادئ ذي بدء نهجا تكتيكيا تجاه السلطة لضمان الاعتراف القانوني بها كجمعية قانونية، حيث حرص عبد الكريم مطيع، المرشد العام للحركة، في خطابه الموجه إلى السلطة، على تأكيد الطابع الديني والتربوي للجمعية من حيث تمثيل المسلمين، توضيح وتثبيت العقيدة الإسلامية لصد التيارات الإلحادية الماركسية، دون الاهتمام بالعمل السياسي المباشر، أما على مستوى الشارع، فقد اتجه مطيع إلى نهج خيار راديكالي ثوري وطني من حيث نعت الأنظمة العربية بالجاهلية «فالجمعية لا تقوم بتكفير الشعب اعتبارا لكونه مكونا من المستضعفين المغلوب على أمرهم، بل تحاول تكفير النظام فقط وشن الحرب عليه».[(3)]

---

(1)- **قائمة الأحزاب السياسية في المغرب**، مرجع سابق.

(2)- رفيق الرامي، **الحزب الاشتراكي الديمقراطي والاتحاد الاشتراكي دلالة الاندماج وقيمته بميزان النضال من أجل الديمقراطية**، جريدة المناضل العدد 10 يناير 2006، موجود في:

http://www.almounadil-a.info/article491.html تاريخ الاطلاع:2010/10/11

(3)- عبد الإله سطي، «**الملكية والمعارضة الإسلامية: آليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي**»، مجلة المستقبل العربي، السنة 33، العدد 370، ديسمبر 2007، ص109.

فبين عامي 1992 و 1996، انهمك قادة الإصلاح والتجديد في مداولات مكثفة مع عبد الكريم الخطيب، قائد الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وهي حزب سياسي تأسس العام 1967 لكنه غاب عمليا عن الساحة السياسية لسنوات عدة، كان الهدف من المداولات التفاوض حول صفقة يسمح بموجبها لأعضاء الإصلاح والتجديد بالمشاركة في العملية السياسية، عبر الانضمام إلى حزبه، مع نيل الضوء الأخضر من الخطيب العام 1997، التحق الإسلاميون تدريجيا بالحزب الذي غير أسمه في العام 1998 ليصبح حزب العدالة والتنمية وبات يعرف ومنذ ذلك على أنه الجناح السياسي للتوحيد والإصلاح، وعلى أنه أيضا الحزب الإسلامي الأكبر في البلاد.[1]

المبحث الثاني: مميزات وخصوصيات النخبة الحاكمة في المغرب:

إن عضو النخبة، صانع القرار سواء كان رئيس الجمهورية،أو عضو البرلمان،أو الوزير يتأثر في سلوكه وفي اختياره للبدائل المتاحة أمامه بخلفياته، وتجارب الماضي التي مر بها والإيديولوجيات والمعتقدات التي يؤمن بها عند اتخاذه القرار، إلا أن هذا التأثير جزئي فحسب، فعضو النخبة في لحظة معينة يقال من أثر هذه العوامل على سلوكه وآرائه بل وقد يتخذ سلوكا مضادا لما تفرضه هذه العوامل، لكن في لحظة معينة نجد أن الخلفية وما يرتبط بها من خبرات وسمات شخصية، واتجاهات، قد يؤثر تأثير بالغا على عمليات صنع القرار.

فالطبقة الاجتماعية، والخلفية المهنية، والمستوى التعليمي، وعمر الأفراد وانتمائهم الحزبي أو الديني كلها تؤثر على سلوك الفرد، لأن هذه الخلفية وما يرتبط بها من تجارب وخبرات تزود الفرد بالمعايير التي يحكم بها على المسائل و المواقف السياسية من خلال: [2]

أولا: الخلفية الاجتماعية:

يشهد التاريخ على أن المدينة المغربية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت تنقسم إلى ثلاث فئات اجتماعية: فئة عليا ضمت أصحاب السلطة والأغنياء والعلماء والشرفاء، وفئة وسطى ضمت أصحاب الحرف والصناعة والتجار الصغار، والفئة الدنيا وتضم أهل الحرف الهامشية التي يمارسها الأفاقون والغرباء عن المدينة.[3]

ويمكن تقسيم المجتمع المغربي – اتفاقا مع دراسة هدى ميتكس لنيل درجة الدكتورة- إلى عدة من الطبقات وهي:

---

[1]- عمر حمزاوي، «**حزب العدالة والتنمية في المغرب المشاركة ومعضلاتنا**» أوراق كارنيغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، واشنطن، برنامج الشرق الأوسط، العدد 93، يوليو 2008، ص8.

[2]- محمد سلمان، مرجع سابق، ص520.

[3]- سلمان بونعمان، مرجع سابق، ص93.

- الطبقة العليا: وتضم الكوادر الإدارية التقليدية العليا (القادة الباشوات –أساتذة الجامعات) إلى جانب كبار ملاك الأراضي والتجار.
- الطبقة المتوسطة العليا: وتشمل البرجوازية الوسطى.
- الطبقة الوسطى: وتمثل البرجوازية الصغيرة وصغار التجار وملاك الأراضي.
- الطبقة الدنيا: وتشمل المزارعين والموظفين والعمال.[1]

شكلات طبقة رجال الأعمال الجدد (البورجوازية الحضرية) في الدار البيضاء، ولقد هاجرت جماعة من التجار الفاسيين إلى هذه المدينة منذ 1830، وعرف مجال نشاطها بعد 1956، اتساعا لا نظير له لكن تجار الدار البيضاء ليس مقاولين بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأنهم نخبة تجارية لم يتحرروا بعد من المفهوم التقليدي للاستثمار المضاربة.

وتتميز البورجوازية المغربية بنوعين أساسيين من أنواع الاستثمار أولهما العمليات التجارية غير المنتجة (الاستيراد والتصدير)، وثانيهما المضاربة العقارية في المدن والبوادي، لقد هاجر التجار الفاسيون إلى الدار البيضاء نظرا للإمكانيات التي توفرها هذه المدينة في مجال التجارة الخارجية، وبلغ عددهم بها ما يناهز العشرين تاجر سنة 1912، وكانوا يشتغلون أساسا باستيراد النسيج والشاي والتبغ وبعض المنتجات المصنعة، ويصدرون مقابل ذلك الصوف والجلود والأثواب ومنتجات الزراعة والصناعة التقليدية.[2]

تشكل الحكومة أهم زبون (بالنسبة للتجارة والصناعة المغربية) ومصدرا أساسيا للصفقات المربحة لذا تخضع كثير من المؤسسات الاقتصادية – كليا وجزئيا- للعقود المبرمة مع الدولة، ويستعمل النظام هذه الوسيلة لفرض وصياته على النخبة لقد قام بعض الموظفين السامين، ترقبا لتقلبات الأحداث، بالاعتماد على نفوذهم الإداري، بتأسيس أو رعاية شركات خاصة يرتكز رخاؤها على مساعدة الإدارة، وهكذا، يمثل أحمد اليزيدي، رئيس البنك الوطني للتنمية الاقتصادية وممثل التأمينات الملكية المغربية، التي تنجز جزءا هاما من أعمالها مع القصر الملكي ويملك عبد الهادي بوطالب وزير العدل، مساهمات في مطبعة بالدار البيضاء تشتغل لحساب وزارة التربية الوطنية، ويضيق المجال لعرض جميع هذه الحالات بالتفصيل، وللتأكيد على ما تؤدي إليه هذه الممارسات من أرباح طائلة ومن استغلال للنفوذ، إن الجميع يشاركون في نفس اللعبة ويساهمون عند الحاجة في نفس العمليات المربحة وينتج عن ذلك تستر جماعي وصمت تفرضه اللياقة حيال عمليات تفوح منها رائحة الفضيحة، إن استيلاء النخبة على الجهاز الإداري يضاعف من امتيازاتها الاقتصادية

[1]- محمد سلمان، مرجع سابق، ص523.

[2]- جون واتربوري، مرجع سابق، ص121-122.

السابقة، لقد تحققت أحلام ونوايا البورجوازية التجارية القديمة لأن إرثها حوفظ عليه، وتنامى بفضل الشباب الذين لم يتوهموا أن المكيدة ستنطلي عليهم.[1]

وفي الوقت الذي بدأ ينهار فيه النظام التقليدي، تقلدت بعض الأسر التجارية الحضرية الكبرى – كاسرة التازي وبناني- مناصب مخزنية هامة بعدما كانت تكرس كل جهودها للتجارة واستطاعت بفضل الثروة المتراكمة لديها خارج إطار مهامها الإدارية أن تحافظ على نفوذها خلال مدة الحماية وفي السنوات الأولى من الاستقلال.

تجسد البورجوازية التجارية الفاسية « العقلية الفاسية» في أعين جميع المغاربة الآخرين، وربطت بعض من أسرها علاقات قديمة (منذ قرون) مع المناطق المغربية الداخلية وبلدان إفريقيا الوسطى والشمالية والشرق الأوسط وأوروبا، إن موقع فاس في ملتقى الطرق التجارية جعل منها في الماضي محطة تجارية ضخمة تسيطر على شبكة مبادلاتها طبقة من التجار تشبه إلى درجة كبيرة بورجوازية أوروبا من قبل الصناعة، ولقد أدى الانفتاح الاقتصادي في القرن التاسع عشر إلى تطور هذه النواة من التجار، كما أن الحماية فتحت أمامها مجالات جديدة من النشاط، غير أنه سيكون من الخطأ أن نعتبر أن النخب الاقتصادية الحالية – رغم ما أصاب ثروات بعضها من تقلبات مدهشة- أنها نتاج برامج التصنيع والتنمية الفرنسية، لأن جذور هذه البورجوازية التجارية وجذور تجربتها في ميدان المبادلات ترجع إلى عهد أقدم بكثير من عهد الحماية.[2]

ومن أجل التعرف على أهم سمات وخصائص النخبة السياسية المغربية في مرحلة الاستقلال (الوزراء بالخصوص) سنعمد إلى عرض نتائج دراسة هامة قامت بها مجموعة بحث فرنسية حول النخب السياسية في المغرب، الجزائر، تونس، من سنة 1955 إلى سنة 1973 وقد اهتمت الدراسة المخصصة للمغرب، والتي أعدها جان كلود سانتيشي J-C. Suntucci، بالتوزيع الجغرافي للنخبة السياسية المغربية والأصول الاجتماعية والمستوى التعليمي لأعضائها، ويجب الإشارة إلى أن الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة والتي تمتد 18 سنة تقريبا قد عرفت تشكيل 13 حكومة جديدة أي بمعدل 0,72 حكومة جديدة في السنة و37 تعديلا وزاريا، وهو ما يوازي أكثر من تعديلين وزاريين في السنة.[3]

فبخصوص الانتماءات الاجتماعية فإن أكثر من نصف (العينة 51,6% ينتمون إلى ما يسميه الباحث الطبقة العليا)، أي الارستقراطية العقارية والثقافية (كبار الموظفين) والإدارية إضافة إلى البورجوازية، كذلك فإن 16,4 من أعضاء هذه العينة هم أبناء رجال ينتمون بحكم مهنهم وثرواتهم

(1)- نفس المرجع، ص123-124.

(2)- نفس المرجع، ص93-94.

(3)- حسن قرنفل، مرجع سابق، ص162.

ومستوياتهم إلى الطبقة الوسطى العليا (قضاة، عدول، فقهاء وأعضاء البرجوازية الوسطى)، أما أبناء الصناع التقليدين وصغار التجار وصغار الفلاحين والمهن الليبرالية الصغرى فلا يمثلون سوى 20% من أعضاء هذه العينة، كما أن الطبقة السفلى لا تساهم إلا بـ 12% من أفراد العينة، الشيء الذي يعني أن الطبقة العليا والطبقة الوسطى العليا تساهمان بـ 68% في تزويد النخبة بأعضائها.[1]

ثانيا: الأصول الجغرافية:

لقد اختارت الأسر الحاكمة المتتالية مدن فاس ومراكش ومكناس والرباط كعواصم لها وهي تشكل المراكز العسكرية والاقتصادية والإدارية للإمبراطورية، وكانت القوات المسلحة والحاميات، تتكون من قبائل معفاة من الضرائب، ونجد على رأس القبائل الموالية للسلطان أعيانا يسيرونها باسمه.[2]

وتشير الأستاذة أمينة المسعودي في دراستها القيمة عن «الوزراء في النظام السياسي المغربي»، إلى أن هناك عدد من الشروط الضرورية والواجب توفرها في الشخص الذي يهفوا إلى الاستوزار، فمن خلال رصدها الكرونولوجي وتشريحها الواقعي لبنية النظام الوزاري المغربي منذ الاستقلال، اهتدت الباحثة إلى أن شروط «الأصل النبيل» و«المال» والرضا المخزني تلعب دورا حاسما في تقرير مصير الاستوزار، فمن خلال دراستها هاته تبين لها بأن الوصول إلى منصب الوزير ظل وإلى حد بعيد حكرا على الأفراد المنحدرين من العائلات الفاسية والرباطية .... الراقية المسلحة بالمال والرساميل الثقافية والاجتماعية، والواقع أن هيمنة مثل هذه الأسر على دوائر صنع القرار بالمغرب يتطلب فهمه الرجوع إلى تاريخ اكتساح الإسبان للأندلس وهجرة عائلات مسلمة ويهودية إلى مدن فاس وتطوان وسلا ....، لقد هيمنت هذه الأسر، منذ قرون خلت، على الحياة الثقافية والتجارية في العاصمة الشمالية، وكانت أكثر الأسر ثقافة وتفتحا واستعداد للتجارة الدولية، فهذه العائلات التي تتحكم اليوم في مختلف مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية راكمت لزمن طويل سلطا مادية ورمزية تجعل من اليسير جدا أن تشرع كل أبواب القرار في وجهها.[3]

إن مدن فاس والرباط وسلا ومراكش، قد زودت الحكومة خلال الفترة الممتدة ما بين 1955 و 1973 بـ 74 وزيرا، أي 58,7% من مجموع الوزراء الذين تعاقبوا على المغرب خلال 18 سنة، وهذا يؤكد أن أغلب المناصب الوزارية والمناصب العليا بصفة عامة قد أسندت في السنوات الأولى للاستقلال لمجموعة من الشخصيات اعترافا من السلطة بأدوارها خلال المعركة من أجل الاستقلال، لهذا يجب أن لا نستغرب إذا لاحظنا مثلا أن مدن فاس والرباط وسلا ومراكش التي

[1]- نفس المرجع، ص166-167.

[2]- جون وتربوري، مرجع سابق، ص24.

[3]- عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص24-25.

زودت المغرب بأغلب وزرائه، قد شكلت أيضا خزانا للحركة الوطنية، فبإلقائنا نظرة على لائحة الموقعين على بيان الاستقلال سنة 1944 مثلا، نلاحظ بأن أكثر من 30 شخصا من الموقعين ينتمون إلى هذه المدن الأربعة، وهو ما يشكل تقريبا نسبة 54% من الموقعين، وهي نسبة تقارب بنسبة الوزراء المنتمين إلى هذه المدن.[1]

وفي دراسة أخرى قام بها الباحث حسن قرنفل حول الأصول الجغرافية لأعضاء حكومة كريم العمراني التي تم تعينها من طرف العاهل المغربي يوم 11 نوفمبر 1993، باعتبار أنها حملت مجموعة من المواصفات التي ميزتها عن الحكومات السابقة والمتمثلة بالخصوص في اعتمادها على شخصيات تقنوقراطية[*] لا علاقة لها بالعمل السياسي الاحترافي، لاحظ أن احتفاظ كل من مدينتي فاس والرباط بدورهما كمدينتين مخزنيتين تزودان الحكومات المتعاقبة على المغرب المعاصر منذ حوالي أربعين سنة بعد الاستقلال بأعلى أطرها، الشيء الذي يشكل استمرارية بالمقارنة مع الوضعية التي كانت سائدة قبل دخول الحماية -إن الأمر يبدو وكأن النخبة السياسية على الأقل من حيث أصولها الجغرافية- لم تتأثر كثيرا بالتحولات المهمة التي عرفها المجتمع المغربي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ومع ذلك يجب التنبيه إلى كون الأسر التي يتم اختيار الوزراء منها في مرحلة التسعينات ليست بالضرورة هي نفس الأسر المخزنية التي تنتمي للمدينتين، والتي زودت المخزن لمدة قرون طويلة بكتابه ووزرائه، فقد اختفت أسر مخزنية مثل أسرة المقري، وبركاش والكباص والتازي والجامعي .... وحلت محلها أسر أخرى، لم يكن أعضاؤها إلى وقت قريب يرتبطون بأية صلة بالجهات الحاكمة.

إلا أن احتفاظ كل من مدينتي فاس والرباط بدورهما الريادي في تزويد السلطة بنخبتها السياسية لا يجب أن يحجب عن أنضارنا التراجع العددي الهام لأعضاء النخبة المنتمين إلى المدينتين، فإذا كان الوزراء الفاسيون والرباطيون يشكلون 46,7% من أعضاء الحكومات المغربية خلال مرحلة 1955-1973، فإن هذه النسبة لم تتجاوز في بداية التسعينات 33% وهو ما يشكل تراجعا كبيرا خصوصا بالنسبة لمدينة فاس، حيث انتقلت النسبة من 34% إلى 20%.

من جهة أخرى عرفت كل من مدينتي مراكش وسلا تراجعا كبيرا أيضا إذ لم يسجل الباحث إلا وزيرا واحدا ينتمي إلى مراكش وعدم وجود أي وزير سلاوي، وهذا يعكس بشكل من الأشكال تراجع هاتين المدينتين على المستوى الاقتصادي والسياسي.

---

[1]- حسين قرنفل، مرجع سابق، ص165.

[*]- **تقنوقراطية:** هي احتكار السلطة من طرف التقنيين، والتقنوقراطي خبير يعتمد على مؤهلاته التقنية ليفرض رأيه على ا تمع ورجال السياسة التقليدين، لهذا تتميز التقنوقراطية باحتكار السلطة من طرف خبراء باعتماد الإحصاءات والمعلومات، ومن ثم فهي ممارسة علمية للسلطة، مختلفة عن الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على الحدس والعلاقات الإنسانية.

والواقع أن تراجع المدن المخزنية لم تستفد منه مدن أخرى حديثة بقدر ما إستفاد منه بالخصوص العالم القروي، ذلك أن ستة وزراء على الأقل من ضمن حكومة كريم العمراني، ينتمون إلى البوادي، بل ينتمون إلى مناطق ظلت لعقود طويلة تعد ضمن ما يسمى بالمغرب غير النافع، فلأول مرة في تاريخ المغرب الحديث يتم تعيين وزراء ينتمون إلى القباب (خنيفرة) وسيدي رحال (قلعة السراغنة) وأزمي (الجنوب) وأولاد أفرج (الجديدة)، وقد جاء هذا في الوقت الذي أصبحت المعطيات الديموغرافية تشير إلى نوع من التقارب بين عدد سكان البوادي وسكان المدن.

إن وجود وزراء ينتمون إلى مناطق قروية نائية يعبر عن الانتقال النوعي والتحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع المغربي، والتي ساهمت فيها بقسط وافر السياسة التعليمية، ذلك أنه يمكن القول بدون جدال بأنه لولا السياسية التعليمية المتبعة غداة الاستقلال والقائمة أساسا على تعميم التعليم في كل أطواره بالإضافة إلى مجانيته، وإقرار نظام المنح في التعليم العالي، لما تمكن الكثير من أبناء المناطق القروية البعيدة والفئات غير المحظوظة من تحقيق نوع من الحراك الاجتماعي بواسطة التعليم، لاسيما إذا علمنا أن أغلب أفراد حكومة العمراني قد تلقوا تعليهم بعد حصول المغرب على الاستقلال.[1]

وبالنسبة إلى عهد الملك محمد السادس الذي ورث عن والده حكومة ما سمي بالتناوب التوافقي، والذي لم يكن في حقيقته إلا تداويا توافقيا بين أحزاب متناقضة التوجهات، كما أنه أسس حكومتين مضافتين لهذه الحكومة مع إجراء تعديلات عليها خلال فترة إحدى عشر سنة من حكمه فالوزراء المسجلين خلال هذه الحقبة يصل إلى 99 وزير موزعون جغرافيا على مجمل التراب الوطني، فمن قراءة في مساقط رأس هؤلاء الوزراء يتبين أن مدينة الرباط تحتل الصف الأول في التوزير بعدد يصل إلى 9 وزراء، ثم مراكش بـ 5 وزراء، ومدينتي سلا والجديدة بـ 4 وزراء ووجدة بـ 3 وزراء، وتاونات وتازة والناظور وطنجة وآبي الجعد بـ 2 وزراء، بينما توزع الباقي بين مدن القنيطرة، وخنيفرة وتازة وتزنيت وتافراوت والخميسات وتطوان وقرية تاغزيرت وايفران والحسيمة وبركان ووزان ومولاي ادريس زرهون وخريبكة وصفرو وتاوريرت وطحالة والقصيبة وايموزار مرموشة وزظاكورة والقصر الكبير وقرية مريغة بالأطلس الكبير وشفشاون بنسبة وزير عن كل مدينة أو قرية سابقة.[2]

ثالثا: المستوى التعليمي:

كم هم المغاربة الذين شعروا منذ البداية بالفشل يداهمهم لأن مؤهلاتهم وكفاءاتهم أصبحت غير ملائمة مع الوضع الجديد (الحماية)، وبذلك بعثوا بأبنائهم للتكوين حسب مناهج العالم الغربي،

---

[1]- نفس المرجع، 167-169.

[2]-عبد اللطيف حسني، «**وزراء الملك محمد السادس**»، مجلة وجهة نظر، العدد 43، شتاء 2010، ص33.

ليس هناك جواب يتجاوز حدود الافتراضات، لكن جميع المغاربة يعترفون بذلك، بدءا بالأبناء أنفسهم، الذين التحقوا بالمعاهد الفرنسية، وهم الذين أسسوا جمعيات تلاميذ الثانويات الفرنسيين الإسلامية، وشكلوا نواة الحركة الوطنية، ثم أصبحوا ممثليها عندما بدأ الحوار مع الفرنسيين، لقد شكلت ثانوية مولاي إدريس أطون النخبة السياسية المغربية.[1]

والواقع أن الاستعمار الفرنسي في المغرب أولى المعرفة العلمية قيمة فائقة فقد حرص على تكوين الأطر الكولونيالية القادرة على إدارة شؤون الأهالي، بل يمكن الكلام في هذا الصدد عن تكوين متكامل كانت الأطر الوافدة من فرنسا ومن المستعمرات الخاضعة تخضع له في المعهد الذي أنشأه في الرباط الماريشال ليوطي لهذه الغاية في ما يبدو، كان ذلك التكوين يهدف إلى خدمة ما تتوخاه الإدارة الاستعمارية من محاولة الهيمنة الكاملة على البلاد من خلال المحافظة على البنى العتيقة، ما تهدف إليه الحماية هو، كما يعبر عن ذلك ليوطي بجلاء ووضوح، «المحافظة على المراتب، على أن يضل الناس والأشياء في أماكنهم السابقة، وعلى أن يظل الرؤساء الطبيعيون هم الآمرون والآخرون هم المطيعون»، وهذا ما يعني بالنسبة له، على مستوى السياسة التعليمية «أن تكون في هذا البلد نخبة مثقفة يمكننا العمل معها، ولكن علينا أن نجتهد حتى لا تكون مفصولة عن بيئتها لكي تظل صلة وصل بيننا وبين جمهور الأهالي».

وهذا يعني أن انتقاء أبناء المدارس ينبغي أن يعم على هذا الأساس الذي يرى الاستعمار أن المجتمع المغربي ينقسم إليه، فهناك من جهة مسلمون ويهود وأوروبيون، وهناك من جهة ثانية بالنسبة للمسلمين، خاصة وعامة أو نخبة قليلة وجماهير كثيرة، أما الأولى فتتضمن رجال المخزن والعمال وكبار التجار وأعيان البلد، وأما الثانية فتتوزع بين جماهير مدينية وأخرى قروية، وهذا يعني أنه يتعين أن تنشأ «للنخبة الاجتماعية مدارس أبناء الأعيان التي تعطي فقط تعليما أوليا، وثانويات إسلامية تهيئ الوظائف الإدارية والتجارية، وللطبقات الشعبية في المدن مدارس حضرية تعمل على إعداد أولي للمهن اليدوية».[2]

وبالعودة للدراسة التي قام بها الباحث الفرنسي جان كلودسانتشي حول النخبة السياسية المغربية في الفترة الممتدة بين 1955 إلى 1973 لم يتمكن الباحث من جمع المعلومات الكافية المتعلقة بالمستوى التعليمي للوزراء، وأول ملاحظة استخلصها هي أن الوزراء في المغرب المستقل يختلفون عن نظرائهم في المخزن القديم من حيث المستوى التعليمي، إذ أن أغلبهم تابع دراسات عليا، ومن حيث طبيعة التكوين المحصل، إذ يغلب الطابع العصري على دراستهم، ذلك أن وزرين فقط من ضمن أفراد العينة تابعا دراستهما إلى حدود التعليم الثانوي، والباقون يقتسمون شواهد عليا

(1)- جون واتربوري، مرجع سابق، ص96.

(2)- سعيد بن سعيد العلوي، **الوطنية والتحديثية في المغرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص89-90.

محصلة بالخصوص في الخارج- فرنسا بشكل خاص- حيث يبلغ عدد خريجي الجامعات والمدارس العليا الفرنسية 21 وزيرا، بينما لا يتجاوز عدد خريجي المؤسسات المغربية سبعة، ومن ضمن الشواهد العليا المحصل عليها هنالك هيمنة للدراسات القانونية بمجموع 15 وزيرا، متبوعة الدراسات العلمية أو شواهد الهندسة من المدارس الكبرى الفرنسية كمدرسة الزراعة، والقناطر والطرقات، والمدرسة المعدنية، حيث يشكل خريجوا هذه المدارس ربع العينة التي تبلغ 32 شخصا، يضاف إلى ذلك شهادات في الطب (وزيران) وشواهد من كلية الآداب (أربع وزراء)، كما أن هنالك عدد لا بأس به من الوزراء الذين يتوفرون على شواهد في الآداب والحقوق.[1]

أما بالنسبة للدراسة التي قام بها الباحث، حسن قرنفل حول النخبة السياسية في المغرب واختياره حكومة كريم العمراني سنة 1993 كعينة لاحظ أن عشرة وزراء حاصلون على شهادة دكتوراه دولة أي ثلث العينة، خمسة حاصلون عليها في القانون وثلاثة في الاقتصاد واحد في العلوم وواحد على دكتوراه في الفلسفة، كذلك أن العينة تضم سبعة وزراء حاصلين على دبلوم الدراسات العليا أغلبها في الحقوق، وأهم ما يمكن ملاحظته بالنسبة لتكوين الوزراء هو غياب خريجي كليات الآداب، كما أن عدد الوزراء ذوي التكوين المحدود، أو غير الحاصلين على شهادات جامعية محدود جدا لا يتجاوز اثنين.

وإذا كان التكوين العالي للوزراء يعكس ارتفاعا في المستوى الثقافي للنخبة، وبالتالي محاولة لعقلنة المهام الحكومية، كما يعكس أهمية الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال التعليم، فإنه من الغريب أن نلاحظ أن أغلب الشواهد الجامعية التي حصل عليها الوزراء مصدرها الخارج، وفرنسا بالتحديد ذلك أن أربعة وزراء فقط أكملوا دراساتهم العليا في المغرب، بينما تابع الباقون أطوار تعليمهم في فرنسا، وهذا يكشف عن الهيمنة الثقافية الفرنكوفونية، خصوصا إذا علمنا أن المغرب أصبح يتوفر منذ سنوات على مؤسسات جامعية ومعاهد علمية تسلم أعلى الشهادات العلمية، سواء تعلق الأمر بمدارس المهندسين أو كليات الحقوق.[2]

أما فيما يخص وزراء حكومات محمد السادس ومستواهم التعليمي نلاحظ أن الجامعين يحتلون المرتبة الأولى وذلك بعدد يصل إلى 22 وزيرا يليهم المهندسون بعدد يصل إلى 19 مهندسا ثم المحامون وهم ممثلون بـ 8 محامين، والأطباء الذين يصل تعدادهم إلى 5 أطباء من بينهم طبيب بيطري واحد، أما الصحفيين فعددهم 3 وزراء بينما توجد صيدلانية واحدة وممثلة ضمن التشكيلات المستوزرة على امتداد 11 سنة من حكم محمد السادس.[3]

[1]- حسن قرنفل، مرجع سابق، ص166.
[2]- نفس المرجع، ص170.
[3]- عبد اللطيف حسني، مرجع سابق، ص33.

ما يلاحظ في حكومات الملك محمد السادس هو هيمنة الطابع التقنوقراطي، هذا الأخير الذي ظهر في الغرب نتاج مسلسل العقلنة، فإنه في المغرب نتاج تلاحق مسلسل العقلنة بالمنطق المخزني الذي يوظفه لأغراض سياسية، فالتحولات الاقتصادية التي عرفها المغرب في الثمانينات والتسعينات عززت من موقع التقنوقراط لحاجة الدولة إلى نخبة براغماتية وعقلانية تدبر خيرات البلاد، وتمثل مصالح الدولة لمواجهة تحديات العولمة والشراكة الأورومتوسطية، إن طبيعة تكوين هذه الأقلية الإستراتيجية أفضت إلى تزايد الطلب عليها في مجالات التخطيط والمقاولات الكبرى ونقابات أرباب العمل، وقد تكرست هذه الحاجة بهيمنة المنطق المخزني، حيث تضع هذه الأقلية الإستراتيجية نفسها رهين إشارة المخزن في فترات الفراغ السياسي، كما هو الشأن في الفترات التي تأجج فيها الصراع بين الحركة الوطنية والملكية أو في الفترات الانتقالية.[1]

المبحث الثالث: طرق وآليات إنتاج النخبة الحاكمة في المغرب:

إن التاريخ المغربي عرف تعاقب عدة مؤسسات كانت تضطلع بمهمة إنتاج النخبة كالزوايا والأسر المغربية العريقة ومؤسسات العلماء، إلا أن التحولات الكبرى التي عرفها المغرب، خاصة خلال المرحلة الدستورية وما بعدها، عرفت بروز مؤسسات جديدة عصرية مثل الأحزاب السياسية، التي تم إدماجها مع باقي المؤسسات التقليدية الموروثة من إنتاج النخب وتدبير الشأن العام، باعتبار المؤسسات التقليدية لا زالت بدورها تشكل خزانا للنخب المغربية وهذا يتجلى عند دراسة الجذور الجغرافية والسلالية للنخب المغربية.

أولا: المخزن وإنتاج النخبة:

تحيط بالملك مجموعات من الإتباع المخلصين، لكنه يسعى إلى جلب النخبة بكاملها إلى داخل شبكة أنصاره، ومع أن بعض الجماعات ربطت مصالحها بمصالح القصر أكثر من الأخرى، يؤكد الملك على مفهوم النخبة كعائلة كبيرة ملتفة، مهما كانت الاختلافات بين ممثليها، حول مبدأ التفوق المطلق للعرش.[2]

ويقر جل أعضاء النخبة السياسية المغربية بأنه لا مشروعية ولا منفذ إلى الحكم بدون القصر، لقد أصبح القصر محرك السياسة ومنظمها، ولا يستطيع أحد أن يقوم بمبادرة ما دون أن يأخذ ردود فعل القصر بعين الاعتبار، وبسبب هذا الوضع، لا يحتاج الملك للتدخل باستمرار، وحين يتدخل يكون ذلك بطريقة معتدلة، فهو نادرا ما يستعمل سلطاته القسرية، ولكنه يستعملها بما فيه الكفاية كي لا ينساها أحد، وفي المقابل فهو يستعمل جميع وسائله في الإغراء وبطريقة فعالة داخل

---

[1]- كولفرني محمد، «**المدرسة وإعادة إنتاج النخبة السياسية في المغرب المدارس الكبرى والتقنوقراط**»، ا لة العربية للعلوم السياسية، العدد 22 أفريل 2009، ص162-163.

[2]- جون واتزبوري، مرجع سابق، ص140.

الجماعة الضيقة التي تشكل النخبة، فعندما يتعلق الأمر بالتحكم في النخبة يفضل الملك الإغراء على العنف، وأهم ورقة يعتمد عليها هي سلطته في التعيين لعدد من المناصب الكبرى[1]، وبالنظر إلى الحضور المخزني القوي في المشهد المجتمعي والذي يتجسد واقعيا عبر الاختراق المتواصل لكافة بنيات الحقل الاجتماعي، وكذا من خلال التوجيه والصوغ الدائم للأنساق والعلائق المؤسسية، في الاتجاه الذي يخدم وجوده ويجذر مكانته عموما، بالنظر إلى ذلك كله يصير للمخزن دور فاعل في صناعة النخبة وتحديد ملامح وحدود قشدة المجتمع، وعليه فإن الدخول إلى عوالم صناعة القرار يستلزم دفعة مخزنة بامتياز[2]، فما بين المخزن وخدامه من صلات وطيدة تعود جذورها إلى زمن كانت النخبة تكن فيه بالأعيان، أعيان القوم وعليتهم، الخادمين لأسيادهم والذين يتم اختيارهم اختيارا دقيقا، وقلما يكون اختيارهم خارج فئات اجتماعية معينة تكون العائلات المعروفة بعلمها أو تجارتها أو نسبتها الشريفة أو قدم رجالها من المهارات العسكرية، ولقد كانت الخدمة المخزنية بابا من أبواب الثروة سيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث أن تجارة المراسي، تكن قد اتسعت، ولقد كان من أسباب أهمية الخدمة في دواوين المخزن الطابع المركزي للسلطة حيث كان كل أمر ذي بال ينظر فيه ويتقرر في حاشية السلطان.[3]

ولأن الحقل السياسي في المغرب يميل إلى الشخصنة ولأن البعد القبلي غائر جدا حتى في أكثر المؤسسات إعرابا عن الحداثة والتقدمية، ولأن العلاقات العائلية تساهم فعليا في صياغة الأحداث وصناعة الوضعيات السوسيو سياسية، لهذا كله فإن المصاهرة تقود أيضا إلى صنع القرار وتنتهي من يراهن عليها إلى « القشدة المجتمعة»، فيغدو بذلك فاعلا في صنع التغيير ورمزا من رموز النظام ومن الأصفياء والمحظوظين، فالانحدار من العائلات الراقية يحسم بدقة مسألة الصعود إلى فوق، بل إن هذا العامل يظل متقدما في الدرجة على عامل الكفاءة التي لا تعد هدفا للسلطة، وإنما مجرد وسيلة للتنافس حولها، الشيء الذي جعل هذه العائلات تعي باكرا أن المرور السهل نحو دوائر السلطة يكون عبر الانخراط في الشبكات العلائقية الكبرى، أي عبر إبرام صفقات مصاهرة ناجحة هكذا يمكن أن نتساءل إن كانت الزبونية هي الواقعة الأولى في الحياة السياسية المغربية، وإلى أي حد مازال الأشخاص أهم من البنيات.

وبما أن المصاهرة تنطوي على تبادلات ثقافية واجتماعية واقتصادية بين فاعلين اجتماعين معينين، فإنها تقتضي استثمارا وجنيا للأرباح واقتساما لها أيضا، بل إن المصاهرة وفقا لهذا المفهوم المرتبط بها جس الحراك الاجتماعي والوصول إلى أبراج مسيري المجتمع ومالكي وسائل الإنتاج

(1)- محمد سلمان، مرجع سابق، ص503.

(2)- عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص27-28.

(3)- هند عروب، «**النخبة المخزنية والملكية: تواطؤ من أجل الدعم والاستمرار**»، مجلة وجهة نظر، العدد 43، شتاء 2010، ص26.

والإكراه فيه تتحول إلى صفقة عائلية تنطبق عليها قواعد وإكراهات السوق، بما تعنيه من فوائد وأرباح وخسارات.

وهكذا نجد أن الوزير الفلاني ما كان له أن يكون وزيرا أو أن يحلم قط ببلوغ هذا المنصب لولا زواجه الميمون من كريمة العائلة الفلانية المالكة للرساميل والمعروفة بعلاقاتها التاريخية مع المخزن، فمن بين 339 رجل سلطة تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 70 سنة ينحدرون من 50 عائلة فاحشة الثراء بالمغرب، فقط 15% منهم هم الذين تزوجوا من خارج الاتحادات العائلية والعرقية، علما بأن 8% من ذات الفئة فضلت الزواج من أجنبيات تحتل فيهن الفرنسيات الحصة الكبرى، وهذا يؤكد أن الزواج بالنسبة للعائلات الراقية لا يخضع لمنطق الصدفة، بل تحدده صفقات المصاهرة وعوائد الروابط الدموية والتي يجب أن تترجم بشكل ملموس في تحصين المواقع وضمان الوصول إلى أعلى مستويات صنع القرار.

إن نظام المصاهرة الرامي إلى دخول «عش الدبابير» تتواصل أثاره أيضا على مستوى الإدارات والحقول الاقتصادية الصغرى، فلكي يحظى الفرد برضا المتحكم في ميزان القوى المحلي، عليه أن يفكر في الزواج من عائلة حتى تنسحب عليه شروط العائلة ويحتمي بمظلتها ويستفيد بالتالي من خيراتها وسلطاتها المتوزعة طولا وعرضا في هذا الحقل المحتمل.[1]

وفضلا عن هذه العناصر والمؤسسات التي تقود نحو النخبة يشكل نظام الهدايا في النسق السوسيوسياسي المغربي آلية مهمة ضمن آليات إنتاج النخب، وذلك بالنظر إلى ما يشير إليه هذا النظام من استعداد تام للإخلاص والعمل بمنطق الشيخ والمريد الذي يفترض فيه دوما أن يقدم القربان تلو الآخر تعبيرا لشيخه عن مزيد من التزلف والخضوع، وعليه يصير تقديم الهدايا إلى صانعي القرار إعلانا مباشرا عن طلب الحماية، والذي يفترض في من يلقي عليه أن يستجيب له وينفذه.

إن نظام الهدايا آلية من آليات الوصول إلى دوائر صنع القرار ينتشر بحدة في الإدارة المغربية عبر مختلف بنياتها المؤسسية وأسلاكها ووظائفها، فتقديم الهدايا هو دليل آخر على تقديم فروض من الطاعة والولاء وعلى الرغبة العارمة في الحراك الاجتماعي والاستفادة من العطف المخزني.

وبالنظر إلى أهمية نظام الهدايا في صياغة الأحداث وبناء الأوضاع، فإن هناك اتجاها دائما نحو شرعنته وتبرير اللجوء إليه، بالارتكان إلى المعطى الديني بدعوى أن «**النبي محمد صلى الله عليه وسلم قد قبل الهدية**».

[1]- عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص31-35.

إن التجذر التاريخي لنظام الهدايا في المجتمع المغربي يجعل منه أسلوبا عاديا وضروريا للوصول إلى دوائر صنع القرار، وكسب رضا الذين هم فوق، كما أن شرعيته الدينية وفقا للمفهوم الجمعي المنحوت له تجعل منه خطوة مباركة ومقبولة اجتماعيا في سياق البحث عن موقع اجتماعي ضمن النخبة المسيرة لحقول النسق المجتمعي.[(1)]

ثانيا: الأحزاب السياسية كآلية لإنتاج النخبة:

مع بداية الأربعينات من القرن الماضي، وبفعل التطورات السياسية المهمة التي عرفها المجتمع المغربي، ظهرت للوجود تنظيمات سياسية خاصة عملت على استقطاب النخبة الوطنية وتكوينها وتعبئتها من أجل المطالبة والحصول على الاستقلال في البداية، ومن أجل تسيير شؤون البلاد فيما بعد، وبذلك أصبحت الأحزاب السياسية المغربية أكبر مدرسة لتكوين النخبة[(2)].

فالأحزاب السياسية تعتبر مدرسة للتنشئة السياسية وجهاز للعمل السياسي وخزانا يمد الدولة بالأطر البشرية والمرتكزات النظرية والفكرية الكفيلة بتحديد وتفعيل المشاريع التي تسعى إلى الارتقاء بالشأن العام إلى مراتب متقدمة[(3)]، هذا ما نصت عليه المادة رقم 02 من القانون الرقم 04 و 36 على أن الأحزاب السياسية «تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، وهي بهذه الصفة تساهم في نشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة، وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية، وتنشيط الحقل السياسي».[(4)]

في الطريق المؤدية إلى قشدة المجتمع تلوح المؤسسة الحزبية كأحد المعابر المهمة التي تقود من غير شك نحو صالونات النخبة، ونحو كعكة المخزن، فكثيرة هي الأسماء، التي لم تكن شيئا يذكر، ولم تكن تحلم يوما بكرسي الوزارة أو إدارة المؤسسات الكبرى حتى صارت تساهم في صنع القرار وتوجيه السياسات العامة[(5)]، فالأحزاب المغربية هي قبل كل شيء عبارة عن مراكز سلطة تتجسد في مجموعة من الأطر الذين يقتسمون دواليب الهرمية الحزبية من أمانه عامة ومكتب سياسي ولجنة مركزية واعتبارا لذلك فإن ذات المراكز تظل أكثر مناعة تجاه عمليات الاختراق، ويصير بذلك الوصول إلى القمة محكوما بعدد من الولاءات والتضحيات والتحالفات والخصومات ،

---

(1)- نفس المرجع، ص38-41.

(2)- حسن قرنفل، مرجع سابق، ص177.

(3)- زين العابدين حمزاوي، «**الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**» ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16 خريف 2007، ص112.

(4)- محمد منار، «**تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها حالة المغرب**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، افريل 2011، ص68.

(5)- عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص69.

خصوصا وأن الوصول إلى أعلى الهرم الحزبي يفتح الطريق مباشرة نحو إمكانيات الاستوزار وصنع القرار.

ففي "قبائلنا الحزبية" تشتغل بفعالية مذهلة آلة صناعة الأصنام والرموز والشهداء والقادة والشخصيات الكاريزمية، فمن يريد أن نصنع منه بطلا ونجما يكون له ذلك في زمن قياسي، ومن نريد أن نمحو أثاره من على الأرض، يكون له صقور الحزب وحمائمه أيضا بالمرصاد وفي أسرع الأوقات، فاعتبارا للحسابات المصالحية تعمد "القبيلة /الزاوية" الحزبية إلى تحويل فلان من كائن ظلي إلى كائن ضوئي تلهث وراءه الآلة الإعلامية لتظفر منه بتصريح ما حيال ما يجري، وتجعل منه أيضا مناضلا استثنائيا تسيير بذكره الركبان، وكأن التاريخ لم ينجب سواه، وبالمقابل تشتغل هذه المقاولات بمنطق "حارس البوابة" اتجاه من يتعارض مع مصالحها واختياراتها، ولنتذكر هنا بالضبط كيف استطاعت الأحزاب في المغرب أن تصنع وتفرخ أسماء عديدة "حطت من عل" في زمن السقوط بالمظلات وأوصلتها بدفعة المخزن وتوافر الشروط الأخرى إلى "الفوق"، ونتذكر جيدا كيف تشتغل صحافة الحزب وكيف تغدق بالصور والمساحات والكتابات الخشبية على فلان الذي يراد له أن يكون مسؤولا في المستقبل؟ كيف تهيأ له الظروف ويصير وجها مألوفا بواسطة الماركوتنيغ السياسي؟ وكيف تطلق الإشارات حوله في اتجاه المخزن المدبر الأول للشأن العام، حتى يلتقطها ويجود على هذا البطل المستقبلي بوظيفة حساسة تجعله من آل الذين هم فوق؟!.

وبسبب انضباطها لهذه الخلفية التقليدية في صناعة النخب فقد ظلت الأحزاب المغربية عبارة عن "زوايا" تضم مجموعة من "المريدين" الذين يتداولون "أذكار" شيخهم و"أدعية" خلفائه ومقدميه، ومن ثمة يمكن تفسير تلك الهالة "التقديسية" التي يحيط بها مناضلو الأحزاب "سادتهم" وزعمائهم، وكذا الطريقة التي تتم من خلالها ترقية الأطر، فتزكية الأعضاء ومدى التقرب من القياديين وخاصة رئيس الحزب هي التي تحدد المسار والمستقبل الحزبي والسياسي لهؤلاء الأعضاء.

ولأن المخزن يهفو دوما إلى اختراق مختلف الهياكل المجتمعية أملا في الحفاظ على وضع "الستاتيكو"، فإنه يهرع إلى تدجين الأحزاب عبر احتواء نخبها والإغداق عليها بالمناصب والمصالح اتقاء "معارضتها" المحتملة، فالمخزن المغربي يتقاسم والأنظمة السياسية الشرقية الرغبة الجامحة في النفاذ إلى داخل المجتمع والإصغاء عن قرب إلى نبضاته، ومن أجل ذلك يتم تمثيل جميع شرائح المجتمع في تشكيلات النخب، وبالطبع فالمقاولة السياسية تكون من أبرز الجهات التي تتوجه إليها أنظار المخزن، وهو ما يجعل الفاعل السياسي يدخل في تنافس شرس من أجل احتلال موقع متقدم في الحزب حتى يصير منظورا من قبل القصر.[1]

---

[1]- نفس المرجع، ص36-38.

وضمن هذا السياق، تعيش الأحزاب السياسية المغربية أزمة حقيقية على مستوى تدبير اختلافاتها الداخلية ووظائفها الاجتماعية والسياسية، فالديمقراطية الداخلية تصبح بدون جدوى كلما تم الاقتراب من مراكز القرار داخل الهياكل الرئيسية للحزب، حيث يفرض أسلوب التزكية والتعيين نفسه بقوة، ويسود منطق الوراثة في بناء الشرعية السياسية، بالشكل الذي يكرس «شخصنة» هذه الهيئات ويحول دون تجددها، حيث تؤكد مجموعة من المحطات في تاريخ مغرب، ما بعد الاستقلال أن النظام السياسي – الذي يتميز عادة بقدرة هائلة على احتواء أو إقصاء المشاريع المضادة- وفي سبيل تحقيق نوع من التوازن للمؤسسة الملكية داخل الحقل السياسي المغربي اتجه إلى إضعاف هذه الأحزاب، تارة بتشكيل أحزاب «إدارية منافسة» أو جمعيات مدنية تنافس الأحزاب على مستوى تدبير الشؤون المحلية، أو بالعمل على خلق ظروف تؤدي إلى انشقاق هذه الأحزاب، وتارة أخرى باحتوائها وإدماجها، عبر تمكين أعضائها من مناصب هامة، أو عبر ممارسة التهميش والإقصاء وبخاصة في مواجهة النخب الحزبية التي يصعب تطويعها بالشكل الذي يحول دون بلورة مشاريعها واقتراحاتها.[(1)]

ثالثا: الجيش والنخبة الحاكمة:

الجيش تعريفا، مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، القضاء أو رئاسة الدولة في النظام الجمهوري الديمقراطي وفي النظام الملكي الدستوري أو البرلماني، ومعنى ذلك أن مؤسسة الجيش نصاب مستقل في الكيان السياسي، ومحايد في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع، لا يمكن أن يدرك هذا الوضع الاعتباري للجيش في الدولة الحديثة – بوصفه نصابا مستقلا ومحايدا ومتعاليا على تناقضات البنية الاجتماعية والصراعات في الحقل السياسي- إلا متى أمكن إدراك الفارق بين الدولة والسلطة ووعي التمايز النظري بين المفهومين.[(2)]

ففي المغرب لعبت القوات المسلحة الملكية التي أنشأت في ماي 1956 تحت الإشراف المباشر لولي العهد آنذاك مولاي الحسن، ثلاث وظائف أساسية في حياة المغرب المستقل، الدفاع عن الوحدة الترابية للدولة وحماية المؤسسات السياسية ضد الاضطرابات في المدن، وكأداة في خدمة السياسة الخارجية وبعد ثلاث عقود من الاستقلال تحولت القوات المسلحة لتصبح مجالا خاصا بالعرش وخارجه عن طريق البرلمان، والملك هو الذي يترأس المجلس الأعلى للدفاع

---

(1) - إدريس لكريني، «**تأهيل المؤسسة الحزبية والإصلاح الدستوري** »، القدس العربي، السنة التاسعة عشر، العدد 5808 الأربعاء 6 فيفري 2008، ص18.

(2) - عبد الإله بالقزيز، **السياسة** في **ميزان العلاقة** بين **الجيش والسلطة**، في محمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة** في **الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص15-16.

الوطني وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ويعين شخصيا القادة المشرفين على القيادة العامة للجيش وكذا القادة العسكريين لمختلف المناطق العسكرية.(1)

وعلى غرار النخب السياسية المدنية التي تكون جلها في مدارس الأعيان التي أسستها سلطات الحماية الفرنسية، كثانوية مولاي إدريس، وثانوية مولاي يوسف وثانوية آزرو، فقد شكلت الأكاديمية العسكرية بمكناس المشتل الرئيسي لتكوين النخبة العسكرية المغربية فقد استهدف الماريشال ليوطي من خلال تأسيس هذه الأكاديمية إعادة إنتاج نخب عسكرية تخلف نخب القواد والباشوات والأعيان الذين وظفوا في تهدئة المغرب وإدارته تحت سلطة الحماية.

وبعيد تأسس القوات المسلحة الملكية من طرف المؤسسة الملكية تم تأسيس هذه الأكاديمية في سنة 1956 في مقر قصر الدار البيضاء بمكناس، أسندت لها مهمة تكوين الضباط في مختلف أنواع الأسلحة من مدفعية وبحرية، للحصول بعد ثلاث سنوات على تكوين نظري وتدريب عسكري يتوج بدبلوم الدراسات العليا العسكرية، ولعل هذا الدبلوم هو الذي يميز جل الضباط عن باقي الفئات العسكرية الأخرى، فالحصول على هذه الشهادة العسكرية يؤهل صاحبه، خاصة إذا كان منتميا لأحد العائلات المعروفة للانتماء مستقبلا إلى النخبة العسكرية بالمغرب.(2)

فنخبة النخبة العسكرية تشكلت من الجنرالات منذ مرحلة التأسيس القوات المسلحة الملكية، فخلال هذه المرحلة برز الجنرالات عبد الحفيظ العلوي وحمو الكتاني وإدريس بن عمر ومحمد بنعيسى، وكلهم كانوا يساهمون في صناعة القرار، وأغلبهم أضطلع بمسؤوليات سياسية علاوة على موقعهم العسكري فزدادو قوة على قوة، وبالتالي تضاعف تأثيرهم في توجيه القرار والاختيارات المعتمدة، وفي الستينات برز الجنرالات لوباريس واشهبار وعبد الحق القادري وعروب وأوقفير والمذبوح وحسني بنسليمان وجملة من الجنرالات الذين أعدموا بعد المحاولة الانقلابية الأولى الفاشلة سنة 1971. (3)

أما نخبة العسكريين الذين شاركوا في حرب الصحراء فتتكون أساسا من الجنرال أحمد الدليمي، عبد العزيز بناني، بوطالب، التريكي، الزياتي، العباسي وآخرون، فقد استمرت هذه النخبة بالإضافة إلى آخرين من أجهزة أخرى في تدبير ملف الصحراء أمنيا واجتماعيا، بل إن أحد مهندسي هذه النخبة وهو الجنرال أحمد الدليمي ظل الماسك الفعلي بجميع خيوط اللعبة الدائرة بالصحراء الغربية إلى حين انتهاء صلاحيته ومجيء إدريس البصري وزير الداخلية الأسبق، فقد

---

(1)- حناتو فاتح، مرجع سابق، ص116.

(2)- محمد شقير، «**خصوصية النخب العسكرية بالمغرب** » ، مجلة وجهة نظر، العدد 43، شتاء 2010، ص37.

(3)- إدريس ولد قابلة، **كيف يتحكم الجنرالات** في **السياسة بالمغرب**؟، موجود في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84513 تاريخ الاطلاع:2011/03/02

كان الدليمي يباشر المفاوضات السرية مع البوليساريو برفقة أحمد رضا كديرة منذ سنة 1977، وقد تمكن مع مطلع الثمانينات من بناء الجدار الأمني لحماية المغرب من هجومات البوليساريو التي كانت أكثر من عسيرة خصوصا عند محاصرة ميناء العيون وتخريب منشآت نقل الفوسفات من بوكراع لأكثر من مرة، أما النخبة العسكرية الخارجة للتو من ظل أركان الحرب والدفاع الوطني إلى بؤرة الأضواء، فيمثلها الجنرال حميدوا والعنيكري، الذي تمكن من تجذير مكانته في المشهد السوسيوسياسي العام، والجنرال الحرشي الذي ترك منصب المخابرات العسكرية لصالح محمد ياسين المنصوري أحد أصدقاء الملك محمد السادس خلال مرحلة الدراسة، وبلبشير والعولة وآخرون بدؤوا يتحررون من طابع السرية الذي يميز المؤسسة العسكرية.

ونصل أخيرا إلى النخبة التي تميل إلى التغيير والانفتاح، وتمتلك هامشا أكبر من الجرأة، والتي بدأت تعلن عن نفسها خلال السنوات القليلة الماضية، وهي في مجملها تتكون من الشباب الذين طوروا تجاربهم عبر الاحتكاك مع الجيلين الأول والثاني في حرب الصحراء وكذلك عبر البعثات الدراسية التي استفادوا منها.[1]

يعتبر القرب من الملك من أهم الخاصيات التي تميز النخبة العسكرية بالمغرب، إذ يعتبر هذا الأخير، ليس بوصفه أميرا للمؤمنين، بل كقائدا أعلى للقوات المسلحة الملكية هو المتحكم الأساسي في تحديد وتصنيف مكونات النخبة العسكرية.

إذ أن الأمر في نظام الحكم في المغرب لا يقتصر على سمو الرتب العسكرية، ووصول الضباط إلى أعلى المراتب العليا في الجيش بل في مدى الحضوة التي يتمتع بها هؤلاء الضباط. وبالتالي فإن القرب من الملك وفق المنظومة السياسية، يكتسي دورا أساسيا في اكتساب شخصيات عسكرية معينة لسلطة خاصة تتحدد حسب درجة قربها من الملك، الذي يمكن تصنيفه إلى نوعين:

- القرابة من الملك: سواء من خلال الرابطة العائلية من إخوان، وأخوات، حيث يمكن اعتبار الأميرة للامريم ابنة الملك الراحل وأخت الملك الحالي، بترؤسها لجمعية الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية، وكذا الأمير مولاي رشيد ابن الملك الراحل وأخوا الملك الحالي، ضمن النخبة العسكرية ولعل ما يجسد ذلك هي الترقيات العسكرية التي يتمتعان بها، إذ تمت ترقية الأميرة للا مريم في 31 يوليو 2003 إلى رتبة كولونيل ماجور، في حين رقي الأمير مولاي رشيد الذي تلقى تكوين في سلاح البحرية الملكية إلى رتبة جنرال دوبريكاد في 31 يوليو 2000، فبهذه الصفات العسكرية عادة ما تقوم الأميرة للا مريم، والأمير مولاي رشيد بالاختلاط بالنخبة العسكرية وترؤس الاحتفالات التي تقام بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس القوات المسلحة الملكية، أو الحضور إلى جانب الملك خلال مراسيم تخرج الأفواج العسكرية.

---

[1]- عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص234-244.

- القرب من الملك: سواء من خلال الرابطة الدراسية، أو الشخصية، أو من خلال الاشتغال مع الملك، فالديوان الملكي عادة ما يجمع كل الشخصيات العسكرية المقربة من الملك، فالجنرال محمد المذبوح (كان من أقرب كبار الضباط السامين إلى الملك الراحل الحسن الثاني، كان يستطيع الدخول إلى القصر الملكي بسهولة)، بالإضافة إلى أنه كان يحظى بثقة الملك، (فابتداء من 1960 أصبح المذبوح ضمن المقربين إلى القصر الملكي ومن المقربين من الملك حسن الثاني، حيث عينه مديرا للديوان ومساعده قبل أن يتولى الوزارة العسكرية)، أما الجنرال محمد أوفقير، فقد كانت تربطه بالملك الراحل الحسن الثاني علاقة شبه عائلية، حيث أن ابنته الكبرى مليكة أوفقير قد تربت بالقصر الملكي إلى جانب الأميرة للأمينة الابنة الأثيرة لدى الملك محمد الخامس، بالإضافة إلى أن المهام والمسؤوليات الأمنية التي كان مكلفا بها سواء على الصعيد الأمني، والعسكري كانت تخول له التعامل مباشرة مع الملك.[1]

لقد أصبح الجيش في ظل الأحداث التي عرفها المغرب في مركز السلطة، إنه يحافظ على النظام الداخلي بمحاربة الاضطرابات والانتفاضات في المدن والقرى، أما الأحزاب السياسية والنقابات التي تشغل الفضاء السياسي، فقد ضعفت تدريجيا بسبب القمع المرفق بإغراء نخبها واستيعابها وطرق انتقائها، وهذا كله يزيد من قوة وحضورية السلطة المجتمعية لفائدة الجيش، فلقد احتفظ كبار القادة العسكريين المحليين في أغلب الدول بقدر كبير من السلطة العسكرية، علاوة على هذا كانت قوة المركز السياسي تعتمد بشكل شبه مباشر على التهديد بالعنف، ولم يكن المركز عادة يملك وسيلة لفرض الطاعة على رعاياه إلا عن طريق استعراض القوة، وبالطبع فالمؤسسة العسكرية هي المؤهلة أكثر لانجاز مثل هذه المهام.

لقد بدا واضحا منذ بداية التكريس القانوني والتنظيمي لمؤسسة الجيش، وأساسا بالنسبة لنخبه المسيرة، أن مجال الاشتغال الخاص بدوائره وامتداداته المجتمعية يتجاوز حدود الثكنات والقيادات العسكرية على مجموع النسق السياسي، وهو ما يدل على حقيقة السلط التي يحوزها الجيش ومكانته في تدبير وصنع القرار، بل إن أكثر المؤسسات والمهام التصاقا بالمدنيين تحظى بالإشراف والتوجه المباشر للنخبة العسكرية فالانتخابات وما تستوجب من تقطيع للدوائر وتنظيم لها يكون تحت أنظار الجيش خصوصا في العالم القروي الذي يظل دوما من اختصاص الدرك الملكي الذي يديره الجنرال أركان حرب حسني بن سليمان صاحب أعلى رتبة ضمن النخبة العسكرية بالمغرب، والذي يشرف أيضا على تسيير دواليب الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، في تأشير قوي على أن النخبة العسكرية تكتسح جميع التضاريس المجتمعية، بما فيها تلك التي تبدو من اختصاص المدنيين والسياسيين على وجه التحديد، فذات النخبة تتوزع أنشطتها غير العسكرية على جملة من الحقول

[1]- محمد شقير، مرجع سابق، ص39.

الاقتصادية والرياضية والاجتماعية، بل أنها تمسك أيضا بزمام الحقل السياسي ولا تمنع نفسها من توجيه المجتمع المدني وتحديد ملامح النخب المؤهلة للالتحاق بالصالونات العليا، ذلك أنها تساهم بقسط وافر في صناعة القرار وفي صياغة المستقبل العام للبلاد، اعتبارا لكونها تمسك بكافة خيوط اللعبة تبعا لحجم السلط التي جذرتها لفائدتها منذ البدء.[1]

خلاصة الفصل الثاني:

- النخبة الحاكمة في المغرب هي مجموعة من الأقليات الإستراتيجية الذين يستطيعون لأسباب مختلفة أن يؤثروا على سلطة القرار على المستوى الوطني كما يستطيعون التدخل في عملية توزيع منافع الدولة وفرض مطالبهم.

- أهم عنصر في النخبة الحاكمة في المغرب هوالملك والذي يستمد شرعيته من نسبه الشريف وهو يتولى مهمة ثلاثية، دينية وقومية وسياسية، فهو يملك ويحكم في نفس الوقت وليس مثل الملك في الملكيات الدستورية يملك ولا يحكم.

- سلطات الملك محددة دستوريا حيث عملت المؤسسة الملكية على إضفاء طابع القانونية على صلاحيات الملك بتدوينها في أول دستور للمملكة المغربية بعد الاستقلال لكن بصفة يستطيع الملك تأويل هذه الصلاحيات وفق مفهومه هو .

- ما يميز النخبة الحاكمة في المغرب عن غيرها من النخب الحاكمة في الدول العربية خاصة ذات الحكم الملكي مثل دول الخليج التي تحكمها اسر بعينها هو تعدد مستوياتها وهذا راجع إلى أن الحركة الوطنية التي ناضلت من أجل الاستقلال إلى جانب المؤسسة الملكية طالبت بحقها في المشاركة في السلطة بعد الاستقلال مما جعل من المؤسسة الملكية الاعتراف بالتعددية الحزبية والسماح بإنشاء الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات وتأسيس البرلمان وتكوين الحكومة هذا ما نص عليه أول دستور للمملكة المغربية بعد الاستقلال أي اعتماد ملكية دستورية و النظام البرلماني على الأقل من الناحية الرسمية الدستورية.

- الحكومة في المغرب تخضع للتعيين الذي يتمتع به الملك، فالوزراء الذين شكلوا الحكومات المتعاقبة ليس دائما ينتمون إلى الأحزاب الفائزة في الانتخابات فمنهم من ينتمي ومنهم التقنوقراط.

- أكثرية الأحزاب السياسية سواء كانت معارضة أو غير معارضة آمنت بالعمل السياسي في ظل النظام الملكي وشاركت في الحكومة والبرلمان، فالدستور المغربي يشير إلى لفظ الحكومة وليس إلى لفظ السلطة التنفيذية الذي يظل على رأسها الملك.

- بالنسبة للخلفية الاجتماعية والجغرافية للنخبة الحاكمة في المغرب، شكلت البرجوازية الحضرية ومدن فاس ومكناس والرباط وسلا ومراكش المركز الأول للنخبة الحاكمة في المغرب

[1]- عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص253-255.

لكن بعد مرور 3 عقود بعد الاستقلال تغير الأمر خاصة بعد انتشار التعليم في العالم القروي فأصبح بإمكان أهل القرى تولي مناصب مهمة في البلاد.

- أما بالنسبة لطرق وآليات إنتاج النخبة فيشكل المخزن بحضوره القوي في المشهد المجتمعي والذي يتجسد واقعيا عبر الاختراق المتواصل لكافة بنيات الحقل الاجتماعي، وكذا من خلال التوجيه والصوغ الدائم للأنساق والعلائق المؤسسية في الاتجاه الذي يخدم وجوده ويجذر مكانته عموما بالنظر إلى ذلك كله يصير للمخزن دور فاعل في صناعة النخبة وتحديد ملامح وحدود قشدة المجتمع، وعليه فإن الدخول إلى عوالم صناعة القرار يستلزم دفعة مخزنية.

- كذلك الأحزاب السياسية تنتج النخبة وفق نظام الولاءات فالمناضلين في الحزب إذا كان هدفهم الوصول إلى النخبة الحاكمة يجب أن يقدموا فروض الطاعة والتقرب من زعيم الحزب الذي لا تنتهي ولاية زعامته إلا بالموت بمعنى آخر غياب الديمقراطية داخل الأحزاب لذلك يلجأ أعضاء الحزب والمنخرطين فيه إلى طرق ملتوية من أجل الوصول إلى القمة.

- النخبة العسكرية بالمغرب تتمتع بخصوصية نوعية تنسجم مع طبيعة نظام الحكم بالمغرب، إذ على الرغم من قلة عدد الكولونيلات والجنرالات بمختلف رتبهم، فإن ذلك لا يؤهلهم لأن يندمجوا ضمن النخبة العسكرية إلا بعدما تتوفر فيهم خصائص معينة يعتبرها القصر ضرورية لهذا الاندماج النخبوي، فالمعايير المخزنية من ولاء وثقة ووفاء، وتفاني في الخدمة، وانتماء عائلي هي التي تحدد ترقية كبار الضباط السامين، وتحسم بعد ذلك في مدى إدماج أو إقصاء هؤلاء الضباط في النخبة العسكرية.

الفصل الثالث: النخبة الحاكمة وطبيعة التحول الديمقراطي في المغرب قطيعة أم استمرار(1996- 2010).

هذا الفصل يحتوي ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: السياق التاريخي للتحول الديمقراطي في المغرب.

المبحث الثاني: المؤسسة الملكية وإدارة مرحلة انتقال السلطة.

المبحث الثالث: طبيعة التحول الديمقراطي في عهد الملك محمد السادس.

الفصل الثالث: النخبة الحاكمة وطبيعة التحول الديمقراطي في المغرب قطيعة أم استمرار(1996- 2010).

إذا كانت النهضة هي الوعي بالتأخر والدعوة إلى تخطيه، فإن الإصلاح هو الوعي بالخلل الذي يعتري مجتمعا ما وبالفساد الذي يستشري فيه، والعمل على تجاوزه. ومعلوم أن للمسألة الإصلاحية أهمية خاصة في التاريخ الحديث للمغرب، بل ويصعب كتابة تاريخ هذا البلد دون إدخال الهاجس الدائم في فكر النخب التي تعاقبت عليه، سواء اتّخذت هذه النخبة من التقليد مرجعا لها، أو خرجت من رحم الدولة المخزنية، أو نهلت أفكارها من المصادر الأوروبية مع اختلاف انتماءاتها ومقاصدها، فالداعية للإصلاح هو من يرفض الواقع الفاسد، ويدعو إلى تقويم الخلل الذي قد يحمل معه بذور تفكك الجماعة الوطنية، أو عناصر التهديد بالفتنة.

إن الحديث عن مسألة التحول الديمقراطي ليست بالمسألة الحديثة النشأة في تاريخ المغرب المعاصر، فقد ارتفعت مع بداية القرن العشرين أصوات لمفكرين إصلاحيين تدعو إلى ضرورة القيام بإصلاحات دستورية وسياسية بغية دمقرطة المجتمع المغربي، وإذا كانت هذه المطالب الإصلاحية لم يكتب لها النجاح لأسباب متعددة،فإن نظيرتها في مغرب التسعينات من القرن الماضي قد رأت النور بل تمت الاستجابة إلى الكثير منها، حيث شهد المغرب مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية والمبادرات عكسها صدور عدد من التشريعات وإحداث مجموعة من المؤسسات مما يدل على بداية التحول نحو الديمقراطية.

المبحث الأول: السياق التاريخي للتحول الديمقراطي في المغرب.

أولا: الإرهاصات الأولى لملامسة المسألة الديمقراطية في المغرب.

عاش المغرب على إيقاع صراعات مريرة بين تيارات الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، وذلك بعد حصوله على الاستقلال، وقد كان هذا الصراع بين خيارين سياسيين، خيار المؤسسة الملكية القائم على أساس ملكية تستمد مشروعيتها من الدين ومن التجربة التاريخية، وخيار الحركة الوطنية، القائم على أساس ملكية تستمد مشروعيتها من الخيار الديمقراطي الذي يمنح السلطة للشعب يمارسها عبر مؤسسات ديمقراطية[1]، ومع أن النصف الثاني من الخمسينات من القرن الماضي لم يشهد اتجاها واضحا نحو وضع دستور للبلاد، وإجراء انتخابات، وإقامة مؤسسات تمثيلية، إلا أنّه لم يخلُ من إشارات سياسية قوية دالة على الرغبة الجماعية (رغبة المؤسسة الملكية، والحركة الوطنية، والشعب) في ذلك، ولعل من أقوى وأبلغ تلك الإشارات تشكيل «المجلس الوطني

---

(1)- إدريس جنداوي، **الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية**، موجود في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=260767 **تاريخ الاطلاع:2011/06/02**

الاستشاري» وإسناد رئاسة الحكومة إلى أحد رموز المعارضة والحركة الوطنية «عبد الله إبراهيم» في العام 1958م.[1]

حيث عرفت الحياة السياسية منذ البداية إلى العقد الأخير من القرن الماضي، فكرتين أساسيتين تزاحمتا على الخطاب السياسي للفاعلين، سواء كانوا في السلطة أو في المعارضة هاتان الفكرتان هما، فكرة الاندماج السياسي، التي تبنتها السلطة المركزية، وفكرة مدرسة التبعية، التي تبنتها قوى اليسار المغربي في مختلف تياراته. فبالنسبة للسلطة السياسية المسيطرة، كانت تتبنى فكرة الاندماج التي تعني بالأساس العمل على تقوية السلطة المركزية من خلال منع ظهور فاعلين سياسيين مستقلين عنها، وتبنى نهج سلطوي (autoritaire)، يسعى إلى تحقيق سيطرة كاملة على مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية، وبناء مجتمع على مقاس المصالح الاقتصادية والسياسية لفئات النخبة الحاكمة المنفردة بالجاه والمال، واستندت السلطة السياسية في تكريسها لهذا النهج السلطوي، على لغة سياسية محافظة، هي عبارة عن خليط من المقولات. فالخصوصية كانت تعني أن المجتمع المغربي منفرد، في ثقافة وتاريخية، عن باقي المجتمعات الأخرى، وأن طبيعة السلطة السياسية السلطوية، وما يترب عنها من حياة سياسية منغلقة إلى منعدمة، هي النهج الوحيد الملائم للمجتمع المغربي، بحكم أنّها سلطة نابعة حسب إدعائها من صميم خصوصياته. أما الليبرالية، فهي المآل الذي سوف يصل إليه المجتمع المغربي، وفق خصوصيته، وهي الطريق الوحيد الممكن، تماشيا مع النموذج الغربي الرأسمالي، للخروج من حالة التخلف، التي ما هي سوى مرحلة عابرة، سوف يتم تجاوزها إلى ما هو أرقى. وكأن المجتمع المغربي، في هذه المرحلة. طفل صغير ينتظر مرحلة النضج والرشد، ليصبح متقدما وفي مصاف الدول الكبرى المصنعة فقط عليه أن يذعن لقرار السلطة المركزية دون أية مقاومة.

هكذا فرض النهج السلطوي على المجتمع المغربي نهجا وحيدا، هو الاندماج في منظومته وتحت سيطرة منطقه السياسي الأحادي الذي يسلم بانغلاق هذه المنظومة على أية حركية اجتماعية. وأمام هذا النهج المفروض من قبل منظومة سياسية، حصرت مهمتها في السيطرة على المجتمع، سادت عند الفاعلين السياسيين والاجتماعيين المعارضين فكرة مغايرة، تأخذ مرجعتها من نظرية التبعية الاقتصادية المعروفة، مفادها أن النظام السياسي القائم لا يتمتع بأي استقلالية اتجاه المراكز الرأسمالية الغربية، سواء سياسيا أو اقتصاديا، وأن الفعل السياسي الوحيد الممكن، داخل حياة سياسية مغلقة وممركزة على نهج سلطوي هو الفعل الثوري القاضي بتغير الاقتصاد والسياسة والثقافة تغييرا جذريا نحو الاشتراكية، كمآل وحيد لسيرورة المجتمع المغربي، في هذه المرحلة: مرحلة "الانتقال نحو الاشتراكية". وكانت فكرة التبعية هذه، وانعكاساتها السياسية، تجد الأخرى، ما

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، في **تكون المال السياسي الحديث** في **المغرب: محاولة** في **التحقيب،** في ابتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية** في **الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م، ص194.

يدعمها داخل الوضع الدولي للحرب الباردة، وداخل إيديولوجية حركات التحرر العالمية، التي كانت تنتسب لها قوى المعارضة اليسارية المغربية. وجاءت اللغة السياسية لهذه القوى، هي كذلك مستندة على مقولتين اثنتين: الخصوصية والاشتراكية. فالخصوصية في هذه اللغة الثورية، تعني بالأساس الاقتصاد المغربي، وطبيعة تشكل الإنتاج الرأسمالي داخله، الذي يمنع ظهور أي شكل من أشكال الليبرالية، كما عرفتها المجتمعات الغربية، بفعل غياب برجوازية مغربية تتمتع باستقلال اقتصادي، مما يستدعى مقولة الاشتراكية، كحل وحيد ممكن للتخلف المغربي. هكذا فأمام نهج الاندماج والمحافظة، الذي فرضته السلطة المركزية، ينصب نهج القطيعة والثورة الذي تبنته قوى سياسية يسارية كإمكانية وحيدة للتغيير.[1]

وقد ظهر هذا الصراع منذ البداية في علاقة حزب الاستقلال مع المؤسسة الملكية، فيما رفض الملك محمد الخامس مفهوم الملكية الدستورية في نص وثيقة المطالبة بالاستقلال (11 يناير 1944) فرغم إشارة الوثيقة لأول مرة إلى السلطان على أنّه (ملك)، فإن الوثيقة لم تشير إلى الملكية الدستورية، بل اكتفت بمطالبة الملك محمد الخامس بإقامة نظام شبيه بأنظمة الحكم في المشرق العربي، وقد كان تحفظ الملك الخامس حول مفهوم الملكية الدستورية راجعا بالأساس إلى كون هذا المفهوم بدا مطلبا ثوريا من الناحية السياسية، يصعب قبوله بسهولة من قبل شخصيات نافذة في المخزن.[2]

هذا الصراع أدى بالمجتمع المغربي أن يعيش على طرفي نقيض: فهناك أزمة اقتصادية اجتماعية حادة من جانب لم تستطع السلطة المركزية حلها، وهناك من جانب أخر، ضعف فعل هذا المجتمع لتغيير وضعه وتاريخيته والخروج إلى دينامية جديدة نتيجة تبني اليسار لإستراتيجية ثورية لا تتوفر على أساس اجتماعي يحولها إلى واقع مادي، وهناك من جانب أخر انتشار الوعي الاجتماعي بالأزمة الاقتصادية والسياسية في أوساط عموم الشعب المغربي. هذا الوضع الداخلي (إلى جانب العوامل الخارجية)، هو الذي فرض على الفاعلين السياسيين، بما فيهم السلطة المركزية، أن يفكروا في مبادئ جديدة للحياة السياسية تمكن من تحقيق تغيرات على الاقتصاد كما على المجتمع، والخروج من الأزمة التي تهدد الجميع، وخاصة الذين لهم ما يخسرون. وجاءت فكرة الديمقراطية كحل وحيد وكصحوة جديدة للنخبة السياسية المغربية، تمكن من تجاوز أزمة اندماج اجتماعية تنذر بسكتة قلبية بتعبير الملك الراحل الحسن الثاني، للمنظومة السياسية إن هي لم تقبل التحول والانفتاح. فلا السلطة المركزية قادرة وحدها على تجاوز الأزمة، ولا هي قادرة على الاستمرار بالنهج السلطوي. و لا النخبة السياسية اليسارية قادرة بدورها على تحقيق الفعل الثوري

---

[1] محسن لحسن خوخو، **الانتقال الديمقراطي بالمغرب، دراسة سوسيولوجية لتحولات الحياة السياسية المغربية، مقاربة للفهم ومحاولة للتفكير**، موجود في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=65979 تاريخ الاطلاع:2012/03/20

[2] إدريس جندا ري، مرجع سابق.

والتغير الجذري الذي تطمح إليه. وأصبح المجتمع على نار الأزمة يمهد لبروز ردود فعل الأصولية الدينية والثقافية التي تنحو في اتجاه وضع مختلف الفاعلين السياسيين في الحقل السياسي الرسمي خارج المشروعية السياسية.[1]

فالإرهاصات الأولى لملامسة الديمقراطية في المغرب، وإن كانت تعبر عن وعي دستوري وديمقراطي عند قلة من النخبة السياسية، إلاّ أن حافزها ودافعها الأساس لم يأت من طرف ديمقراطيين متشبعين بروح الديمقراطية، ولم يكن تعبيرا عن وضعية مهيأة للإقلاع الديمقراطي، بل كانت بفعل الضرورة، وتنطبق عليها صفة (ديمقراطية من دون ديموقراطين).

فالاهتمام بالمسألة الدستورية مبكرا ووجود أحزاب سياسية منذ ثلاثينات القرن الماضي ثم رفع المؤسسة الملكية لراية الملكية الدستورية مباشرة بعد الاستقلال، لا يدلل بالضرورة على وجود نضج سياسي ديمقراطي، عند النخبة السياسية المغربية بقدر ما هو إحساس من هذه النخبة ومن المؤسسة الملكية بأن الديمقراطية، بما هي نظام للحكم يقوم على اعتراف القوى المتنافسة على السلطة بعضها ببعض والاتفاق على الحلول الوسط، أفضل شكل للحكم يمكنه أن يهيئ أرضية للتعايش ما بين قوى سياسية قوية كل منها تتوفر على قدر من الشرعية: المؤسسة الملكية ذات الشرعية التاريخية والدينية من جانب، والحركة الوطنية ذات الشرعية التحريرية الثورية من جانب أخر، أي أنها في بدايتها كانت ديمقراطية فرضتها الضرورة الملحة، لا الوعي الديمقراطي.[2]

ثانيا: مراحل التحول الديمقراطي في المغرب من الاستقلال إلى المراجعة الدستورية 1992.

المرحلة الأولى: من الاستقلال إلى الإعلان عن أول دستور 1962م.

إن أهمية هذه المرحلة تتمثل في كونها ستحدد معالم الحياة السياسية في مغرب ما بعد الاستقلال، إذ أن الصراعات المتعددة الأطراف والمواجهات والأحداث التي ميزت هذه المرحلة ستؤول إلى الحسم في كثير من الاختيارات والأسس. ولعل أهم القضايا التي كانت تستوجب الحسم ترتبط بطبيعة النظام السياسي لمرحلة ما بعد الاستقلال، وهو الأمر الذي تم حسمه لصالح نظام ملكي سيأخذ توجها دستوريا فيما بعد.

كم تم الحسم في طبيعة النظام الحزبي حيث تم تكريس التعددية الحزبية أو الانتقال بها من تعددية واقعية إلى تعددية قانونية، بعد محاولات جدية لحزب الاستقلال لإقامة نظام الحزب الوحيد وإقصاء باقي التشكيلات الحزبية التي وجدت خلال مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال أو في السنوات الأولى للاستقلال. وهذه التعددية كانت إحدى المقومات الأساسية التي سهلت عملية دخول معترك الحياة الديمقراطية، إذ ستصبح هذه الأخيرة اختيارا استراتيجيا ستتوافق حوله مختلف الأطراف السياسية.

---

(1) محسن لحسن خوخو، مرجع سابق.

(2) إبراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب**، مرجع سابق، ص90.

إن الصراع السياسي الذي ميز هذه المرحلة مكن من الحسم في موقع كل طرف في النسق السياسي المغربي. وخرجت المؤسسة الملكية من خلاله كمؤسسة محورية وفعالة تسود وتحكم، في حين تراجع موقع حزب الاستقلال كفاعل أراد احتكار الشرعية النضالية، وذلك بفعل انشقاقاته من جهة وصعود أحزاب سياسية أخرى تزاحمه العمل التأطيري والتنظيمي من جهة ثانية.[1]

ففي هذه المرحلة أسس الملك محمد الخامس، جمعية وطنية استشارية تتكون من 78 عضوا، ضمت أعضاء الحركة الوطنية، بما فيهم التنظيم القوي، حزب الاستقلال، تفاديا لمواجهته، ومن ثمة العمل على بلورة القواعد الدستورية والقانونية. وتوج ذلك بتشكيل حكومة عبد الله إبراهيم لوضع النصوص القانونية بما يتلاءم ودور الملكية التقليدية، وتحديد الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تصريف مشاريع لإنجازها، وبالتالي بناء الذات الوطنية للمغرب المستقل.

حدث كل ذلك في ظل التناقضات التي تعتمد وسط الساحة الوطنية سياسيا وأيديولوجيا وانشقاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ذي التوجه اليساري الجذري عن حزب الاستقـــــلال - وللقصر قسط في حدوث ذلك- ليأخذ الصراع مسارا آخر، كما يؤكد الدكتور عبد الله ساعف، حيث إن «الهاجس الذي كان يحرك الأطراف المتصارعة، بما فيهم الدولة، هو السيطرة على المجتمع، والتحكم في الأدوات القمعية والأيديولوجية، وطرح بدائل مجتمعية متناقضة».[2]

المرحلة الثانية: من إعلان أول دستور 1962 إلى إعلان حالة الاستثناء 1965م.

أهم ما تم التركيز عليه في هذه المرحلة تمثل في مسطرة وضع الدستور من خلال انتخاب مجلس تأسيسي يعود إليه وضع الدستور قبل إحالته على الاستفتاء الشعبي، إلا أن المؤسسة الملكية حسمت الصراع بوضعها لدستور في ديسمبر 1962 اعتبره الملك الراحل الحسن الثاني ليس انقطاع عن الدولة بل هو فقط تجديد لرابطة البيعة بين الملك والشعب، وذلك في خطابه سنة 1963.[3]

فرغم ما يمكن أن يقال عن هذه الخطوة فإنّها بالفعل أعطت الانطلاقة الفعلية للقطيعة مع النظام التقليدي المخزني وبداية البحث عن صيغ جديدة لنظام سياسي عصري يستمد مبادئه ومؤسساته وآلياته من الأنظمة الديمقراطية الغربية دون أن يتخلى عن تميزه كنظام له جذور تاريخية وأصالة وعراقة متميزين ومؤسسات لها وظائفها الفعالة وذلك تماشيا مع الوضع الذي أصبح عليه المغرب ما بعد الاستقلال الذي أصبح يتميز بتشبع المغاربة ببعض ما تركه المستعمر

---

(1) نفس المرجع، ص107.

(2) عبد الواحد بالقصري، «**إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب**»، المستقبل العربي، السنة 31، العدد 362، أفريل 2009، ص65.

(3) عزيز أدمين، **مسارات الإصلاحات الدستورية بالمغرب**، موجود في:- http://idamine.blogspot.com/2011/06/blog-post_13.html تاريخ الاطلاع:2012/05/22

من ثقافة ومؤسسات وبنيات. وما هو متجذر فيهم من إرث إسلامي وعربي نظم حياتهم لحوالي 13 قرنا، ولعل هذه المزاوجة التي أصبحت سمة أساسية في المجتمع ستظهر بجلاء في الدستور الذي عرض على الاستفتاء حيث الملك التقليدي –أمير المؤمنين- جنبا إلى جنب مع الملك الدستوري – رئيس الدولة- وفي انسجام وتجانس، إضافة إلى مؤسسات عصرية لا قبل للمجتمع المغربي بها خاصة البرلمان الذي كان يتشكل من غرفتين بالإضافة إلى أحزاب سياسية ونقابية أطرت العمل السياسي في المغرب. [1]

وجاءت نتيجة الاستفتاء لفائدة مشروع الدستور بنسبة 97,86 %. وهو ما اعتبرته المؤسسة الملكية تجسيد التعلق بها كنظام للدولة وبرهانا على إيمان الشعب بأن الملكية هي ضمان مستقبله كما كانت كذلك في ماضيه الزاهر وقدم الملك الحسن الثاني هذا الدستور على أنه قبل كل شيء تجديد لعهد صادق وميثاق مقدس ربط دائما الشعب بملكه. [2]

ستفتح الموافقة الشعبية على هذا الدستور المجال للممارسة الفعلية لأدوات الديمقراطية وعلى رأسها الانتخابات، إلاّ أن ذلك حدث في ظل هيمنة المؤسسة الملكية ومن يدور في فلكها، فالنجاح السابق في الاستفتاء لم يكن تعبيرا عن نضج ديمقراطي شعبي حقيقي، ولم يكن تصويتا للديمقراطية بقدر ما كان استفتاء تأكيديا وعلى المؤسسة الملكية، كما أنّه قوى من خصوم قوى المعارضة والتي يسميها محمد عابد الجابري "القوة الثالثة" بزعامة الرجل القوي محمد رضا أكديرة، حيث لم يمر شهر على الاستفتاء حتى جرى تعديل وزاري أقصي بمقتضاه حزب الاستقلال عن مواقع مهمة كانت له في الحكومة، من أهمها وزارة المالية. وتمت تقوية سلطات اكديرة حيث أضيفت له وزارة الاقتصاد بجانب وزارة الداخلية، والتي استمر بها حتى يونيو 1963، الأمر الذي دفع الاستقلاليين إلى الانسحاب من الحكومة « ويبدو أن هذا الدفع بحزب الاستقلال خارج الحكومة كان مقصودا حينها»، حيث ستجري الانتخابات التشريعية المباشرة لمجلس النواب بتاريخ 17 ماي 1963 واقتصر التنافس بين مجموعتين: حزب الاستقلال المتحالف مع غريمه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومجموعة جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، الفديك بزعامة أحمد رضا أكديرة والمكونة من (الحركة الشعبية، الدستوري الديمقراطي، الأحرار المستقلين)، والتي تشكلت قبل شهرين من الانتخابات، مع غياب الحزب الشيوعي المغربي الذي تم حظره سنة 1959 بحكم قضائي.

---

(1) إبراهيم أبراش، **الحياة السياسية في المغرب: تجربة ديمقراطية تستفق الاهتمام**، موجود في:
http://palnation.org/vb/showthread.php?t=188 **تاريخ الاطلاع:**2010/02/14

(2) يونس برادة، **إشكالية المنافسة السياسية في النظام السياسي المغربي**، موجود في:
http://www.aljabriabed.net/n54_01yaounes.htm **تاريخ الاطلاع:**2011/02/26

لم تسفر نتائج هذه الانتخابات عن فوز أي طرف بأغلبية مريحة تسمح لها بالعمل في راحة من شغب المعارضة، حيث حصلت أحزاب المعارضة على 70 مقعدا (الاستقلال 44 مقعدا والاتحاد الوطني 26 مقعدا)، في حين حصلت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية على 74 مقعدا وتشكلت الحكومة في 13 نوفمبر 1963 من الفريق الذي انتصر في الانتخابات ومن أعضاء آخرين برئاسة أحمد باحنيني بصفة وزير أول وأحرضان كوزير للدفاع.[1]

وما يمكن ملاحظته هنا هي طبيعة التحالفات التي أبرمت خلال هذه المرحلة، فرغم النفي الملكي المتوالي لدعمه لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية. فإن مواقف هذه الأخيرة كانت قد اتسمت بالانحياز التام نحو القصر. ولهذا فإن هناك من أعتبر مكونات الجبهة من شخصيات ونخب، خاصة الإقطاعية هي الحليف المناسب للمؤسسة الملكية خلال هذه المرحلة، في حين اتجهت المعارضة إلى التحالف مع الطبقات الشعبية حيث عمل على استيعاب الاتحاد المغربي للشغل كأكبر مركزية نقابية في المغرب إضافة إلى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كنقابة طلابية بدأت ترسم توجهها اليساري في تلك السنوات.[2]

بعد تنظيم أول انتخابات تشريعية عام 1963 والتي شابها الكثير من التزوير وأمام فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، خرج الشارع المغربي في سلسلة مظاهرات في مارس 1965 في الدار البيضاء جاءت لتجسيد أول مواجهة بين الحكم والمجتمع، شهدت هذه المظاهرات قمع واغتيالات من قبل المخابرات المغربية ومنع المعارضة البرلمانية لحزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية وتقديمها لملتمس الرقابة، مما دفع بالمؤسسة الملكية إلى الإعلان عن حالة الاستثناء طبقا للفصل 35 من الدستور، وإرفاقها بحل مؤسسة البرلمان مما جعل الملك يعترف بوجود أزمة حكم وسلطة أدت إلى فرض حالة الاستثناء إلى تعطيل كل المؤسسات وتكثيف الأجهزة القمعية والمحاكماة مع احتدام هذا الصراع واعتبار حالة الاستثناء أزمة سياسية في هذه المرحلة، فرضت على المؤسسة الملكية، إعادة إدماج الحركة الوطنية في اللعبة السياسية مع دستور 1972م ولم تأخذ مداها إلا في سنة 1974م مع الإجماع الوطني.[3]

المرحلة الثالثة: من الإعلان عن حالة الاستثناء 1965م إلى عودة الحياة النيابية 1977م:

لقد تميزت هذه المرحلة بتجميع كل السلطة في يد الملك ومنح سلطات واسعة للديوان الملكي، والذي كان يسيره محمد رضا أكديرة الخصم العنيد لليسار المغربي، وإضعاف دور الحكومة وخاصة الوزير الأول، إذ أن المرحلة بما كان يعتبرها من عدم الثقة والريبة تتطلب من

---

(1) إبراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب**، مرجع سابق، ص114-115.

(2) إبراهيم أبراش، **الحياة السياسية في المغرب: تجربة ديمقراطية تستحق الاهتمام**، مرجع سابق.

(3) حناتو فاتح، مرجع سابق، ص87- 88.

القصر التعامل مع الأمور بقبضة من حديد. وإلى غاية 1970م حيث أعلن العاهل المغربي عن مبادرة لعودة الحياة الديمقراطية.[1]، وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه التقارب مع قوى المعارضة السياسية، ومحاولة إقرار نوع من النظام الديمقراطي على قاعدة الوحدة الوطنية.[2] حيث تم الإعلان عن دستور جديد وإجراء الانتخابات إلاّ أن هذه المحاولة باءت بالفشل للموقف السلبي الذي اتخذته أحزاب المعارضة من هذه المحاولة.

إن الأحداث والوقائع التي طغت على المغرب خلال بداية السبعينات وما قبلها جعلت الأطراف السياسية تعي جيدا خطورة الاستمرار في مواقفها، فقد أدرك العرش خطورة الاعتماد على الجيش أو على أسلوب المواجهة المباشرة مع الشعب أو النكوص عن المسلسل الديمقراطي، ومن جهة أخرى اقتنعت المعارضة بأنّه من الصعب عليها تحقيق مطالبها من خلال المواجهة المسلحة مع النظام وخصوصا وأنّها تعرف تشرذما وتعددا يجعل من المستحيل عليها الاتفاق على برنامج موحد. وهذا ما جر الفرقاء السياسيين للحوار من جديد، إلاّ أن هذا الحوار لم يحصر كل الهوة بين وجهتي النظر المتعارضتين وأن أدى إلى إعلان العاهل المغربي عن مشروع دستور جديد سيعرض على الاستفتاء بتاريخ 01 مارس 1972م، وهو المشروع الذي انتقدته كذلك أحزاب المعارضة المكونة للكتلة الوطنية المشاركة في المؤسسات الدستورية رغم المشاورات التي دشنت بعد الاستفتاء على الدستور، إلاّ أن بروز معطى جديد حتم على الطبقة السياسية المغربية الدخول في العملية الانتخابية، ويتمثل في قضية الوحدة الوطنية التي أثارتها قضية الصحراء الغربية منذ 1974م،[3] والتي أعادت طرفي الحقل السياسي المغربي: المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية إلى جو بيان 11 يناير 1944، وإلى الفكرة نفسها التي حركته وهي الاستقلال التي ستظهر تحت عنوان جديد هو «استكمال الوحدة الترابية» فأحزاب الحركة الوطنية ستنقل منطق التنافس السياسي في مواجهة الملكية من حقل الديمقراطية إلى حقل الوحدة الترابية، الذي سيلج بدوره فضاء المذكرات المعتبرة صيغة للتواصل بين الطرفين، حيث سيقدم حزبا الاتحاد الاشتراكي والاستقلال في سبتمبر 1975 مذكرة إلى الملك الراحل الحسن الثاني يتلمسان من خلالها «اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة المشكلة، بالاعتماد على الطاقات الشعبية وإرادة القوى الوطنية للدخول في حرب تحررية ضد العدو.[4]».

---

(1) إبراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب**، مرجع سابق، ص122.

(2) كمال مجاهدي، «**المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الديمقراطية الاسبانية: نظرة موجزة**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، جوان 2010، ص35.

(3) إبراهيم أبراش، **الحياة السياسية في المغرب، تجربة ديمقراطية تستحق الاهتمام**، مرجع سابق.

(4) محمد أتركين، مرجع سابق، ص143.

إن الانزلاقات التي شابت مسيرة الديمقراطية خلال هذه المرحلة أبانت عن أن الأزمات والمخاطر كلها ناتجة عن غياب الديمقراطية أو فشلها، وعن أن الخيار الديمقراطي هو الخيار الوحيد الكفيل بإعادة الأمور إلى نصابها وتحقيق الاستقرار السياسي فكان لزاما على الطبقة السياسية المغربية أن تعي كون الخيار الديمقراطي أصبح أمر محسوما فيه وأن أي بديل أخر سواء أكان نظاما ثوريا انقلابيا أو كان نظاما استبداديا رجعيا فلا يمكنه إخراج المغرب من مأزقه، فالخيار الديمقراطي أصبح بعد هذه الأحداث الحل الوحيد من بين كل الحلول. ومن أجل العودة للعمل على بناء صرح الديمقراطية في المغرب كان لزاما وضع تصور موحد وأرضية مشتركة تضمن الحدود الدنيا للعمل السياسي لمرحلة ما بعد الجمود السياسي، وقد تمت صياغة ثلاثة شعارات محورية أسست للعمل المشترك وتتمثل في: المسلسل الديمقراطي -الإجماع الوطني- السلم الاجتماعي.

لقد أصبح الاقتناع سائدا بأن «الديمقراطية ليست كلمة تلقى في الوجه كتحدي، بل هي حالة عقلية، وبناء كل يوم»، من هنا فإن النظام السياسي تكفل بعملية تنشيط الساحة السياسية لإعطاء إشارة انطلاق ورش البناء الديمقراطي من جديد، إذ عمد إلى قلع جذور الوجود اليساري والأصولي من جهة عبر الاعتقالات وإلى تهميش المؤسسة العسكرية عبر إلغاء وزارة الدفاع، بالإضافة إلى تحريك قضية الصحراء الغربية وخلق جو من التعبئة الوطنية الشاملة عبر المسيرة الخضراء أما من الناحية الاقتصادية فقد عرف المغرب خلال هذه المرحلة انتعاشا اقتصاديا قويا خاصة على مستوى مردودية تسويق الفوسفات والإنتاج الفلاحي.

هذه المعطيات هيأت الجو السياسي المناسب لعودة الحياة الديمقراطية، وذلك عبر إعطاء انطلاقة المسلسل الانتخابي وهو ما يميز مرحلة ما بعد 1977م.[1]

المرحلة الرابعة: من عودة الحياة الدستورية 1977م إلى المراجعة الدستورية سنة 1992.

تميزت هذه المرحلة بإقرار بشكل نهائي مبادئ الديمقراطية الملكية التي تتمثل في تكريس سمو المؤسسة الملكية وتهميش الأحزاب المنشقة عن الحركة الوطنية واستعمال البرلمان كأداة لمساندة السياسة الحكومية وإخضاع المعارضة وتحديد دورها في خدمة النظام الملكي.(2)

بعد تشكيل الحكومة الدستورية في 1977م، توضحت الحياة السياسية وانقسمت الأحزاب إلى اتجاهين، قطب يساند الحكومة ويتشكل من التجمع الوطني للأحرار، حزب الاستقلال والحركة الشعبية، اتجاه يضم المعارضة المتمثلة خاصة في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (16 نائبا) وحزب التقدم والاشتراكية (عضو واحد) بالإضافة إلى النقابة التقليدية: الاتحاد المغربي للشغل (07 أعضاء). لم يكن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية راضيا على عدد المقاعد الذي حصل عليها في

---

(1) إبراهيم أبراش، **الحياة السياسية في المغرب، تجربة ديمقراطية تستحق الاهتمام**، مرجع سابق.

(2) عمر بندور، مرجع سابق، ص122.

الانتخابات التشريعية معتبرا بأنّها مزيفة إلاّ أن الحزب أكد على عزيمته بتحمل مسؤوليته في البرلمان كمعارضة بناءة، غير أن الحكومة والأغلبية همشت المعارضة مما دفعها أحيانا إلى اتخاذ مواقف راديكالية حول القضايا الوطنية كما هو الحال في قضية الصحراء حيث انتقد المكتب السياسي للحزب توصيات نيروبي التي صودق عليها في 26 أوت 1981م والتي تنص على إعداد استفتاء حول الصحراء الغربية كما رفض الحزب التمديد الفوري والرجعي للمراجعة الدستورية القاضية بتمديد ولاية البرلمان لمدة سنتين.[1]

هذا إضافة إلى كون المرحلة ستعرف عدة إضرابات دعت إليها النقابات العمالية، وهي إضرابات إما قطاعية وهي متعددة، وإضرابات عامة تمثلت في إضراب 1981م وإضراب 1984م وديسمبر 1990م، وكلها واكبتها اصطدمات عنيفة بين الجماهير وقوات الأمن وأسفرت عن ضحايا وجرحى ومعتقلين.[2]

ورغم هذا الجو المشحون أجريت الانتخابات التشريعية لسنة 1984م والتي كان من المفروض أن تعاد في 1989م إلاّ أن الاستفتاء الذي أجرى في 1989 مدد من عمر برلمان 1984م لسنتين إضافتين وذلك قصد فسح المجال أمام الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الأقاليم الجنوبية.

إن نهاية الثمانينات كما هو معلوم هي فترة التحولات الإيديولوجية على المستوى الدولي وهبوب رياح «البريسترويكا» على العالم، وانطلاق النظام العالمي الجديد بشعاراته «الديمقراطية وحقوق الإنسان» وهو ما أدى إلى هبوب رياح التغيير على الكثير من الدول الشرقية والثالثية، ولقد سادت روح التغيير والتحول كل أنحاء العالم، فلم يبقى نظام سياسي إلا وهبت عليه هذه الرياح وغالبا بكيفية انقلابية، إلا أن قدرة النظام السياسي المغربي على التكيف جعلت هذه الرياح محدودة التأثير إلا من إصلاحيات محدودة، لكن رغم ذلك فإن المغرب سيشهد بعد ذلك ونتيجة لذلك تحولات سياسية هامة ساهمت في الانتقال نحو درجات أخرى في السلم الديمقراطي.

يجب الإشارة هنا إلى كون المعارضة خلال هذه المرحلة بدأت تعي دورها الحقيقي بشكل أكثر دقة حيث ستقوم من جهة على تركيز عملها عبر إحداث تحالف بين مكوناتها رغم التباعد «الإيديولوجي»وفي البرامج والتصورات، ومن جهة أخرى من خلال تكثيف المطالب عبر قنوات المذكرات والمشاورات المباشرة مع القصر، ولعل هذا التحول ناتج عن العصرنة التي بدأت تتضح معالمها على النظام السياسي المغربي وبروز ثقل المجتمع المدني، مما مكن من ظهور فئات اجتماعية جديدة وانضمامها للمعارضة، وهكذا أصبحت المعارضة أكثر قوة في مطالبها الإصلاحية والعصرية متعددة وقوية في مواجهة القوى الاجتماعية التقليدية وإن كانت هذه الأخيرة ما زالت منيعة وحصينة.

---

(1) نفس المرجع، ص126.

(2) إبراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب**، مرجع سابق، ص126.

إن الفئات الجديدة الناتجة عن التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي يشجعه التجديد في السياسة والتي تحالف أغلبها مع صف المعارضة أصبحت أكثر اندفاعا للمطالبة بالإصلاحات والدخول في النظام السياسي مستفيدة من الإطار العام الدولي الذي سيشجع ويؤكد على التحول الديمقراطي كشرط لحصول «المسالمة» مع القوى الجديدة المسيطرة على النظام العالمي الجديد وكذا نضج المعارضة بمكوناتها التقليدية والعصرية وتجذرها أكثر في أوساط الجماهير خاصة من خلال نوعية المطالب التي أضحت المعارضة ترفعها وكذا من خلال الأجنحة النقابية لهذه المعارضة.

فهذه المرحلة ستؤسس بالتأكيد وتهيئ الأرضية المناسبة لإنطلاق عملية الإصلاحات السياسية باندفاع من المعارضة وبتروي واتزان من قبل النظام السياسي.[1]

المبحث الثاني: المؤسسة الملكية وإدارة مرحلة انتقال السلطة.

ظل الوضع السياسي في المغرب في حالة ركود إلى غاية بداية التسعينات حينما غير الملك الحسن الثاني منهجيته ودشن انفتاحا سياسيا بطيئا، استجابة لظرفية دولية متغيرة ووعيا بقرب انتهاء فترة حكمه الطويلة مع نهاية الحرب الباردة حيث حل مناخ دولي جديد يدعم الديمقراطية، فازداد الضغط الخارجي على الملك من أجل التكيف مع التيار الجديد، خصوصا بعد أن رفض البرلمان الأوروبي منح مساعدة إلى المغرب بحجة سجله في مجال حقوق الإنسان. زيادة على ذلك كان مثال الجارة الجزائر، التي تخبطت في حرب دموية بين قوات الأمن والإسلاميين الذين لجئوا إلى العنف بعد أن تم حرمانهم من فوزهم في الانتخابات، تحذيرا صارما بالخطر الجديد الذي يهدد الأنظمة السلطوية. وفي الداخل، أجبرت سنوات الجفاف المتعاقبة العديد من سكان البوادي على الهجرة إلى المدن، مما أدى إلى مستويات من البطالة والسخط الاجتماعي لم يسبق لها مثيل. وقد أدى ذلك السخط إلى ازدياد دعم الجماعات الإسلامية، التي جلبت إلى الداخل الخطر الذي تواجهه الملكية عند تجاهل الاستياء الاجتماعي. شكلت مسألة الخلافة الوشيكة للعرش بفعل تقدم سن الملك حافز للحسن الثاني على إدخال تغيرات في النظام ما دام في كامل نفوذه، قبل أن يفقد السيطرة على السلطة أو يترك خلفه يواجه تحدي التحول.[2]

أولا: الواقع السياسي في المغرب قبيل تعديلات دستور 1996م.

في خطابه بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين لثورة الملك والشعب يوم 20 أوت 1992 أبدى الملك الراحل الحسن الثاني تجاوبا مع مطالب الكتلة الديمقراطية حين أعلن عن تعديل الدستور وطرح مشروع التعديل على الاستفتاء يوم الرابع من شهر سبتمبر 1992م.

---

[1] إبراهيم أبراش، **الحياة السياسية في المغرب: تجربة ديمقراطية تستحق الاهتمام**، مرجع سابق.

[2] مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، «**المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟**»، أوراق كارينغي، واشنطن، سبتمبر 2006، ص9.

ويمكن القول أن هناك عدة عوامل داخلية وخارجية دفعت الملك الحسن الثاني إلى اتخاذ خطوات في اتجاه الإصلاح الدستوري والسياسي منها:

1- العوامل الخارجية:

- النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وموجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم مع انهيار الاتحاد السوفياتي منذ بداية التسعينات، حيث أدركت النظم السلطوية الأبوية الطريق المسدود الذي قاد إليه الحكم السلطوي.(1)

- ارتبطت الإصلاحات الديمقراطية برغبة المغرب في الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر من القرن الماضي، فقد عقدت المملكة المغربية مؤخرا اتفاقات خاصة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي من الناحية العملية بحلول عام 2010م وهكذا فإن التطورات اللاحقة باتجاه إقامة ديمقراطية تعددية ستساعد المغرب في تحقيق هدفها الاستراتيجي في إقامة علاقة راسخة مع الاتحاد الأوروبي.(2)

- تصاعد نفوذ التيار الأصولي في الجزائر وتونس وقد تدهور الوضع الأمني في الجزائر نتيجة استخدام جماعات الإسلاما السياسي للسلاح. كما تواصلت الضغوط الدولية على المغرب للاستمرار في تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي رغم معاناة أغلبية المواطنين؟ ونتيجة لهذا كله طرحت القوى الديمقراطية في المغرب أن المخرج الحقيقي من هذه الأزمة هو تحقيق مزيد من التطور الديمقراطي وفق برنامج محدد للإصلاح السياسي والدستوري.(3)

- قضية الصحراء الغربية التي شكلت تحديا إضافيا، فرغم أن أحد نقاط القوة بالنسبة للمغرب تكمن في الإجماع الوطني حول مغربيتها، فإن هذا الإجماع ليس كافيا في عالم تحكمه القوة، وهو يحتاج إلى المزيد من الترسيخ والتعزيز- ولن يتم ذلك بدون إدماج كل القوى السياسية في النظام السياسي- وهذا يتطلب انخراطها في دستور متوافق عليه يتبنى مشاركتها في الحياة السياسية بشكل طبيعي.

وهناك ميزة أخرى للإصلاح الدستوري: فإذا تضمن هذا الإصلاح تطويرا معتبرا للنظام السياسي نحو الديمقراطية، وتصور مقبولا للجهوية، فإنه سوف يحسن الموقع التفاوضي للمغرب،

---

(1) أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق، ص179.

(2) أحمد امي عبد الحي، «**التعديلات الدستورية وآثارها على المسار الديمقراطي في المغرب**»، مجلة السياسة الدولية، السنة 33، العدد 127، يناير 1997م، ص187.

(3) عبد الغفار شكر، **الانتقال الديمقراطي في المغرب ومشاكله**، الحوار المتمدن، العدد 978، 06 أكتوبر 2004م، موجود في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24524 تاريخ الاطلاع:2010/06/12

لأنه يوفر عرضا جيدا لسكان الصحراء من جهة، وعربونا قويا للمجتمع الدولي على حسن إدارة النظام وطابعه السلمي والديمقراطي.[1]

2- العوامل الداخلية:

أ- حالة الركود السياسي بعد رفض المعارضة المشاركة في الحكومة.

تزايد ضغوط المعارضة التي عملت على التنسيق فيما بينها وكانت نواته الأولى التحالف بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي ثم اتسع ليشمل جميع أحزاب المعارضة، حيث طالبت المعارضة بضرورة وضع حد لمشكلة المؤسسات في البلاد وهو ما كان له أثار ايجابية بطرح الملك مشروع الدستور للاستفتاء عام 1992[2]، حيث جرت المراجعة الدستورية في سبتمبر 1992م هذه المراجعة لم تتحمس لها المعارضة على أساس أنّها لم تستجب لمطالبها التي ضمنتها المذكرة المشتركة والتي وجهتها إلى القصر، فقاطعت الاستفتاء على الدستور ولكن رغم ذلك أقرت نتيجة الاستفتاء على المراجعة الدستورية في 04 سبتمبر 1992.[3]

بعد إصدار الدستور، لجأ الملك لمدة سنة إلى الفصل 101 الذي يسمح له ممارسة كل السلطات إلى غاية إعداد الانتخابات التشريعية، وقد تم تحديد هذه الانتخابات في 25 يونيو 1993 بالنسبة للاقتراع العام المباشر وفي 17 سبتمبر بالنسبة للاقتراع الغير المباشر.

مر الاقتراع المباشر في جو من الحرية وتقدمت القوى السياسية لخوض غمار هذا الاقتراع منقسمة إلى تيارين رئيسيين: المعارضة من جهة، ومن جهة أخرى الأحزاب القريبة من الحكومة والمشكلة في أغلبيتها من الأحزاب التي تنعت «بالأحزاب الإدارية» وبالمقارنة ما سابقاتها فقد عرفت هذه الانتخابات شيئا من المصداقية وهو ما سمح للمعارضة من الحصول على 101 مقعد من أصل 222 مقعد المتباري بشأنها، أما أحزاب الوفاق[*]، فقد حصلت على ما مجموعه 88 مقعدا في حين حصل حزب التجمع الوطني للأحرار على 28 مقعد.

أما فيما يتعلق بالاقتراع غير المباشر الذي أجرى في 17 سبتمبر 1993، فقد سجل تراجع أحزاب المعارضة التي حصلت على 21 مقعد من أصل 111مقعد[4]، مما جعلها توجه اتهاماتها للأجهزة الأمنية والإدارية وللأحزاب الموالية للحكومة بسبب ما نسبته إلى هذه الجهات من التزوير في الانتخابات والتلاعب في نتائجها وما سبقها من صور التدخل السافر بما يمس نزاهة وسلامة

---

(1) عبد العزيز النويضي، **الإصلاح الدستوري في المغرب: القضايا والأسئلة الأساسية**، الدار البيضاء: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2005، ص8-9.

(2) أميرة إبراهيم حسن دياب، «مرجع سابق، ص180.

(3) إبراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب**، مرجع سابق، ص128-129.

(*) **الوفاق الوطني**: هي أحزاب موالية للقصر وهي (الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية، الحزب الوطني الديمقراطي).

(4) عمر بندور، مرجع سابق، ص133- 134.

العملية الانتخابية برمتها، وكانت أحزاب المعارضة المشاركة في اللجنة الوطنية للسهر على الانتخابات، التي كان الملك قد شكلها في عام 1992 قبل إجراء الانتخابات الجماعية، قد قررت تعليق مشاركتها في أعمال اللجنة نظرا لعجزها عن التحقيق في الخروقات والانتهاكات التي شابت العمليات الانتخابية المختلفة. وذكرت أحزاب المعارضة أن ما تم من مخالفات وخروقات أدى إلى فقدان الثقة في عملية الإصلاح الدستوري والسياسي.[1]

وعلى الرغم من ذلك، وخلال افتتاح الدورة التشريعية الجديدة، اقترح الملك على أحزاب الكتلة* المشاركة في الحكومة الجديدة شريطة أن تتخلى عن مناصب كل من الوزير الأول، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة العدل.

وفي ردها، وضحت أحزاب الكتلة الأسباب التي تمنعها من الاستجابة إلى الاقتراح الملكي والمتمثلة في استحالة المشاركة في حكومة تفتقر إلى الآليات الدستورية التي تمكنها من تنفيذ سياستها، وعلى الخصوص القوة العمومية، وطالبت بإلغاء نتائج انتخابات ثلث مجلس النواب غير المباشر بسبب الخروقات التي شابتها وبضرورة إدخال إصلاحات دستورية وسياسية من شأنها أن تضمن نزاهة الاستحقاقات مستقبلا.

وبعد فشل كل المفاوضات أقدم الملك في نوفمبر 1993 على تعيين حكومة تكنوقراطية من خارج الأغلبية البرلمانية في انتظار أن تقتنع المعارضة مستقبلا بالمشاركة في الحكومة.[2]

ولكن موازاة مع ذلك، استمرت عملية المشاورات سواء بين الأطراف السياسية أو الأطراف الاجتماعية، وهو ما خلق نوعا جديد من الثقافة السياسية في المغرب، تميل أكثر إلى ثقافة المشاركة وتبتعد بشكل تدريجي عن ثقافة التبعية والخضوع.

لقد بدت رغبة النظام السياسي أكثر قابلية للتحول نحو مزيد من الديمقراطية، وذلك عبر توالي اقتراحات العاهل المغربي على المعارضة تشكيل حكومة التناوب[3]، ففي 14 أكتوبر 1994م جدد الملك عرضه حول مسألة التناوب مع أحزاب المعارضة، حيث قبل التنازل لبعض المطالب التي سبق وأن قدمتها هذه الأحزاب، فقد وافق على أن يعين الوزير الأول من أحزاب المعارضة وأن يسمح له بأن يحدد التحالفات الأساسية من داخل البرلمان والتي يمكن أن تضمن له الأغلبية العددية.

---

[1] أحمد ثابت، مرجع سابق، ص68-69.

* **الكتلة الديمقراطية**: أحزاب معارضة هي (حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي).

[2] عمر بندور، مرجع سابق، ص134-135.

[3] إبراهيم أبراش، **الحياة السياسية في المغرب: تجربة ديمقراطية تستحق الاهتمام**،مرجع سابق

وبعد عدة أشهر من المفاوضات بين القصر والمعارضة، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق. غير أن المشكل الأساسي بين الطرفين كان متعلقا بوضعية وزارة الداخلية وبشخصية إدريس البصري. فلقد طلبت المعارضة تقسيم وزارة الداخلية إلى عدة مصالح: الإعلام، الجماعات المحلية، التعمير، البيئة وتعويض الوزير الحالي بشخصية تعين بكل حرية من طرف الملك. فبالرغم من أن المعارضة تمكنت من إعداد برنامج تم التوافق حوله وحصلت على مساندة التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية من أجل تشكيل حكومة التناوب، فقد قرر الملك تعليق المفاوضات المرتبطة بإعداد حكومة التناوب، وحمل في البلاغ الرسمي الصادر في 11 يناير 1995 المعارضة مسؤولية فشل التناوب لأنها شددت على عدم الاحتفاظ بإدريس البصري كوزير للداخلية.[1]

ب- **الحركات الأصولية**

على الرغم من أن المغرب يعد نموذجا للاستقرار في منطقة الشمال الإفريقي إلاّ أن الواقع السياسي يكشف عن أن هناك أصولية إسلامية مغربية برزت في شكل حركات وجماعات إسلامية دخلت عالم السياسية والعمل الجماهيري بقوة. وقد عبر الملك الراحل الحسن الثاني عن أن المغرب ليس محصنا تماما ضد موجة العنف السياسي في المنطقة مطالبا بالتمسك بالأسرة، وقد حدث في تلك الفترة – ومع تنامي التيار الأصولي- اندماج بين بعض الأحزاب و الحركات الإسلامية، كما تم رفع الإيقاف عن الشيخ عبد السلام ياسين مؤسس حركة العدل والإحسان، وكان القرار الأخير قد حدد إقامة الشيخ ياسين داخل منزله فمن حقه أن يفعل ما يشاء ودون رقابة على ما يكتبه لكن من داخل منزله فقط، وقد امتنعت كل من جماعتي العدل والإحسان والتوحيد والإصلاح عن تحديد موقف واضح من التعديلات، وكذلك تم السماح للتنظيمات الماركسية المتطرفة بالإعلان عن وجودها من خلال مؤتمر علني رسمي.

ج- الاقتصاد المغربي

لقد جاءت الإصلاحات الدستورية في ظل ظروف اقتصادية معقدة تتجلى في حجم الديون الخارجية التي بلغت 25 مليار دولار ووقوع 14 مليون مغربي من أصل 26 مليونا تحت خط الفقر، وكانت سنتا 1994، 1995 كارثة حقيقية للاقتصاد المغربي حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى الحد الذي جعل الملك يوجه نداء وطنيا من أجل تعبئة الجهود وتقديم المساعدات للعائلات المتضررة.[2]

ولقد بلغ من حدة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية أن راهنت أحزاب المعارضة على مصداقية النظام السياسي برمته التي سوف تتأثر بشدة إن لم يقدم على تقديم حلول ناجحة وفعالة للخروج من

[1] عمر بندور، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2] أحمد امي عبد الحي، مرجع سابق، ص187- 188.

الأزمة، كما اعتبرت هذه الأحزاب حصولها على أكبر عدد ممكن من مقاعد البرلمان كفيلا بتقدمها بمقترحات وحلول وبدائل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية التي أفرزتها الحكومات المتعاقبة والتي تستند إلى أحزاب ذات أغلبية مشكوك فيها في البرلمان، وفي نفس الوقت فإنها كانت مجرد منفذ لسياسة عليا يضعها الملك ومستشاروه من ثم لم تكن مستعدة لتحمل مسؤوليتها ولم يكن هناك مجال لمحاسبتها.[1]

ثانيا: المراجعة الدستورية 1996والانتخابات التشريعية 1997

1- المراجعة الدستورية 1996م:

بعد تدهور الحالة الصحية للملك الحسن الثاني أدرك أن عليه أن يكون حريص على أمرين هما: تأمين انتقال الملك على نحو سلس إلى ولي عهده، والأمر الثاني أن هذا الانتقال لن يكون سلسا إلا بمشاركة ووصول المعارضة للحكومة، وهذا لن يكون إلا بمزيد من الإصلاحات السياسية، مما دفعه إلى الإعلان في خطابه الملكي في 20 أوت 1995 لأن هناك حاجة ماسة لدستور جديد، بعد هذا الإعلان نشرت أحزاب الكتلة مذكرة في 25 أفريل 1996 التي قدمتها استجابة لاقتراح الملك دعت فيها إلى تحسين وضع الحكومة في الحياة السياسية وزيادة صلاحيات مجلس النواب[2]، وبالفعل جرى الاستفتاء على الدستور في 13 سبتمبر 1996 بنسبة مشاركة عالية بلغت حوالي 82% وكانت نسبة المصوتين بالإيجاب 99% وارتبطت هذه التعديلات التي جاء بها هذا الدستور بالأساس ببنية وسلطات البرلمان وبوضعية المجلس الدستوري وبالتأكيد على الجهة كجماعة محلية وبإحداث المجلس الأعلى للحسابات وبالمجالس الجهوية للحسابات وأخيرا بوضعية العمال أما سلطات الملك وصلاحيات الحكومة فلم يطرأ عليها أي تغيير.وما يميز هذا الدستور عن سابقيه كونه ربط بين المعطى السياسي والمعطى الاقتصادي إيمانا من واضعه بأن الوضع السياسي ليس إلا نتاجا للوضع الاقتصادي، فهما أمران متلازمان يستحيل فصلهما.[3]

أ- التعديلات المرتبطة بالنسق السياسي:

الجديد الذي ميز دستور 1996 فيما يتعلق بالبناء السياسي للنظام المغربي هو العودة إلى نظام الازدواجية البرلمانية، الذي سبق للمغرب أن طبقة في بداية تجربته التشريعية.

ويمكن التأكيد أن هذه الثنائية المجلسية فرضها اعتبار سياسي، فمن جهة أولى هناك استجابة لأحزاب الكتلة في حذف الثلث غير المباشر من مجلس النواب، ومن جهة ثانية التنصيص

---

(1) احمد ثابت، مرجع سابق، ص56.

(2) - Lise Storm, **Democratization in morocco : the political élite and struggles for power in the post- indépendance state**, London and New-York : Routledge Taylor and Froncis Group, 2007, P72.

(3) محمد زين الدين، **الإصلاحات الدستورية والسياسية في مغرب التسعينات**، موجود في.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2082416 **تاريخ الاطلاع:2010/04/12**

الدستوري على مجلس ثان ينتخب بالاقتراع غير المباشر توكل له نفس مهمة الثلث غير المباشر في مجلس النواب، بحيث يكون أداة حصر تمنع أي سيطرة على البرلمان، خاصة والأفق المرسوم آنذاك هو مشاركة المعارضة في الحكومة، مع ما يتطلبه ذلك من تغيير في الخريطة البرلمانية بحيث تفوز أحزاب المعارضة بأكبر عدد من المقاعد، مشكلة بذلك أغلبية داخل البرلمان، ولعل ما منح من اختصاصات للغرفة الثانية يؤكد ذلك، ففيما يتعلق بالسلطات التشريعية تتمتع الغرفة الثانية بنفس الصلاحيات التشريعية الممنوحة للغرفة الأولى تقريبا[1]، حيث منح الدستور لأعضاء مجلسي البرلمان مها الحق في المبادرة للتقدم باقتراح القوانين، وقد أقر الدستور بأن القوانين يتم تبنيها من طرف المجلسين معا وذلك باتفاقهما على نص واحد وفي حالة عدم الاتفاق بينهما حول نص موحد بعد قراءتين من طرف كل مجلس أو بعد قراءة واحدة إذا أعلنت الحكومة الاستعجال، فإن الحكومة يمكنها أن تعمل على اجتماع لجنة ثنائية مختلطة تتحدد مهمتها في اقتراح نص مشترك وموحد حول القضايا التي هي محل خلاف بين مجلسي البرلمان. وإذا لم تتمكن اللجنة المذكورة من إقرار نص موحد أو إذا لم يتفق مجلسا البرلمان على النص الذي جاءت به هذه اللجنة، فإن الحكومة يمكنها أن تطلب من مجلس النواب أن يبت نهائيا في النص المتنازع بشأنه. أما القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس المستشارين فإنه يجب الحصول بشأنها على موافقة موحدة بين المجلسين معا.[2]

أما بالنسبة للسلطات الرقابية بين الغرفتين منح المشرع الدستوري المغربي لمجلس المستشارين سلطات رقابية شبه متساوية مقارنة مع تلك الممنوحة لمجلس النواب، فالغرفة الثانية تتوفر على حق ملتمس الرقابة وإمكانية خلق لجان تقصى الحقائق وطرح الأسئلة بشقيها الشفاهي والكتابي، بل إنّها تنفرد بتقنية جديدة لا يحظى بها مجلس النواب ألا وهي "توجيه التنبيه" الأمر الذي إن دل على شيء فإنّما يدل على أن هذه الغرفة ليست استشارية، بل غرفة تقريرية، حيث تصدى العاهل المغربي لشرح هذه النقطة قائلاً: "...... والحالة أنها ليست غرفة استشارية، ولكن كما أشرت هي غرفة تقريرية بكل ما في الكلمة من معنى، فهذه الغرفة ستكون الشطر الثاني من البرلمان[3]، فالإعضاء مجلس المستشارين الحق في إسقاط الحكومة بعد أن يقدموا لها إنذارا مكتوبا ويتم إسقاط الحكومة بأغلبية ثلث أعضاء المجلس وقد أثارت الصلاحيات الممنوحة لمجلس المستشارين – خاصة في ما يتعلق لحقه في إسقاط الحكومة- حفيظة المعارضة على أساس أنّه لا يحق لمؤسسة غير منتخبة تغيير حكومة تدعمها مؤسسة منتخبة بل أنّها اتهمت النظام – وفي

---

(1) محمد منار، **الحسن الثاني والمراجعات الدستورية**، موجود في:

http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/494 تاريخ الاطلاع:2010/05/14

(2) عمر بندور، مرجع سابق، ص139.

(3) محمد زين الدين، **الإصلاحات الدستورية والسياسية في مغرب التسعينات**، مرجع سابق.

المقابل- بعدم الاستجابة للمقترحات التي تقدمت بها في 25 أفريل 1996 خاصة فيما يتعلق بتوسيع صلاحيات مجلس النواب ومنحه القرار النهائي في كل المشاريع والقرارات.(1)

فالانتقال إلى نظام الغرفتين كرس في الواقع سلطة الملك على البرلمان، بما أن الغرفة العليا (مجلس المستشرين) تنتخب بشكل غير مباشر من طرف الهيئات المهنية والمجالس المحلية المقربة إلى الملك. كما أن دستور 1996 نص على أن الملك لا يمكنه فقط رفض القوانين التي يصادق عليها البرلمان، بل يمكنه تعديلها كذلك متى شاء دون إرجاعها للبرلمان، ويمكنه إصدار القوانين دون الرجوع إلى البرلمان.(2)

أما فيما يخص المبادرة بمراجعة الدستور فمنح الدستور حق المبادرة لأعضاء المجلسين معا، وذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس حيث يتم تقديم نص المراجعة للملك الذي يمكنه أن يخضع النص للاستفتاء. ولا يمكن أن تقبل المراجعة إلا بعد إقرارها بواسطة الاستفتاء.(3)

إلى جانب هذا التغيير المرتبط ببنية البرلمان، حدث تغير أخر في تركيبة المجلس الدستوري، فبعد أن كان هذا الأخير يتألف من أربعة أعضاء يعنيهم الملك لمدة ست سنوات، وأربعة أعضاء يعينهم مجلس النواب لنفس المدة بعد استشارة الفرق النيابية، بالإضافة إلى تعيين الملك لرئيس المجلس الدستوري، أصبح يتكون من ستة أعضاء يعينهم الملك لمدة تسع سنوات، وستة أعضاء يعين ثلاثة منهم رئيس مجلس النواب، وثلاثة رئيس مجلس المستشارين لنفس المدة بعد استشارة الفرق النيابية، ويتم كل ثلاث سنوات تجديد ثلث كل فئة من أعضاء المجلس الدستوري.

يلاحظ من هذا التغيير المرتبط بالمجلس الدستوري، هذه الهيأة التي اعتبرت من أهم الإضافات في دستور 1992، بعض التراجع المرتبط بسلطة مجلس النواب في تعيين بعض أعضاء المجلس الدستوري، فبعد أن كان مجلس النواب يعين أربعة أعضاء من أعضاء المجلس الدستوري التسعة، ارتبطت سلطة التعيين برئيس مجلس النواب، وأصبح لا يعين إلا ثلاثة من مجموع أثني عشر عضوا، في الوقت الذي يعين فيه رئيس مجلس المستشارين هو الآخر ثلاثة أعضاء. أجل هناك إشارة دستورية لضرورة الاستشارة مع الفرق النيابية لكنها استشارة لا يوجد في الدستور ما يجعل قراراتها ملزمة.

(1) أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق، ص181.

(2) مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

(3) محمد منار، **الحسن الثاني والمراجعات الدستورية**، مرجع سابق.

ب- **التعديلات المرتبطة بالنسق الاقتصادي**:

الملاحظة البارزة في دستور 1996م فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي هي السعي من خلال بعض النصوص لتفعيل مؤسسات وإجراءات اقتصادية، بحيث أن هذه المؤسسات والإجراءات ليست جديدة ولكنها ظلت جامدة تقريبا منذ إحداثها.[1]

- المجلس الأعلى للحسابات: الجديد الذي جاءت به المراجعة الدستورية 1996 هو الارتقاء بالمجلس الأعلى للحسابات بجعله مؤسسة دستورية مكلفة بتأمين المراقبة العليا لتنفيذ القوانين المالية، وفي الوقت نفسه استحداث مجالس جهوية للحسابات للقيام بمراقبة صارمة لتدبير الأموال العامة، وسير حسابات الجماعات المحلية بصورة قانونية.[2]
- المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط: برز هذا المجلس إلى حيز الوجود في دستور 1962 وظل حاضر في دستوري 1970 و 1972، غير أن الدستور المراجع لسنة 1992 سيجرد هذا المجلس من صفة "التخطيط" تماشيا مع عملية التطهير التي جاء بها الدستور المراجع في سنة 1992 فاحتفظ باسم المجلس الأعلى للإنعاش الوطني لتعيد له المراجعة الدستورية لسنة 1996 حيويته من خلال إسناده مهمتين أساسيتين:
  - المساهمة في تحضير المخطط، وذلك من خلال ترأس الملك لهذا المجلس.
  - ضرورة عرض المخطط من قبل الحكومة على أنظار المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط قبل عرضه على المجلس الوزاري والمصادقة عليه من قبل البرلمان.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جاء ميلاد هذا المجلس مع المراجعة الدستورية لصيف 1992 كضرورة ملحة في مختلف القضايا الوطنية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية، ويبدو أن المشرع المغربي عمد إلى أن يجعل من هذا المجلس مستشارا من نوع خاص، فالحكومة مثلما لكلا المجلسين أن يستشيروا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جميع القضايا التي لها طابع اقتصادي أو اجتماعي.[3]

2- الانتخابات التشريعية 1997:

إذا كانت الانتخابات تشكل العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث، باعتبارها أداة تمكن المحكومين من اختيار حكامهم ومحاسبتهم، فإن الإقبال المتزايد على الانتخابات من طرف الأنظمة السلطوية التي لا يستند فيها الحكام إلى شرعية انتخابية ديمقراطية أصبح يثير العديد من الإشكالات النظرية التي تستوجب معالجتها تفكيك العلاقة الميكانيكية المفترضة بين الانتخابات والديمقراطية وإعادة تركيبها لتأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي العام الذي يحكم هذه العلاقة. وقد

---

(1) نفس المرجع.

(2) أحمد امي عبد الحي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

(3) محمد زين الدين، **الإصلاحات الدستورية والسياسية في مغرب التسعينات**، مرجع سابق.

أسفرت عملية التفكيك هذه عن تقسيم الانتخابات بحسب علاقتها بالديمقراطية إلى ثلاثة أنواع: أولها انتخابات الديمقراطيات الراسخة، وهي انتخابات تنافسية تستهدف الحسم والفصل بين مختلف الفرقاء السياسيين وبرامجهم وبذلك يكون رهانها الأساسي هو إفراز نخب لتحكم، وثانيها انتخابات الانتقال الديمقراطي، وتستهدف خلق مؤسسات جديدة منتخبة تؤسس للنظام الديمقراطي الجديد وتروم تحقيق القطيعة مع النظام السلطوي السابق على تنظيمها. أما النوع الثالث فيتجلى في الانتخابات المنظمة في إطار النظام السلطوي والتي تعتبر جزءا من التطور الطبيعي لهذا الأخير وتختلف رهاناته من نظام سلطوي لآخر.[1]

شارك في انتخابات 14 نوفمبر 1997 ستة عشر حزبا سياسيا تمثل خمسة عشر منها في مجلس النواب المكون من 325 عضوا منتخبين بالاقتراع الأحادي الاسمي الأكثري في دورة واحدة، وهو أسلوب الانتخاب الذي دأب المغرب على اعتماده منذ أول اقتراع تشريعي في ماي 1963، كما أنه الانتخاب الأول في ظل الثنائية المجلسية التي عاود المغرب الأخذ بها مع دستور 1996، بعدما انقطع عنها حين توقف عمل البرلمان عقب الإعلان عن حالة الاستثناء في 1965[2].

وقد تمحورت القوى السياسية المشاركة في هذه الانتخابات حول ثلاث تيارات أساسية هي:

-أحزاب كتلة الوفاق اليمينة والتي تضم أحزاب الاتحاد الدستوري، حزب الحركة الشعبية، الحزب الوطني الديمقراطي، وهذه الأحزاب هي التي كانت تحوز دائما على الأغلبية عبر تحالفها مع أحزاب الوسط وظلت تحكم البلاد منذ الاستقلال وحتى انتخابات 1997م.

- أحزاب الكتلة الديمقراطية اليسارية المعارضة والتي تضم أربعة أحزاب رئيسية هي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الاستقلال، التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي..

- أحزاب الوسط وتضم التجمع الوطني للأحرار، حزب الحركة الوطنية الشعبية.

شاركت هذه الأحزاب وغيرها في سلسلة من الانتخابات السياسية على المستوى المحلي والقومي وأسفرت النتائج التالية:

أ- **الانتخابات المحلية**: تكتسب هذه الانتخابات أهميتها لأنها تفرز ثلاثة أخماس الغرفة الثانية وهي مجلس المستشارين. وقد تميزت الانتخابات المحلية بالإقبال النسبي عليها من جانب المرشحين فقد بلغ عددهم 66 ألف مرشح يمثلون 13 حزبا سياسيا بزيادة 9,2% عن عام 1992م بسبب زيادة عدد الدوائر الانتخابية وللاهتمام المتزايد باللامركزية. ولم تتمكن أي من التيارات السياسية بالفوز بالأغلبية بل جاءت جميع النتائج متقاربة حيث حصلت كتلة المعارضة على 31,7% من الدوائر

---

[1] محمد الهاشمي، «**الانتخابات التشريعية (2007): تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21 فيفري 2009، ص61.

[2] محمد المالكي، **تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية: حالة المغرب الأقصى**، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2007، ص66.

بينما حصلت أحزاب الوفاق على 30,3% وأحزاب الوسط على 26,4% وحصل المستقلون على 10%.[1]

ب- **انتخابات مجلس النواب**: لم تسفر نتائج هذه الانتخابات عن وجود قوة وازنة، أي أغلبية برلمانية كفيلة بقيادة العمل البرلماني، وتشكيل فريق حكومي منسجم، متكامل ومتضامن، على غرار ما هو موجود في الأنظمة البرلمانية الديمقراطية، أو حتى الأنظمة شبه الرئاسية. فقد اقتربت الكتلتان من حيث عدد المقاعد، حيث كان نصيب الكتلة الديمقراطية 102 مقعد، في حين حصلت أحزاب الوفاق على 100 مقعد بينما تقاسمت بقية المقاعد أحزاب الوسط، والأحزاب الأخرى.[2]

ج- **انتخابات مجلس المستشارين**: جرت هذه الانتخابات بتاريخ 05 ديسمبر 1997، وجاءت النتائج على الشكل التالي: أحزاب الوسط 90 مقعدا، أحزاب الوفاق 76 مقعدا، أحزاب الكتلة 44 مقعدا، وباقي الأحزاب اقتسمت 33 مقعدا.[3]

وإذا كانت أحزاب المعارضة قد انتقدت نتائج هذه الانتخابات فإن التشكيك الأكبر حدة صدر عن حزب الاستقلال الذي اعتبر بأن انتخاب 05 ديسمبر لم يختلف قط عن الاستشارات السابقة وخاصة فيما يتعلق باستعمال المال لشراء أصوات الناخبين وفي مؤتمره الاستثنائي المنعقد في 14 ديسمبر 1997 أكد حزب الاستقلال رفضه لنتائج الانتخابات وقرر عدم مساندته لأي جهاز منبثق عن المؤسسة البرلمانية وعدم المشاركة في أي حكومة ستنبثق عن الانتخابات وخول القرار في ذلك إلى المؤتمر العام الثالث عشر للحزب الذي سينعقد في 20-21-22 فبراير 1998. هذا الأخير كان مجبرا على تلطيف قرارات المؤتمر الاستثنائي عقب القرار الملكي الصادر في 4 فبراير 1998 والقاضي بأن يعهد إلى الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عبد الرحمان يوسفي بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة.

وقد كلف المؤتمر المذكور «إدارة الحزب بتدبير الوضعية الراهنة بكل معطياتها الجديدة في إطار البحث عن المصلحة العليا للوطن وتطبيق القرارات التي تضمن للحزب استمراريته في مجال النضال الوطني والديمقراطي وبالاحتفاظ له بقوته وفعاليته في المشهد السياسي الوطني... »

وبصفة عامة فإن المؤتمر الثالث عشر أعطى لإدارة الحزب الصلاحية المطلقة للتقرير حول المشاركة المحتملة للحزب في حكومة التناوب.[4]

---

(1) أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق، ص173-174.

(2) محمد مالكي، مرجع سابق، ص67.

(3) إبراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب**، مرجع سابق، ص131.

(4) عمر بندور، مرجع سابق، ص156-157.

ثالثا: مشاركة المعارضة في حكومة التناوب التوافقي سنة 1998

كانت تجربة «التناوب» التي أقرت في سنة 1998، هي بداية عملية التحول الديمقراطي، ومن الجدير بالذكر أن هذه التجربة قد سبقتها تجربة مماثلة في العام 1958، مما يعطي مؤشرا على خصوصية عملية التطور السياسي في المغرب، وكانت قضية الإصلاح السياسي قد أصبحت مطلبا ملحا منذ عام 1996 حيث دخلت أحزاب المعارضة في مشاورات طويلة حول تسريع مطلب الإصلاح السياسي، وهو ما كان وراء توقيعها في 28 فيفري على ميثاق للشرف، استند على القواسم المشتركة بين الفرقاء السياسيين.

وفي أعقاب النتائج الانتخابية التي جرت في عام 1997 والتي أفرزت تكافؤا عدديا بين مختلف التحالفات، فقد مثل عام 1998 «لحظة تحول تاريخي في المسلسل الديمقراطي في المغرب»، بتكليف أحد أقطاب المعارضة «عبد الرحمان اليوسفي» بتشكيل الحكومة، والتي ضمت تحالف من سبعة أحزاب[1].

1- **مفهوم التوافق في الممارسة السياسية المغربية**:

ركز الخطاب السياسي المغربي في عقد التسعينات كثيرا على مفاهيم التوافق، والتراضي، والإجماع، حتى أصبحت هذه المفاهيم مفاتيح النجاح لكل المشاريع الإصلاحية المبرمجة، ويذهب جملة من فقهاء علم السياسة إلى أن المجتمع يظل دائما في حاجة إلى نوع من الإجماع، قصد شد عضد بناءاته وأركانه، وهو إجماع يجب أن يكون حول جملة من القيم الأساسية التي أفرزها التطور السياسي وأصبحت تهيمن على نظامه الاجتماعي والثقافي، هذه القيم هي ما سماها ليون دوجي بـ«القانون الموضوعي» (le Droit objectif)، وأطلق عليها جورج بوردو «فكرة الحق» هذه القيم التي تحقق الإجماع حولها بسبب تراكم التجربة والخبرة السياسية، هي ما يسمى في المغرب بـ«الثوابت».

وقد ميز جون باشلار بين التوافق الإجماع الذي يميز المجتمعات البدائية والتقليدية، كتوافق ضمني ينصب على المضامين، والتوافق/العقد كتوافق صريح معترف به، وخاص بقواعد اللعبة، أي بالجانب الإجرائي والمسطري، وهو السائد في الغرب، والتوافق الذي عرفه المغرب في التسعينات بين أحزاب الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، هو من النوع الأول طالما أنه كان توافقا ضمنيا، لا تضمنه قواعد دستورية أو قانونية صريحة.

وتبعا لذلك، تتعدد المواقف من التوافق، فهناك من يعتبره ضرورة ملحة من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي، وهناك من يعتبره عائقا من عوائق الانتقال الديمقراطي، باعتباره يؤدي إلى تهميش المؤسسات السياسية. وهكذا أشار روبرت داهل (Robert dahl) إلى التوافق السلبي أو

[1]- عبد االسلام نوير، مرجع سابق، ص91.

اللاسياسي، الذي يسعى من خلاله الفرقاء إلى الحد من المواجهة، والقيام بشرعنة النظام من خلال ديمقراطية الواجهة، ومن إفرازات هذا النمط من التوافق، عدم حدوث تسييس واسع للجماهير، واختزال الاهتمام بالشأن العام في النخب، مقابل تقوقع الأفراد في جماعاتهم الأولية.

إن هذا النمط من التوافق يكاد يمثل النموذج المطبق في المغرب، فالتقارب بين الملك والمعارضة في بداية التسعينات، مع تنازل كل طرف عن بعض مواقفه إلى الطرف الآخر، أدى إلى تراجع المعارضة عن وضع شروط مسبقة حول الإصلاح السياسي والدستوري، وتخليها عن النقاش الذي كان دائرا حول السلطة التأسيسية، وبدأ البناء غير الخطي للتوافق حول الدستور، فتحول على إثره إلى نقاش طبيعي وعادي، بعيدا عن الصراع الذي كان دائرا بين المعارضة والملك حول السلطة والمشروعية[1].حيث قبل في حينها، بلسان السلطة وقوى «الكتلة الديمقراطية» إن «التناوب التوافقي» هو المدخل الضروري إلى انجاز عملية انتقال ديمقراطي هادئ على مقتضى التفاهم والتراضي بين القوتين الرئيسيتين في الحقل السياسي: المؤسسة الملكية والحركة الوطنية. وقصد بالتوافقي أمران اثنان: أولهما أنه تناوب غير مكتمل النصاب التشريعي بسبب افتقار «الكتلة الديمقراطية» إلى الأكثرية النيابية (حيث لم تحصل الكتلة إلا على ثلث مقاعد مجلس النواب) وحاجتها – بالتالي- إلى نوع من التوافق يقع به استيلاء حكومة بقيادة اليسار، وثانيهما أن ثمرة تفاهم وتوافق سياسي بين الملك والكتلة أنتجته ضرورات سياسية داخلية ودولية وأنضجت إجراءات بناء الثقة القسم الأعظم من شروطه. وكان يمكن تبرير الإجماع على فكرة التوافق لدينك السببين وابتلاع أي تحفظ حوله، خصوصا وأن البديل الوحيد له -المعروض موضوعيا- هو تشكيل حكومة من الأكثرية النيابية القائمة لن تكون سوى طبعة جديدة لسابقاتها[2].

2-**حيثيات وصول حكومة التناوب للسلطة:**

استقبل الملك الحسن الثاني في 22 أكتوبر 1992 زعماء المعارضة واقترح عليهم التناوب لكن المعارضة لم تقبل بالمقترح الملكي نظرا لوضعها مجموعة من الشروط، حيث عين الملك في 11 نوفمبر من نفس السنة حكومة جديدة برئاسة محمد كريم العمراني وفي 07 يونيو 1994 عين الملك عبد اللطيف الفيلالي في منصب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون وفي نفس السنة حرر الخطاب الملكي بالعفو عن المعتقلين السياسيين والمنفيين، واقترح الملك على المعارضة تشكيل حكومة أقلية يضمن لها الاستقرار لمدة ثلاثة سنوات،على الأقل في 14 أكتوبر 1994 وفي السنة الموالية حدد بلاغ من الديوان الملكي يقضي من خلاله بأن الملك قرر تأجيل التناوب بسبب خلاف حول بقاء إدريس البصري في منصب وزير الداخلية وتم إعادة تعيين عبد اللطيف الفيلالي

[1]- محمد المساوي، «**جدلية التوافق والصراع** في **الفضاء السياسي المغربي**»، المجلة العربية للعلوم السياسـية، العـدد 33 شـتاء 2012، ص14- 15.

[2]- عبد الإله بلقزيز، «**تجربة التناوب التوافقي** في **المغرب** إلى **أين؟**»، جريدة المستقبل، الخميس 28 فيفري 2008، ص19.

في منصب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في 11 فبراير من نفس السنة، وأعلن الملك عن مراجعة الدستور في 20 أوت 1996، وبعد المصادقة عليه في نفس السنة تم توقيع التصريح المشترك بين الأحزاب والحكومة سنة 1997 وعين عبد اللطيف الفيلالي في نفس السنة في منصب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون وفي 14 مارس 1998 عين الملك الحسن الثاني عبد الرحمان اليوسفي في منصب الوزير الأول وتم تشكيل أول حكومة للتناوب بتحالف أحزاب الكتلة مع التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية وجبهة القوى الديمقراطية والحزب الاشتراكي الديمقراطي، والتي انطلقت في شهر أفريل من عام 1998 حيث انتقلت خلال هذه التجربة المعارضة السابقة من المقاعد التي جلست عليها قرابة أربعين عاما إلى مقاعد الحكم وخرجت فيها أحزاب الحكم السابقة إلى مقاعد المعارضة التي لم تألفها من قبل[1]، وقد تمكن عبد الرحمان اليوسفي بعد عدة أسابيع من النقاش والحوار مع مختلف الأحزاب أن يقترح على الملك حكومة مكونة من أربعين وزيرا ممثلين لسبعة أحزاب التي سبق ذكرها،غير أن الملك الحسن الثاني احتفظ بحقه في تنصيب عدد من الوزراء أطلق عليهم اسم «وزراء السيادة» هي وزارات الداخلية والعدل والشؤون الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية بالإضافة إلى الأمانة العامة للحكومة.[2]

3-التناوب بين التوافقي التعاقدي وبين الإرادي الممنوح:

لقد استقرت مسألة أساسية في الأذهان تتمثل في أن الحكومة التي عرفها المغرب أبان الولاية التشريعية (1997-2002) هي حكومة «التناوب التوافقي» بالفعل أن هذا الوصف يفيد بأن نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1997 والتي تبين بأن الإصلاحات الدستورية خاصة في جانبها المتعلق بإقامة غرفة ثانية منتخبة مباشرة من الشعب، لم تكن مفتاح التناوب كما تم الترويج لذلك من طرف أحزاب الحركة الوطنية خلال الخطة الاستفتائية للمصادقة على دستور 9 أكتوبر 1996، مفتاح تناوب منبثق عن صناديق الاقتراع وبالتدقيق تناوب فقط لصالح أحزاب الحركة الوطنية[3]، فالمؤسسة الملكية كان لها دور مفصليا في إطلاق ديناميكية التوافق والسهر على رعاية خطواته على صعيد الممارسة، بإبراز معناه، وتوفير شروطه، وتحديد سقفه (الخطب الملكية لسنوات 1993-1996)، ففي مشروع التوافق لم يكن واردا تحجيم دور الملك أو تقليص اختصاصاته، فالمكانة السميقة للمؤسسة الملكية ستستمر، وأن الإصلاح سيكون أفقيا على صعيد تطوير صلاحيات البرلمان والحكومة وإعادة تنظيم العلاقة بينهما، وهو ما حصل فعلا في مراجعتي

---

(1)- إدريس لكريني، **التناوب السياسي في المغرب: المسار والمعيقات**، موجود في:
http://drisslagrini.maktoobblog.com/972936/ **تاريخ الاطلاع: 2010/03/12**

(2)- عمر بندور، مرجع سابق، ص60.

(3)- إدريس لكريني، **التناوب السياسي في المغرب: المسار والمعيقات**، مرجع سابق.

1992-1996، كما لم يرد في المطالب الإصلاحية للأحزاب الوطنية ما يفيد أو يستنتج منه أن الأمر كان يتعلق بإصلاح جوهري يتوخى النظر في قسمة السلطة كما دسترتها وثيقة 1962 والسعي إلى إعادة بنائها من جديد، إن المأمول كان يتحدد حصرا في تقوية المؤسسة التشريعية بما يتلاءم مع مطالب الأحزاب الوطنية، والرهانات التي تعقدها على الانتخابات البرلمانية، وبالموازاة توفير شروط تكوين حكومة منبثقة من الأغلبية، منسجمة ومتضامنة وقادرة على المبادرة والاجتهاد في تدبير الشأن العام...

فالتوافق كان يعني في وعي الطرفين إنجاز الإصلاح ضمن الاستمرارية (استمرارية النظام)، ولربما السعي إلى تحويله حين إدراك مقاصده إلى جسر للتغيير المنشود، أي الانتقال إلى الديمقراطية[1].

يمكن القول بأن حكومة عبد الرحمان اليوسفي التي تم تعيينها في 14 مارس 1998 هي بمثابة تأسيس المبادرة الملكية الثانية للتناوب الإرادي الممنوح التي يعود تاريخها إلى 14 أكتوبر 1994 في حين أن المبادرة الملكية الأولى للتناوب يعود تاريخها إلى 22 أكتوبر 1993 أنها حصيلة التنازع بين الإرادتين الملكية والحزبية، هذا التنازع الذي ظل مهيمنا على الانخراط في مسلسل الإصلاحات الدستورية والاستشارات الشعبية (1996- 1997)، في حين كان يهيمن على الممارسة الملكية هاجس تأسيس المبادرة الملكية الثانية بالتناوب الإرادي الممنوح، فإن ممارسة أحزاب الحركة الوطنية كتب عليها هاجس إقرار تناوب انبثق عن صناديق الاقتراع، لقد تم وصف حكومة عبد الرحمان اليوسفي بأنها تأسيس للمبادرة الملكية الثانية بالتناوب الإرادي الممنوح الذي يتعارض مع التناوب التعاقدي التوافقي وذلك راجع لكونها تفتقد إلى العناصر الأساسية للتوافق، والمتمثلة في التقاطع بين الإرادتين الملكية والحزبية المتجسدة في التعاقد حول برنامج حكومي والذي يتضمن محتويات العقد بين الطرفين، إن هذا التقاطع المتمثل في عقد مبرم بين طرفين متكافئين سياسيا هو الذي يتم بمسطرة التوافق، هذا الأخير الذي يبدو وكأنه يأتي لتصحيح وضعية مؤقتة واستثنائية بواسطة حكومة انتقالية في أن حكومة عبد الرحمان اليوسفي جاءت في وضعية عادية وطبيعة، وهذا ما يعني أنه إذا كانت هناك ظروف سياسية حتمت على الملكية وعلى أحزاب الحركة الوطنية في التسعينات البحث عن حلول سياسية للتناوب، فإن التنازلات التي قدمتها الأولى لم ترقى إلى مستوى التقاطع مع التنازلات التي قدمتها الثانية، والمتمثلة في تنازل الأحزاب عن مبادرتها لتعديل الدستور وخصوصا في إقامة برلمان منتخب برمته عن الانتخابات المباشرة وإقامة هيئة دستورية تتولى الإشراف على تنظيم الانتخابات، مقابل التنازلات الملكية التي تتمثل في الانتقال من عرقلة التناوب إلى البحث عن حلول سياسية له ظل يتحكم فيها هاجس مراقبة التناوب في حالة تحققه.

---

[1]-محمد مالكي، **مستقبل الديمقراطيـة الوفاقيـة في المغـرب**، موجـود في: http://www.mokarabat.com/s1703.htm
تاريخ الاطلاع:2010/11/12

ومن خلال ذلك يمكن القول أن التناوب الذي عرفه المغرب خلال الولاية التشريعية السادسة ليس تناوبا توافقيا بل إراديا ممنوحا كما أراده الملك [1].

المبحث الثالث: طبيعة التحول الديمقراطي في عهد الملك محمد السادس:

إذا كان اعتلاء الملك محمد السادس عرش البلاد بمثابة إعادة انتعاش الأمل، فإن تركة عهد الحسن الثاني ثقيلة على مختاف الأصعدة، وكان العهد الجديد إعلان على انتظار تحولات من طبيعة جديدة وقريبة مما انتظره المغاربة طويلا في الحياة العامة للبلاد.

ولد العهد الجديد تطلعات شعبية هائلة، وانتظار إحداث نقلة نوعية في المجال السياسي والاجتماعي، وابدي الملك منذ 23 يوليو1999 رغبة في تحقيق مشروع مجتمعي يقوم على انخراط المغرب في مناخ تعمه الديمقراطية والحداثة، كما كشف عن رؤية ومبادرات لإعادة هيكلة المجتمع من خلال إعادة الاعتبار لدور الأسرة وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وثقافة المواطنة وسياسة القرب والمشاركة وتحديث الإدارة والقضاء وترسيخ التضامن الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة؛ لكن، هل كرس فعلا القائمون على الأمور هذه الرؤية وهذه المقاربة على أرض الواقع المعيش، أم أن القرارات المتخذة سارت في اتجاه أخر؟ [2]

أولا: انتقال الملك لمحمد السادس والمفهوم الجديد للسلطة:

1- **انتقال الملك لمحمد السادس**:

قوبل تولي الملك محمد السادس السلطة في جويلية 1999، خلفا لوالده الملك الحسن الثـاني بارتياح كبير بين أوساط الرأي العام المغربي، ويعود ذلك إلى الأتي:

- إن الملك الجديد ظل خلال معظم عهد والده بعيدا عن كثير من مسائل الأمن أو السياسة الدقيقة، فلم تسند إليه مناصب تنفيذية معينة، رغم ذلك فإنه تلقى تدريبا جيدا على يد والـده، مـن خـلال مرافقته له في أسفاره وفي الأنشطة الدبلوماسية المختلفة.

وقد كان ذلك في صالح محمد السادس، حيث جمع بين فوائد التنشئة السياسية فـي الـبلاط الملكي، وبين الاحتفاظ بسجل يخلو من الخصومة مع العناصر المناوئة للنظام، وذلك بعكس الملـك الحسن الثاني الذي اعتمد عليه الملك الأسبق محمد الخامس بشكل كبير، واسند إليـه الكثيـر مـن القضايا الدقيقة يأتي في مقدمتها قمع تمرد البربر في الريف في العامين 1958-1959.

---

[1]- إدريس لكريني، **التناوب السياسي في المغرب: المسار والمعيقات**، مرجع سابق.

[2]- إدريس ولد قابلة، **سنوات من حكم الملك محمد السادس، هل الملك في ورطة**؟، موجود في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=74939 **تاريخ الاطلاع:2011/02/13**

- ميول محمد السادس البسيطة، وما نسب إليه حينها من مقته طقوس البلاط الملكي الخانقة وقواعد البروتوكول، وانتماءه إلى جيل الشباب، حيث تولى السلطة ولم يكن يبلغ السادسة والثلاثين من عمره.
- أكد الملك اهتمامه بإصلاح أوضاع الطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا، وحرص على النهوض بأوضاع المناطق القروية، والقضاء على التفاوت الاجتماعي وكذا رغبته في تنشيط مؤسسة محمد الخامس، التي تخصص أعمالها لشؤون الفقراء والمحتاجين والمعوقين[1]

2- **محمد السادس والمفهوم الجديد للسلطة**:

في خطاب للملك محمد السادس في الدار البيضاء، يوم الثلاثاء الموافق الثاني عشر من أكتوبر1999، طالب الملك بضرورة إعادة النظر في بنية السلطة وممارستها وتقريبها إلى المواطنين وإقامة دولة الحق والقانون، وقد استوقف هذا الخطاب كثير من المتابعين للحياة السياسية في المغرب، حيث أن مضمون الخطاب وعديد من المواقف والخطوات التي اتخذها الملك الشاب تعد مؤشرا على نفسا جديدا ودما جديدا بدأ في التدفق في جسم الحياة الديمقراطية في المغرب ويحدث حالة من الترقب المشفوع بالارتياح لدى المواطنين وحالة من الاستنفار عند النخبة السياسية.

إن ما قاله الملك محمد السادس لا يعبر فقط عن موقف رجل دولة حريص، ويمكن التمييز بين حدثي الاستخلاف (انتقال الملك) والانتقال الديمقراطي، فزمن الاستخلاف يحيل إلى حدث متوقع وغير مؤكد، مرتقب من طرف الوثيقة الدستورية ولا يؤدي إلى أزمة في قواعد اللعبة السياسية وإن كان انتقال الملك يحدث تغييرا على مستوى رأس الدولة إلا أنه يعبر عن استمرارية سلالية متوافق حولها ومضمنة داخل صك الدستور كقاعدة من قواعد اللعبة في حين يحيل الانتقال الديمقراطي إلى زمن احتمالي من طبيعته رسم قطيعة بين لحظتي ما قبل وما بعد الانتقال، ويفترض إعمالها – أي لحظة الانتقال- وجود إرادات ترمي إلى بناء تنظيم سياسي جديد.

ويمكن رصد انتقال الملك عبر ثلاثة مستويات:

أ- **المستوى المجتمعي**: تم الاستخلاف على المستوى المجتمعي بخلفية تاريخية تستحضر انتقالات الملك في القرون الماضية، وذلك بسبب عدم تسريب الوثيقة الدستورية إلى القاعدة المحكومة التي لا تقرأ في النظام السياسي سوى الشخص الحامل لتمثلات الرمز، الأب، المخزن... فغياب الشخص في الذهنية المجتمعية يحيل على المجهول واللايقين، فالقراءة المجتمعية تقرأ للاستخلاف خارج

[1]- أيمن السيد شبانة، «**تجربة الإصلاح السياسي** في **المملكة المغربية** في **عهد الملك محمد السادس**»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للباحثين الشباب إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي،القاهرة: ماي 2005، ص5-6.

النص الدستوري وفكرة استمرار المؤسسات، إنها قراءة تقر بوقوع التغير في مستوى رئيس الدولة لكن لا تجيب عن سؤال إلى أين يقود التغيير؟.

ب- **المستوى الإجرائي**: هو القراءة التي ركزت على المسوغ المقدم لتبرير عملية الاستخلاف، هل الوثيقة الدستورية –مؤسسة ولاية العهد- أم صك البيعة- لتنتهي إلى وجود تعايش بين الآليتين في إخراج تقليداني أعاد طرح سؤال العلاقة بين التقليد والتحديث داخل الدستور المغربي.

ج- **المستوى السياسي**: حيث اعتبار حدث انتقال الملك مهيأ له في إطار ميثاق ضمني أوصل نخبة الحركة الوطنية إلى المجال الحكومي المتناوب حوله، وبالتالي فنحن أمام فاعلين يندرج ضمن الوظائف الموكولة لهم حسب الميثاق المبرم بينهم وبين الملك الراحل (الحسن الثاني) وظيفة بسلامة وسلمية الاستخلاف، إلا أن تراتبية الأطراف المبايعة وظهور فاعلين جدد بطقس البيعة طرحا السؤال التالي: هل تحمل هذه الإجراءات إشارات نحو المستقبل وإذا كان الجواب بالإيجاب، فما هي مضامينها؟.

انتقال الملك بهذه المحددات قد خلق على مستوى الخطاب نوعا من التماهي بين انتقال الملك والانتقال الديمقراطي، فالاستخلاف افترض فيه أنه ليس نهاية لشخص بل نهاية لمرحلة بفهم وبتأويل معين للقواعد السياسية يدعمه في ذلك التأطير الإيديولوجي المحيل على مقولات: التحديث والتجديد، وتمرير صور غير مألوفة إلى الساحة العمومية حاملة لفكرة «القطيعة» لكن هل هذه المحددات تعني أن المؤسسة الملكية تتصرف كفاعل يحاول دمقرطة النظام؟[1]

إن ما قاله الملك محمد السادس لا يعبر فقط عن موقف رجل دولة حريص على مصلحة شعبه وعلى حسن سير المؤسسات، بل هو أيضا يعكس رؤية فكرية سياسية عميقة تخاطب كل الفاعلين السياسيين وكل دعاة الديمقراطية في المغرب وخارج المغرب[2]، ففي تصريح له وقت أن كان وليا للعهد يقول« إن الديمقراطية هي بناء قابل للتطوير ولا يمكن أن يبقى متجمدا دون أن يسقط» ويضيف قوله «يجب أن تعطى الأمور اليومية مزيدا من الاهتمام لممارسة الحريات الفردية والجماعية[3]، إن ما أراد إيصاله من خلال مطالبته بإعادة النظر في السلطة مفهوما وممارسة، هو أن الديمقراطية ليست مجرد تغيير حكومة بحكومة أو إحلال المعارضة محل الحكومة القائمة، أو إحلال وجوه محل وجوه، بل هي تغيير عميق في بنية السلطة وفي ممارستها، وأن يقول هذا الكلام

---

[1]- محمد أتركين، «**النظام السياسي المغرب بعد حدث الاستخلاف ووهم«الانتقال الديمقراطي» ووضع «خيبة الأمل»»**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17 جانفي 2008، ص57.

[2]-إبراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة التجربة الديمقراطية في المغرب،** مرجع سابق، ص204.

[3]- أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق، ص211.

ملك البلاد الذي هو أعلى مسؤول فيها فإن الأمر يحتاج لوقفة تأمل عميقة من طرف كل الفعاليات السياسية في البلاد». [1]

وفي نفس الخطاب أعلن الملك محمد السادس عن الخطوط العريضة للمفهوم الجديد للسلطة، التي تمحورت بالأساس حول القطيعة مع أساليب الماضي وتقعيد مختلف مهام ومسؤوليات السلطة، على ضمان حماية الحريات الفردية والجماعية، وصيانة حقوق المواطنين، وإتاحة الظروف المناسبة لترسيخ دولة الحق والقانون، في إطار الاختيارات الكبيرة المعتمدة، أي نظام الملكية الدستورية، التعددية الحزبية، الليبرالية الاقتصادية.

ولم يكن من الممكن اعتماد هذا المفهوم دون مراجعة لجملة من النصوص القانونية والتنظيمية، وعلى رأسها تلك المرتبطة بمهام الولاة والعمال الذين توسعت مهامهم بشكل لم يسبق له مثيل من قبل (علما أنهم معينون وليسو منتخبين)، وهم يقومون بتدبير الشأن العام. [2]

ثانيا: مظاهر الإصلاح السياسي في عهد محمد السادس وموقف المعارضة منها:

1- **مظاهر الإصلاح السياسي:**

خلال الشهور الأربعة الأولى لعهده، ألقى محمد السادس عدة خطابات ملكية حرص خلالها على إبراز التوجهات الأساسية، فأكد توجهه نحو الإصلاح الشامل في المغرب، وعزمه على المضي قدما في عملية الإصلاح، خاصة على الجانبين السياسي والاقتصادي، وعدم القبول بأي تأجيل للمشروعات الإصلاحية والتنموية بدعوى الانشغال بالانتخابات أو إرضاء أي فئة خارجة عن الإجماع أو لأي سبب آخر.

وفي هذا السياق تعددت مظاهر الإصلاح السياسي في عهد محمد السادس ومن أهم هذه المظاهر ما يلي:

أ- **تحسين صورة المؤسسة الملكية أمام الشعب**: ومن أهم الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد تعيين ناطق رسمي للقصر الملكي، وهو منصب لم يسبق أن عرفته المؤسسة الملكية، حيث كانت وزارة القصر والتشريفات والأوسمة هي التي تضطلع به في السابق.

كما حرص الملك على إحداث تغييرات عميقة في شخصيات الأجهزة الحساسة للدولة، تهدف إلى هيكلة القضاء «المخزني» (الاسم الذي اشتهر به المغرب قديما) لينسجم مع خصائص الملك الجديد، حيث تم تجديد دماء العاملين في البلاط الملكي، من خلال إسناد المناصب المهمة إلى العناصر الشابة المقربة من الملك، سواء من زملاء دراسته أو من أولئك الشباب الذين رافقوه في العمل السياسي خلال عهد الحسن الثاني وهو ما يعني أن انتقال الملك لعدد من مواقع السلطة

---

[1]- إبراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة التجربة الديمقراطية في المغرب**، مرجع سابق، ص204-205.

[2]- إدريس ولد القابلة، **سنوات من حكم الملك محمد السادس، هل الملك في ورطة؟**، مرجع سابق.

لشخصيات رافقته في مسيرته الدراسة وحياته العملية عندما كان منسقا لمكاتب القوات المسلحة الملكية.[1]

ب- **الحد من سلطات أجهزة الأمن الداخلي**: حيث كان أهم إجراء قام به الملك محمد السادس هو إقالة وزير الداخلية إدريس البصري في نوفمبر1999 الذي شغل هذا المنصب منذ عام 1979 وعلى مدى عشرين عاما متواصلة واعتبر البعض هذه الخطوة بمثابة تدعيم لسلطة الملك الجديد؛ فالوزير المقال لم يكن فقط مجرد وزير في حكومة الملك بل كان مركزا من مراكز القوى التي نسب إليها الشارع المغربي العديد من وقائع الفساد المالي والإداري فضلا عن اعتباره المسؤول الأول عن تحويل المملكة إلى دولة بوليسية تطارد معارضيها وتلقيهم في السجون والمعتقلات أو تقوم بتصفيتهم جسديا إذ لزم الأمر.[2]

والجدير بالذكر، أن البصري كان يتمتع بصلاحيات كبيرة، حيث كان يشرف على إدارة شؤون البلاد في مجالات عدة، مما اعتبره الكثيرون بمثابة الوزير الأول الفعلي للبلاد، خصوصا قبل تولي عبد الرحمان اليوسفي رئاسة الحكومة، غير أن صلاحيات البصري قد تقلصت إلى حد بعيد مع تولي محمد السادس السلطة، فأصبح عبد الرحمان اليوسفي هو صاحب الحظوة بصفته وزير أول، واختفى اللقاء اليومي بين الملك ووزير الداخلية، كما أعفي البصري من الإشراف عن الإدارة العامة للمحافظة على التراب الوطني (المخابرات الداخلية)، ثم سحب منه ملف الصحراء، واسند إلى لجنة ملكية.

وقد اعتبرت أحزاب المعارضة أن إبعاد البصري وتعيين أحمد الميداوي بدلا منه ليس مجرد تعديل حكومي، ولكنه أكبر من ذلك بكثير، لأن وزارة الداخلية في عهد البصري ارتبطت بنمط من العمل الحكومي والسلوك الرسمي، ينطوي وفق تصور المعارضة على تقييد الأنشطة الحزبية، وقمع المعارضة، وانتهاك حقوق الإنسان، والتحكم في نتائج الانتخابات، ومن ثم كانت إقالة البصري تعبيرا عن توجه جديد للملك المغربي نحو الإصلاح السياسي القائم على مزيد من الحرية.

وقد ساهم ذلك في حدوث إضعاف شبه ممنهج لجهاز الداخلية، هذا الإضعاف أدى إلى عدة نتائج أهمها: تحسين موقع المؤسسة الملكية لدى القوى السياسية المشاركة في الائتلاف الحكومي، وتحسين صورة النظام على الصعيد الخارجي.[3]

[1]- أيمن السيد شبانة، مرجع سابق، ص6- 7.

[2]- أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق، ص212.

[3]- أيمن السيد شبانة، مرجع سابق، ص7- 8.

ج- توسيع هامش الحرية أمام تنظيمات المعارضة:

اتسم عهد محمد السادس بقدر واضح من التسامح مع الكثير من عناصر المعارضة السياسية، وكذا الأنشطة التي تقوم بها المعارضة السياسية، والتي لم يكن ممكنا التغاضي عنها من قبل- ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يلي-:

- إصدار قانون الأحزاب الجديد، والذي يرى البعض أن صدوره يمثل أحد المؤشرات الايجابية في عهد الملك محمد السادس الذي طالب في خطاب العرش بتاريخ 30 جويلية 2000 المجتمع السياسي بـ «تأهيل أدواته وتجديد هياكله وتغيير أساليب عمله وايلاء العناية القصوى للقضايا اليومية المتعلقة بمعيشة المواطنين».

وقد جاء الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة بتاريخ 14 أكتوبر 2005 ليبين أن مشروع قانون الأحزاب كان بمبادرة ورغبة ملكيتين، حيث جاء فيه: «وستكون مصادقتكم، في مستهل هذه الدورة، على قانون جديد للأحزاب الذي دعونا لوضعه...»، مضيفا: « وذلكم هو النهج القويم الذي أعمل جاهدا على توطيد أركانه، مؤكدا غير ما مرة، ومن أعلى هذا المنبر على إعادة الاعتبار للهيئات السياسية، اقتناعا منا بأنه لا ديمقراطية فعلية وملموسة إلا بأحزاب قوية ومسؤولة، ومن ثم كان حرصنا على تقويتها من خلال توفير إطار قانوني متقدم، يكفل لها الديمقراطية في التأسيس والتنظيم والتبشير»[1]

والملاحظ أن هذا القانون –وهو الأول من نوعه في تاريخ المغرب المستقل- جعل الممارسة الحزبية مطوقة بتسييجات تصب أساسا في خانة ضمان شفافية التأسيس والتمويل وتحقيق الديمقراطية الداخلية على الأقل في الحدود المتاحة قانونا، ويبدو رهان هذا القانون على مستوى الفضاء الحزبي الوطني يصب في مسألة التأطير ووضع حد للارتياب في التمثيلية السياسية، وهو ما لا يستقيم مطلقا دون المراهنة استراتيجيا على إتاحة منافسة سياسية مفتوحة بين الأحزاب عن طريق الانتخابات وترجمتها بمشاركة فعلية في إدارة الشأن العام.[2]

- تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة: وهي لجنة وطنية ذات اختصاصات غير قضائية، ترمي إلى تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي عرفها المغرب منذ بداية الاستقلال إلى وفاة الملك الحسن الثاني والتي من مهامها:

- تحديد طبيعة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي وجمع كل المعلومات التي يمكن أن تساعد في كشف الحقيقة.

---

[1]- زين العابدين حمزاوي، **«الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب»**، مرجع سابق، ص107- 108.

[2]- يونس برادة، **«الإشكالية الانتخابية في المغرب مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي»**، ورقة مقدمة ضمن سياق اللقاء السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية بعنوان «**الديمقراطية والانتخابات** في **الدول العربية**»، (كلية سانت كاترين جامعة أكسفورد)، السبت 2007/08/18، ص44- 45.

- الاستفادة من جميع الوسائل للتحقيق والكشف عن ما حدث للأشخاص الذين اختفوا قسرا.
- تحديد الجهات ومؤسسات الدولة المسؤولة عن الانتهاكات التي حدثت في الماضي.
- تعويض الضحايا الذين لحقت بهم أضرارا مادية ومعنوية وكذا تعويض ذويهم وأقاربهم وإعادة إدماجهم اجتماعيا.
- إنشاء وثيقة يعلن فيها رسميا نتائج التحقيقات وتتضمن توصيات بشأن كيفية تجنب تكرارا انتهاكات في المستقبل.
- تعزيز ثقافة الحوار وبالتالي خلق أساس للمصالحة وترسيخ الانتقال إلى الديمقراطية.[1]

ومن خلال الاطلاع على مهام هذه الهيئة، يتبين لنا أهمية المقاربة التي اعتمدت ومقدار جرأتها، وذلك ما نلمسه من خلال المعجم المستعمل في أدبياتها مثل سنوات الرصاص والانتهاكات الجسيمة والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والاختطاف وجبر الضرر وحفظ الذاكرة ومسؤولية أجهزة الدولة وجلسات الاستماع.... وغيرها من الألفاظ غير المعهودة في المعجم العربي بشكل عام[2]، وهكذا قامت الهيئة بعقد جلسات استماع عمومية لفائدة الضحايا الذين قدموا ملفات شكاويهم، وتحدثوا خلالها عن مختلف مظاهر المعاناة وظروف الاعتقال والتعذيب والاختطاف التي مروا بها[3]، وقد نقلت وقائع هذه الجلسات عبر الإذاعة والتلفزيون المغربي، وتم الكشف خلالها عن كثير من الانتهاكات التي قامت بها قوات الأمن المغربية ، ومن ذلك أعمال الاعتقال والتعذيب والاختطاف في المعتقلات "دار المقرى" و"درب مولاي شريف"، وسجن القنيطرة العسكري، وسجن القنيطرة ومعتقل تاسمامارت، وغيرها من السجون والمعتقلات الذي طالما نفى الملك الحسن الثاني ونظامه وجودها أو حدوث عمليات التعذيب بها.

وقد نالت هذه التطورات تأييد أحزاب المعارضة وهيئات الدفاع عن حقوق الإنسان في الداخل والخارج، خاصة مع تعيين الملك محمد السادس إدريس بن ذكرى، المعارض السابق، على رأس لجنة العدل والمصالحة، واعتبر الكثيرون أن سماح النظام المغربي بإذاعة تلك الجلسات يعتبر مبادرة هي الأولى من نوعها في العالم العربي، وأنه يحسب للنظام المغربي أنه سمح بعقدها دون أن يفرض ذلك أزمة داخلية متفجرة، وإنما جاء السماح بعقدها استجابة لرغبة مشتركة لدى جميع القوى القائمة في المغرب في معالجة هذه المسألة.

---

(1)- I bid, P103.

(2)- رشيد الادريسي، **«التحول الديمقراطي** في **المغرب،** **نحو معالجة مؤسساتية لملف انتهاكات حقوق الإنسان»**، المغرب الموحد، العدد 11، 01 فيفري 2011، ص42.

(3)- إدريس لكريني، «**ندوة حول تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة**»، المستقبل العربي، العدد 346، ديسمبر 2007، ص176.

- تضاعف عمليات نشر الكتب أو الشهادات عن "سنوات الضغط"، بالإضافة إلى غض الطرف عن نشر المقالات الصحافية حول موضوعات ما كان أحد ليفكر في التطرق إليها أثناء حياة الحسن الثاني.[1]

د-تحسين أوضاع حقوق الإنسان في المغرب: أكد الملك محمد السادس أنه يسعى إلى تدشين عهد جديد يبدأ بتحقيق المصالحة الوطنية، وإطلاق الحريات، وفي هذا الإطار يمكن رصد بعض الإصلاحات التي استهدفت النهوض بأوضاع حقوق الإنسان المغربي:

- صدور قانون الأسرة الجديد في شهر فبراير 2003 بمبادرة ملكية خالصة لتذكير جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين بكون المؤسسة الملكية هي وحدها القادرة على فرض تصورها الخاص بشأن الدينامية الاجتماعية وحدودها من جهة، وقدرة مشروعية «أمير المؤمنين» التقليدية على استيعاب جميع مظاهر ومطالب التحديث السياسي والسوسيو- سياسي من جهة أخرى[2]، وتضمن القانون الجديد رفع سن الزواج من 15 إلى 18 سنة، وخول المرأة حق الطلاق بالتراضي، وحد من حق الرجال في طلب الطلاق بشكل انفرادي ووضع قيودا على تعدد الزوجات، وعوض واجب الطاعة على الزوجة بمفهوم المسؤولية المشتركة، ورغم المشاكل المرتبطة بالتنفيذ- كضعف تكوين القضاة وقلة وعي النساء بحقوقهن- يبقى هذا الإصلاح ذا أثر بالغ ويجعل المغرب أفضل بكثير من دول أخرى في المنطقة في مجال حقوق المرأة[3].

- الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين، ومن جملتهم عبد السلام ياسين، زعيم أكبر حركة إسلامية في المغرب، العدل والإحسان، الذي رفعت عنه الإقامة الجبرية رغم انتقاداته العلنية اللاذعة للملك محمد السادس ووالده وعمل الملك محمد السادس على تقوية دور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نوعا ما (رغم أن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان لا تزال تعتبر تقاريره السنوية جد مفيدة)، وقام بمزيد من التدابير لملائمة القوانين المغربية مع المعاهدات الدولية، كتغير القانون الجنائي لتجريم التعذيب.[4]

- خلق مؤسسة ديوان المظالم في ديسمبر 2001، التي جاءت كأداة لتطوير الوساطة بين المواطنين والإدارة، وبتعبير آخر، يتعلق الأمر بأداة مرنة ومبسطة للمصالحة، ولمعالجة شكايات وتظلمات المواطنين وملجأ فعال لأولئك الذين يعتبرون أنفسهم متضررين من قرار أو فعل يعتقدون أنه غير

---

[1]- أيمن السيد شبانة، مرجع سابق، ص9.

[2]- محمد فاضل الكراعي، **«المسألة النسائية في المغرب: تحديات الدينامية الاجتماعية ومحدودية الرهانات السياسية»**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، أفريل 2011، ص104.

[3]- مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، مرجع سابق، ص12- 13.

[4]- نفس المرجع، ص11.

منصف أو مناف للقانون، أقدمت عليه إدارة ما أو منظمة مكلفة بتنفيذ اختصاصات السلطة العمومية[1].

هـ- تدعيم تماسك النسيج الاجتماعي والثقافي المغربي: أكدت القيادات المغربية في مناسبات عديدة الحرص الشديد على وحدة النسيج الاجتماعي والثقافي للشعب المغربي، وفي هذا الإطار، أكد السيد الطيب الفاسي الفهري الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية والتعاون أن المغرب اتخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على التنوع الثقافي، لا سيما وأن للمملكة مواقف مبدئية ثابتة بخصوص تشجيع هذا التنوع، حيث قامت المغرب بدور أساسي في صياغة مشروع المعاهدة الدولية الخاصة بالتنوع الثقافي في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافية والعلوم (اليونسكو).

وقد حرص العاهل المغربي على تعزيز البناء الاجتماعي والثقافي المغربي وذلك عبر إجراءات عديدة منها:

- تشجيع الحكومة على بلورة ميثاق لإعداد التراب الوطني، تتم صياغته عبر حوار وطني موسع تشارك فيه المؤسسات العمومية والمنتخبة، والأطر الجامعية وفعاليات المجتمع المدني، وفي هذا الإطار تم إنشاء المجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني، من أجل العمل على إلتئام كل المكونات الوطنية وتضافر جهودها، في نطاق فضاء رحب للدراسة والحوار والتشاور حول إعداد التراب، وتقديم التوصيات والمقترحات البناءة في هذا الشأن، وصياغة الجدول الزمني والإجراءات القانونية والتنظيمية، والإدارية والمالية، التي يجب اتخاذها.

وفي هذا السياق يقول الملك محمد السادس: «إن إعداد التراب الوطني يعتبر رهانا حيويا لتحقيق التنمية الشاملة والمندمجة والمتوازنة، وذلك عبر ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة، في إطار تدبير ترابي محكم وخلاق، يجمع بين مؤهلات المجالات المحلية، في غناها وتنوعها، وما يمليه واجب التضامن الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية والوحدات الترابية» [2].

-خلق المعهد الملكي للثقافة الامازيغية (IRCAM) سنة 2001 المكلف بالعمل على إعادة الاعتبار للغة والثقافة الامازيغيين في المدرسة، ووسائل الإعلام وفي الفضاء السوسيو- ثقافي الوطني، هذا الفعل الذي جاء كاستجابة لمطلب من أهم مطالب حركة الدفاع عن اللغة والثقافة الامازيغيين، وكمحاولة أيضا، لنزع فتيل التعبئة السياسية التي بدأت تتشكل/ تتبلور حول البيان الأمازيغي (مارس 2000)، إذ، تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الشخصيات المرموقة في الحركة تم إدماجها في الهيئات القيادية بالعهد الجديد.[3]

---

[1]- محمد الصغير حنجار وآخرون، **التنمية الديمقراطية والفعل الجمعوي بالمغرب: عناصر تحليل ومحاور التدخل،** تحت إشراف المركز الدولي لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية (كندا) وفضاء الجمعيات (المغرب)، تقرير جويلية 2004، ص7.

[2]- أيمن السيد شبانة، مرجع سابق، ص11.

[3]- محمد الصغير جنجار وآخرون، مرجع سابق، نفس الصفحة.

2- **موقف المعارضة السياسية من إصلاحات محمد السادس:**

تؤكد المعارضة أن محمد السادس ما هو إلا نسخة جديدة عن والده الراحل، وأن التقاليد الملكية وحرصه على الحفاظ على هيبة والده يقفان بقوة أمام رغبته في التغيير، فالممارسة السياسية في بداية عهده حملت ملامح استمرارية الأشتغال بمورثات الماضي المحيلة على شخصانية وثيوقراطية السلطة.

أ- **الاشتغال بالمكتسبات الدستورية الموروثة:**

-قاعدة حياد الوزير الأول: بعد إجراء الانتخابات العامة في 27 سبتمبر 2002 والتي اعتبرت نزيهة إلى حد كبير، خاصة بعد اعتراف العديد من الأطراف السياسية بعدم تدخل المخزن بتزوير الانتخابات لصالح الأحزاب الموالية له كما جرت العادة، إلا أن هذه الانتخابات لم تسفر نتائجها عن فائز بالأغلبية، بالإضافة إلى عدم وجود توافق بين أهم الأحزاب السياسية، قرر الملك محمد السادس اختيار رئيس حكومة بدون انتماء سياسي[1]، الأمر الذي أثار امتعاض أحزاب الكتلة الديمقراطية، ولا سيما الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي اعتبر هذا الأمر خروجا عما أسماها "المنهجية الديمقراطية"، أي التوافق الذي قضى عام 1998 بأن يكون زعيم حزب الأغلبية رئيسا للحكومة، وقد شكلت هذه الممارسة في الواقع نقلة نوعية نحو تفسير سليم ومنطقي لأحكام الفصل الرابع والعشرين من الدستور المغربي[2]. فمقولة نهاية «حياد الوزير الأول» لم تكتسب مكانة العرف الدستوري ولم تستشعر المؤسسة الملكية قوتها الإلزامية في أثناء تنصيب الوزير الأول إدريس جطو؛ فإعادة الاشتغال وفق التأويل الدستوري القاضي بحياد مؤسسة الوزير الأول قد أعاد سيناريو الحكومات اللاحزبية في وقت تفترض فيه عملية التحديث السياسي والانتقال الديمقراطي وجود الفاعل الحزبي.

وضع يثير أسئلة الغاية من خطاب تأهيل الأحزاب ومطالبتها ببرامج سياسية تنافسية في فضاء سياسي لا يخولها إمكانية ترجمتها من خلال الإشراف على مؤسسة الوزير الأول؟ وفي جدوى اللعبة الانتخابية ذات الرهانات السياسية المحدودة، حيث السقف يتوقف عند الوصول إلى المؤسسة التشريعية من دون قدرة هذه الأخيرة على احتكار انبثاق مؤسسة الوزير الأول بشرعية انتخابية وحكومة منسجمة تعكس طبيعة الخريطة الانتخابية وإرادة الناخبين.

فحكومة إدريس جطو حافظت على مستوى تشكيلها على روح التناوب بإعادة تجديد ولاية أغلب أعضاء حكومة عبد الرحمان اليوسفي، لكن على مستوى الوزارة الأولى مرور وزير أول حزبي بها مجرد قوس منته؛ ألا يتعلق الأمر بفرصة ضائعة على مستوى تجسيد التغيير ورد

---

(1)- Martina Warning, «**Nighborhood and Enlargement policy : comparing the Democratization Impact of the European Union in Morocco and Turkey**», Working papers Series, Italian Research center for European Studies, 2006, P20.

(2)- محمد المالكي، **تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية: حالة المغرب الأقصى**، مرجع سابق، ص70- 71.

الاعتبار إلى مؤسسة الوزير الأول؟ يجيب عبد الرحمان اليوسفي «.... إن المنهجية الديمقراطية كانت تقتضي أن يعين الملك الوزير الأول من بين أعضائه بالرغم من النص الحزبي للدستور يخول له حق تعين الوزير الأول فقط،غير أن هذا لا يمنع حسب روح الدستور ونظر للممارسة التي دشنها التناوب من أن تعود الوزارة الأولى للحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد».

ألا يتعلق الأمر بصراع لقراءتين مختلفتين لتجربة التناوب، قراءة المؤسسة الملكية، التي عبر عودتها إلى توظيف قواعد حياد «الوزير الأول» و«وزارات السيادة» تنظر إلى تجربة التناوب ليس كمرحلة استعداد سيكولوجي وسياق لتأسيس البنى الاستقبالية للحظة الانتقال الديمقراطي، وتعتبر تحقيق سلمية الاستخلاف نهاية للترجمة الدستورية للميثاق الضمني المشكل لميلادها، وقراءة تقنيين سلوك عودة الآخرين إلى الوزارة الأولى كمنافٍ ليس للديمقراطية كفكرة وكمؤسسات ولكن لـ «المنهجية الديمقراطية» محللة رؤيتها إلى كون سياق التناوب التوافقي لم يكن سوى عتبة للوصول إلى مرحلة تناوب حقيقي منبثق عن الصناديق وليس رهين إرادات وضمانات المؤسسة الملكية[1].

- **استبعاد سلطة الانتخاب:** تم الاحتفاظ بخاصية النسق السياسي والدستوري المغربي المستبعدة للشرعية الانتخابية، حيث جوهر اللعبة السياسية لا يجعل صناديق الاقتراع مالكة لسلطة التمثيل وتحديد مديري الشأن العام على مستوى الجهاز التنفيذي، إن آلية الانتخابات لا تمتلك السلطة ليس فقط على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى المحلي عبر تقوية امتداد المراكز في مقابل إضعاف سلطات وصلاحيات النخب المحلية؛ فالأحزاب السياسية مطالبة بتقديم عروض داخل سوق لا تتوفر على ضمانات التنافسية وفي نسق لا يمنحها السلطة إلا عبر آلية «التعيين» بدل «الانتخاب»، ويجعل منها نخبة تدبيرية للاختيارات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية التي يحتكر الملك آليات التعبير عنها بدل ممارسة «التمثيل». ويعني استبعاد سلطة الانتخاب كقاعدة لاشتغال النظام السياسي تجاوز حصر المعضلة الانتخابية في مسألة النزاهة إلى مستوى التساؤل عن «الجدوى» من انتظامية ودورية وممارسة وسلوك تعطي الانطباع بـ«الحركة» وغير حاملة لسيناريو «التغيير» وغير محدودة على مستوى سير المؤسسات الدستورية؛ وضع أدى إلى ميلاد[2]، لا مبالاة متنامية لدى الشعب إزاء أعضاء الهيئة التشريعية، ما ضيق آفاق مشاركة أوسع في العملية السياسية، وبالفعل ، باتت شريحة كبيرة من السكان تنظر إلى البرلمان على أنه مؤسسة فاشلة وغير قادرة على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة[3].

---

[1]- محمد أتركين، «**النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف ووهم «الانتقال الديمقراطي» ووضع «خيبة الآمل»»**، مرجع سابق، ص66-67.

[2]- نفس المرجع، ص70.

[3]- عمرو حمزاوي، «**الانتخابات التشريعية المغربية، 2007: النتائج والانعكاسات**»، أوراق كارنيغي، 11 سبتمبر 2007، ص2.

إن الديمقراطية ليست هي الرهان الحقيقي للانتخابات المغربية، فهذه الأخيرة ما زالت أبعد ما تكون عن تأدية دور آلية للحسم بين برامج سياسية متنافسة وللتباري بين هيئات سياسية حول مراكز صنع القرار، فحتى في حالة انبثاق الحكومة عن البرلمان (المبنية على تأويل مرن للفصل 24 من الدستور) فإن البناء الدستوري الحالي وطبيعة علاقات القوة بين الفاعلين تجعل صناعة القرار تتم خارج المؤسسات المنتخبة، وتشكل تجربة حكومة التناوب التوافقي حقلا خصبا للملاحظة في هذا الصدد.

إن انفراد المؤسسة الملكية بتدبير الملفات الكبرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الهيئات واللجان الملكية أو عبر وزارة الداخلية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) يجعل آليات صنع القرار السياسي في المغرب متعارضة مع فكرة الانتخابات، أولا: لأن السلطة التنفيذية صاحبة القرار الحقيقي تبقى غير منتخبة في الواقع، ثانيا: لأن طريقة تحديد السياسة العامة للدولة واختياراتها الكبرى تجعل منها سياسة عامة وخيارات عابرة للولايات التشريعية (التقويم الهيكلي، الخوصصة، إصلاح التعليم، برامج التنمية الاجتماعية، ...) وهو ما يفرغ مفاهيم: البرنامج، المساءلة، العقاب السياسي من محتواها الحقيقي[1].

- **القضاء كوظيفة للإمام:** أعادت قضية «جعفر حسون» سؤال استقلال القضاء وعلاقة المؤسسة الملكية بجهاز القضاء إلى المجال العمومي، حيث تجاوز النقاش البعد القانوني في من له الصفة للنظر في حالات قضاة محاكم الاستئناف، هل محكمة العدل الخاصة- أطروحة وزارة العدل- أم الغرفة الجنائية للمجلس الأعلى عبر تحريك الدعوى من قبل الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى –أطروحة القاضي حسون وزملاؤه-، إلى مدى قانونية إقدام رئيس الدولة رئيس المجلس الأعلى للقضاء على توقيف عضو بذات المجلس حائز شرعية انتخابية في غياب أي نص قانوني يؤطر هذا الفعل والإقدام على نقله خارج الضمانات المخولة له طبقا للنظام الأساسي للقضاة لسنة 1974م.

وقد أدراك وضع «الفراغ القانوني» في تأطير قضية «جعفر حسون» المندرجة ضمن المس بـ«استقلال القضاء» رئيس الدولة إلى الاستنجاد بصفة «أمير المؤمنين»؛ ففي خطاب افتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء في 10 أفريل 2004 تم التذكير بكون «... أمانة إقامة العدل من وظائف الإمامة العظمى ... وستجدون في خديم المغرب الأول أمير المؤمنين ليس فقط رئيسا لمجلسكم الأعلى ولكن أيضا ملاذكم الأسمى وسندكم الأقوى... أمانة النيابة عنا في إقامة العدل...»، في إعادة نسخ لمضامين خطابات الراحل الحسن الثاني «...هذه الأسرة – يقصد أسرة

[1]- محمد الهاشمي، مرجع سابق، ص73.

القضاء- التي تجمعنا وإياها تلك العروة الوثقى لا انفصام لها، باعتبار أن القضاء هو من وظائف الإمامة العظمى التي أناطها الله بنا حين تربعنا عرش المغرب وتقلدنا أمانة قيادته»[1].

لقد فوتت قضية «جعفر حسون» على رئيس المجلس الأعلى للقضاء فرصة تجسيد المضمون الفعلي لـ«الانتقال الديمقراطي» عبر القطع مع التأويل التقليداني لوظيفة القضاء، واعتبار علاقة الرئيس بباقي الأعضاء علاقة مؤسساتية مبنية على قراءة للدستور ترمي إلى تفعيل استقلال القضاء وتوجيه وظيفته إلى بناء صك للحقوق والضمان القانوني لتأهيل المقاولة وإرساء علاقة جديدة بين المواطن والإدارة خارج فكرة الإذعان.

ب- ثقافة الوحدة والإجماع في مقابل لا يقينية التغيير:

- توسيع فضاء الإجماع: شكلت الرغبة في توسيع فضاء الإجماع ملمحا من ملامح العودة إلى «النظام القديم»، عبر التوظيف المكثف لتقنية الإدماج والزبونية كنمط مميز للعلاقات السياسية؛ فإستراتيجية الإجماع المسكونة بـ«الخوف» من المعارضة والرافضة لمأسسة التعددية بمعنى مجتمع مركب يقبل اختلاف الآراء والمصالح ومشاريع المستقبل ويحتاج إلى السياسة باعتبارها آلية للتنظيم، هي التي ستجعل المؤسسة الملكية تقتحم مجالات جديدة لكن من دون تغيير في النمط والطريقة ومن دون رهان خارج حضور «الاجماعية» كغاية وكمنتهى للعمل السياسي.

هل الاستمرار في تشغيل الاجماعية يتوقف فقط على إرادة المؤسسة الملكية؟ أم يعود في شق كبير منه إلى فشل النخبة السياسية في تقديم بديل ينهل من مرجعية للتعدد؟ وإلى عدم القدرة على مقاومة إغراءات الإدماج التي تحجب دفتر المطالب وتقود إلى إنهاء سيناريو «الوزن المضاد»، إن توظيف المؤسسة الملكية لصلاحياتها في التعيين كنمط للمكافأة وانتهازية النخبة غير القادرة على إدارة تفاوض جيد هما اللذان يمددان الزمن الافتراضي للإجماعية التي تعطي في المحصلة ما يلي:

- نسقا سياسيا غير متوازن يقوم على مقاومة أي شيء محتمل لمعارضته وكل ما يمكن أن يشكل وزنا مضادا حقيقيا.

- نخبة نتاج عملية إدماج وفق نمط للمكافأة يبعدها عن مستوى طبقة ناضجة قادرة على قيادة عملية التحديث.

- إجماع القمة يقابله أزمة تدبير مجتمع الجماهير ووجود أشكال للاحتجاج منفلتة من ضبط التنظيمات الحزبية والاجتماعية التقليدية[2].

---

[1]- محمد أتركين، **«النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف ووهم «الانتقال الديمقراطي» ووضع «خيبة الآمل»»**، مرجع سابق، ص68.

[2]- نفس المرجع ، ص70- 72.

- **فضاء التقليدانية:** تؤكد المعارضة، أن الملك الشاب – وعلى عكس المتوقع- لم يتخل عن الشكليات والممارسات القديمة، وأن الملك نفسه أكد ذلك عندما قال: «إن البروتوكول هو البروتوكول ويبقى كذلك ...، وقد سرت أحاديث عن أنني سأتصرف بما يقلب قليلا ما كان قائما، وهذا خطأ، فالأسلوب مختلف لكنني أحرص على الحفاظ على دقته وعلى كل قواعده». وفي هذا الإطار، ترى المعارضة أن «الشكل هو ابن الفكر»، وأن تمسك محمد السادس بشكليات النظام الملكي تعكس حرصه على مواصلة سياسة والده الملك الحسن الثاني[1].

إن الإشارات التي حملتها الممارسة السياسية لبداية حكم الملك محمد السادس حسمت التأويلات التي صاحبت قراءة ضبط البيعة ومضمون خطاب الجلوس الذي منح الأولوية لمسطرة ولاية العهد على قناة البيعة، وانتهى جدل التقليد/التحديث لفائدة انتصار أطروحة استمرار التقليدانية التي تحولت من آلية لتدبير الأزمات إلى قناة وحيدة للاشتغال، حيث توارى الملك الدستوري لصالح الملك أمير المؤمنين، وأصبحت جل الحلول المقدمة تنهل من الفصل 19. ويقدم «الظهير» كصيغة للإنشاء والتعيين، الأمر الذي جعل قناة إمارة المؤمنين المدخل الوحيد لفهم طريقة اشتغال النظام السياسي المغربي بعد الاستخلاف بعيدا عن الخطاب حول الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان[2].

ج- **استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والتضييق على حرية التعبير**:

بالنسبة لأوضاع حقوق الإنسان لم تستسغ الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تصريحات الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان –إدريس بنزكري- معتقل سياسي سابق ورئيس سابق لمنتدى الحقيقة والإنصاف- والتي جاء فيها بأن المغرب لا يعرف انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، لا سيما وأن الجمعية اعتمدت على قضايا ونوازل ثابتة تبين حدوث انتهاكات خصوصا فيما يتعلق بالاختطاف والتعذيب والمحاكمات غير العادلة والتعسفات الممارسة ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان[3]، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الحقوقية الدولية، حيث أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها حول أوضاع حقوق الإنسان في المغرب أنها سجلت تصاعد في انتهاكات حقوق الإنسان[4]، لا سيما بعد التفجيرات الانتحارية المتزامنة في الدار البيضاء في 16 ماي 2003 والتي أسفرت عن مقتل 45 شخصا، بعدها بعشره أيام أصدر البرلمان قانون مكافحة الإرهاب الجديد ووفقا لهذا القانون يسمح لقوات الأمن والشرطة احتجاز المشتبه بهم

(1)- أيمن السيد شبانة، مرجع سابق، ص12.

(2)- محمد أتركين، **«النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف ووهم «الانتقال الديمقراطي» ووضع «خيبة الآمل»»**، مرجع سابق، ص74.

(3)-إدريس ولد القابلة، إشكالات حقوقية بالمغرب،موجود في: http://www.nashiri.net/ebooks.html?start=100، تاريخ الاطلاع:2010/06/23

(4)- الطالب بويا ماء العينين، «**تطور متغير: صورة حقوق الإنسان في المغرب على ضوء التقارير الحقوقية الدولية**»، العرب الأسبوعي، السبت 2010/03/06، ص6.

دون الحصول على محام للدفاع عنهم، كذلك الحق في التصنت على المكالمات الهاتفية والاتصالات عبر الانترنت والبريد، ومداهمة مقرات تواجد المشتبه بهم دون الحصول على أمر قضائي، وتمديد مدة الحبس الانفرادي من 03 أيام حتى 12 يوما مما يجعل سوء المعاملة وتعذيب المحتجزين أكثر احتمالا[1].

كما أنه من أهم التراجعات أيضا التي سجلتها التقارير الحقوقية الدولية ما تتعرض له حرية التعبير وخاصة الصحافة المستقلة والتي تتعرض لعدة مضايقات من خلال تسخير آلية القضاء لمحاولة تصفيتها وتشديد الخناق عليها[2]، وفي هذا الإطار أكدت النقابة الوطنية للصحافة المغربية أنه لا تزال هناك الكثير من القيود الخطوط الحمراء على حرية الرأي والتعبير، وساندها في ذلك اتحاد الصحفيين العرب، واعتبرت أن قانون الصحافة في المغرب جاء مخيبا للآمال، إذ يتضمن تشديد للقيود المكبلة لحرية الصحافة، من خلال الحفاظ على إقرار عقوبة السجن بالنسبة للصحفيين، وعدم النص على أية جزاءات تترتب على حرمان وسائل الإعلام من الوصول إلى الخبر والمعلومات الضرورية لعملها والقيام بواجبها، وعدم النص على حق الصحفي في الحفاظ على سرية مصادر الخبر مع الإبقاء على صلاحيات الجهات التنفيذية في مصادرة المطبوعات وإيقافها.

وفي هذا السياق، أدان البعض ما يعرف بالضربات الأمنية الاستباقية التي تقوم بها أجهزة الأمن ضد الصحفيين على نحو ما كان يحدث في عهد الحسن الثاني، الأمر الذي أدى إلى اعتقال خمسة صحفيين خلال العام 2003 وحده، ومنهم علي المرابط مدير صحيفة «دومان» ومحمد الهرد مدير جريدة «الشرق». كما دعت النقابة إلى مراجعة القيود المفروضة على صحيفة «جورنال» منذ نهاية عام 2001 وإعادة النظر في مسألة حظر صدور بعض الصحف، ومنها صحيفة «الغد»، وكذا ضرورة العدول عن سياسة حظر ومصادرة الصحف الأجنبية التي تتناول القضايا المغربية. ومن ذلك المجلة الأسبوعية الفرنسية «كورييه انترناسيونال»، التي صودر أحد أعدادها لأنها نشرت تحقيقا عن البربر في المغرب ورسما كاريكاتيريا للملك محمد السادس[3].

د- استمرار مؤسسة الجيش خارج دائرة المراقبة والمساءلة:

منذ عهد الملك الراحل الحسن الثاني ارتبطت مؤسسة الجيش بشخص الملك، وبذلك ظلت خارجة عن دائرة المراقبة، بل إكتسبت قدسيتها من قدسية شخص الملك، وهكذا اكتسبت صفة عدم

[1]- Elend, Baracani, **«From the EMP to the ENP :A new European pressure for democratization ? The case of morocco »** this working paper was presented at the conférence «Europeanization and Democratization : the southern European, Experience and the perspective for New membre States of the Enlarged Europe», held at the University of florence on 16^{th}-18^{th} June 2005, P10.

[2]- الطالب بويا ماء العينين، مرجع سابق، ص6.

[3]- أيمن السيد شبانة، مرجع سابق، ص15- 16.

خضوعها للمساءلة من اي جهة ومن أي سلطة، علما أنه من الناحية الدستورية المحضة، لا شيء يمنع البرلمان من استدعاء ضباط سامين في الجيش لمساءلتهم، لكن لم يسبق وأن حدث ذلك، ورغم التعليمات الملكية الواضحة بخصوص التعاون مع هيئة الإنصاف والمصالحة لجلاء الحقيقة، رفضت أطراف في مؤسسة الجيش التعاون حيث صرح أحد الضباط السامين وقال «في المرة القادمة، إن انفجرت احتجاجات قوية، فلا يعتمد علينا الملك في إطلاق النار على المتظاهرين» وقيل أن هذا الأخير أحس بنوع من الغبن عندما إطلع على فحوى تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، وهذا رغم أن الجيش لم يتعاون معها، كما كان مطلوبا منه لإجلاء الحقيقة [1].

ثالثا: الفاعلون السياسيون ومستقبل التحول الديمقراطي في المغرب:

في سياق الحديث عن مستقبل التحول الديمقراطي في المغرب، فإن ذلك يتطلب بالضرورة إلقاء الضوء على الأدوار المتوقعة لأهم الفاعلين السياسيين على الساحة المغربية:

1- **دور المؤسسة الملكية**: ففي معرض جوابه عن سؤال لصحيفة البابيس الاسبانية أكد الملك محمد السادس أنه يستبعد نقل النموذج الملكي الأوروبي بسبب «خصوصياتنا والتزاماتنا التي ترسم لنا الطريق الذي علينا أن ننهجه في المستقبل»، إلا أنه في الوقت نفسه اعتبر أن «دستورنا ليس جامدا خلال الأربعين سنة الأخيرة كانت لنا أربعة دساتير وعدد من التعديلات» الشق الأول يستبعد قيام نظام ملكي برلماني شبيهة لأنظمة الأوروبية والشق الثاني لا يستبعد ضمنيا إمكانية أن يخضع الدستور للتعديل، وفي جميع الأحوال، فإن الإقدام على تعديل الدستور سوف يكون مسألة وقت، وإلى أن يحين ذلك يطرح سؤال آخرعن طريقة التعديل الدستوري كيف ستتم؟ هل بالطريقة المعهودة اقتراح التعديل من قبل الملك؟ أم بنفس الطريقة لكن بعد تلقى مطالب المجتمع السياسي؟ والتي من أهمها تعيين الوزير الأول من الحزب الفائز في الانتخابات، أم سوف يعمد العهد الجديد إلى طريقة جديدة لا هي بسلطة تأسيسية ولا بمنحة مباشرة ولكن عن طريق النقاش وإشراك النخبة السياسية والأكاديمية الوطنية في إعداد مشروع التعديل[2]، هذا بالنسبة للتعديل الدستور أما الواقع السياسي في المغرب فيشير إلى أن المؤسسة الملكية ستتجه نحو المزيد من الانفتاح السياسي الليبرالي الذي سوف يمثل توجها أساسيا في سياسات الملك محمد السادس، حيث تراجع استخدام لقب أمير المؤمنين في الخطاب الإعلامي وتفضيل بعض المسميات الأخرى كالملك أو الشاب أو العهد الجديد، وهو ما يعني اهتمام النظام الحالي بتدعيم أسس الشرعية بممارسات أكثر حداثة، وذلك دون أن يؤثر على موقع المؤسسة الملكية الذي تكرسه النصوص الدستورية أسلوب البيعة المتبع، بيد أن الأمر لا يعني بأي حال من الأحوال عدم حدوث بعض التطور أو التغيير في أسلوب

---

[1]- إدريس ولد القابلة، **سنوات من حكم محمد السادس: هل الملك في ورطة؟**، مرجع سابق.

[2]- علال الأزهر، **المسألة الدستورية والإصلاح الدستوري في المغرب، [د، ب، ن]**: مركز حقوق الناس، ديسمبر 2005، ص122-123.

الحكم، مع التطور النسبي للثقافة السياسية المغربية، سواء على مستوى النخبة الحاكمة أو على المستوى الجماهيري [1].

2- **دور الأحزاب السياسية**:

أ-الأحزاب غير الدينية: لا تشكل أحزاب الكتلة اليوم قوة دافعة في اتجاه التغيير، لقد انضمت إلى حكومة التناوب ولم يكن لديها الكثير لتقدمه، وكجميع الأحزاب السياسية الرسمية تعترف أحزاب الكتلة بشرعية الملك –الذي يعد شرطا للانخراط-، لكنها تؤيد كذلك إجراء إصلاحات سياسية تعطي سلطة أكبر لباقي المؤسسات. وبالفعل، دعا حزب الاستقلال إلى تحقيق انتقال من «ديمقراطية الواجهة» إلى «ديمقراطية الحقيقة»، لكن برنامج الاتحاد الاشتراكي يبدو أكثر وضوحا إذ يقترح تعديلات دستورية معينة تعزز سلطة البرلمان مقابل سلطة الملك، غير أن فاعلية الحزبين كأدوات للتغيير السياسي تتأثر سلبا بفعل خوفهما من الحركات الإسلامية وعدم رغبتهما في مواجهة الملك الذي يعتمدان عليه للاحتماء من المنافسين الجدد، وبالتالي، عندما يؤكدان على ضرورة إجراء تعديلات دستورية تعزز سلطة البرلمان واستقلال القضاء، فإنهما يوضحان أن الإصلاح لن يذهب ابعد مما يسمح به الملك وبأن الأخير يجب أن يستمر في القيام بدور مركزي، ويعد هذا أكثر من إقرار بالضعف من لدن الأحزاب، بل هو بمثابة اعتراف بكونها تفضل تسيير حكومة ضعيفة تخضع لوصاية الملك على أن تصبح ثمة مؤسسات قوية يهيمن عليها الإسلاميون.

وتضم الأحزاب غير الدينية أيضا العديد من الأحزاب المعروفة بتحالفها مع القصر، وتتميز بكونها مسالمة لا تتحدى الملك وتطمح فقط أن تكون في دوائر الحكم المقربة منه.

ب- الأحزاب والحركات الإسلامية: تعتبر الأحزاب والمنظمات الإسلامية مقارنة مع الأحزاب الأخرى مؤسسات شابة وحيوية، إلا أنها لم توضع بعد في المحك الحقيقي، وقد كان حزب العدالة والتنمية الحزب الإسلامي الوحيد الموجود على الساحة إلى أن تم تأسيس حزبين إسلاميين صغيرين هما حزب البديل الحضاري وحزب النهضة اللذان لم يحققا أي نجاح في انتخابات 2007. ومن المنظمات غير العنيفة التي تنشط في الميدان السياسي، ثمة منظمة تابعة لحزب العدالة والتنمية وهي «التوحيد والإصلاح» ومنظمة بارزة أخرى وهي «جماعة العدل والإحسان» التي تعرف انتشار واسعا ومن ميزاتها عدم استعمال العنف ومعارضتها الصريحة للنظام[2]،والتي ترى أنه لا جدوى من أي إصلاح (كما تراه) من الداخل في الشروط والظروف الحالية، بينما حزب العدالة والتنمية يرى في مشاركته في «الإصلاح» من الداخل مساهمة في خلق تلك الظروف والشروط

(1)- محمود علي الخطيب، **الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي، ، [د، ب، ن]**، كتب عربية للنشر والتوزيع الالكتروني، [د، ت، ن]، ص125.

(2)- مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، مرجع سابق، ص18- 19.

بدل انتظار تحققها إلى أجل غير مسمى[1] وتمثل الأحزاب والمنظمات الإسلامية أكبر تحد لسلطة الملك كما أن من شأنها أن تعطي نفسا جديدا لمسلسل الإصلاح السياسي في المغرب، إلا أن ذلك لن يكون بالأمر السهل، حيث سيتوقف نجاحها على مدى مقاومة حزب العدالة والتنمية لاستقطاب القصر له ومدى مساندة المنظمات الإسلامية ودعمها له في حالة التحاقه بالحكومة، كما أن نجاح هذا الحزب سيتوقف على رد فعل الأحزاب غير الإسلامية التي ستكون أمام خيارين: إما أن تسانده في فرض الإصلاح أو أن تذهب مذهب القصر من أجل وقف المد الإسلامي، إلا أن هذا الخيار سيقضي على مسلسل الإصلاح[2]، وعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية فشل في تحقيق التوقعات في انتخابات العام 2007، إلا أنه انتقل من وضعية الدخيل الخارجي إلى وضعية العنصر الداخلي الفاعل والمتجذر في الحياة السياسية المغربية، لم تكن المكاسب التي تحققت في العام 2002 مجرد انجازات مؤقتة، ففي العام 2007، تقدم الحزب بمرشحين في94 دائرة من أجل 95 دائرة انتخابية (مقارنة بـ56 فقط في العام 2002)، واعترفت وسائل الإعلام والمراقبون السياسيون بقدرات تنظيمه السياسي وبرنامجه التقدمي. ثم إن الحزب لا يزال في صفوف المعارضة ما قد يصب في مصلحته نظرا إلى حجم الاستياء الشعبي من الحكومات السابقة والحالية من غير المحتمل أن تشكل شعبية العدل تهديدا للوزن السياسي الذي يتمتع به الحزب، إلا إذا شارك العدل في العملية السياسية. ومع ذلك، وحتى لو تنامت شعبية حزب العدالة والتنمية في السنوات المقبلة فستعرضه التحديات عينها الناجمة عن تركز السلطة في أيدي النظام الملكي، وطبيعة النظام الانتخابي المحابية للنظام، وهي كلها عوامل كفيلة باحتواء دوره السياسي [3].

3- دور العامل الخارجي: لقد أبدت المغرب درجة كبيرة من المرونة في التعامل مع الطرح الأمريكي للديمقراطية، هذا الأخير الذي أدرج في أجندة عمل النظام المغربي، وهو ما يعطي لنا انطباع عن أهمية الفاعل الأمريكي في مسيرة التحول الديمقراطي في المغرب، والتي وأن بدأت شكليا، ولكنها وبالتأكيد ستتخذ مسارا أكثر جدية في المستقبل، في إطار الاهتمام الأمريكي بقضية التحول الديمقراطي، ولعل هذا الموقف المغربي المتعاون مع الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة هو الذي جعل الولايات المتخذة الأمريكية توقع مع المغرب اتفاقية التجارة الحرة في 11 أوت 2004 والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول من جانفي عام 2006، مما أدى إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين إلى ثلاثة أضعاف مما كان عليه، وفي السنوات الأخيرة كثفت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها للمغرب بهدف محاربة الإرهاب وخلق فرص عمل للشباب لمنعهم من

---

[1]- عبد الله ساعف، عبد الرحيم سلمي، ترجمة ألين خوري، « **المغرب 1996-2007 عقد حاسم من الإصلاحات** »، تقارير البلدان، العدد 01، مارس2008، ص23.

[2]- مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، مرجع سابق، ص19- 20.

[3]- عمرو حمزاوي، «**حزب العدالة والتنمية في المغرب المشاركة ومعضلاتها**»، مرجع سابق، ص22.

التطرف، كذلك لتحقيق الديمقراطية ومحاربة الفقر، ودعم برامج تمكين المرأة، وتحسين التعليم، وبناء قدرات المجتمع المدني وإصلاح النظام القضائي والقانوني، فكل هذا الدعم[1]، يحمل معنى الرضا الأمريكي عن النظام المغربي والذي قد يؤدي في النهاية إلى تخفيف الضغوط الأمريكية بالمطالبة بالتحول الديمقراطي في المغرب.

ويمكننا تفسير التجاوب المغربي مع الطرح الأمريكي لقضية التحول الديمقراطي في ذلك الوقت قد نبع من إدراكها بثقل وجدية تلك الضغوط وما اتخذته من إطار دولي، وكل ذلك قد يعمل على تحريك الديمقراطية عن طريق المنظمات الغير الحكومية أو التنظيمات الحزبية التي لا يرضى عنها النظام المغربي الذي رضخ للمطالب الأمريكية للحفاظ على استمراريته وإيمانه بأن هناك بالفعل فجوات غير ديمقراطية بداخله في حاجة إلي الإصلاح[2]، لذلك سيبقى تأثير الأطراف الأجنبية على المسلسل الديمقراطي في المغرب ضعيفا بسبب تجاوب هذا الأخير لمصالح هذه الأطراف مقابل تخفيف ضغوطها فيما يخص قضية الديمقراطية واعتبارها أن وضعية المغرب أحسن بكثير من الدول العربية.[3]

خلاصة الفصل الثالث:

- إن الإرهاصات الأولى لملامسة الديمقراطية في المغرب، وإن كانت تعبر عن وعي دستوري وديمقراطي عند قلة من النخبة السياسية، إلا أن حافزها ودافعها الأساس لم يأتي من طرف ديمقراطيين متشبعين بروح الديمقراطية، ولم يكن تعبيرا عن وضعية مهيأة للإقلاع الديمقراطي، بل كانت بفعل الضرورة، وتنطبق عليها صفة (ديمقراطية من دون ديمقراطيين)، فالاهتمام بالمسألة الدستورية مبكرا ووجود أحزاب سياسية منذ ثلاثينات القرن الماضي ثم رفع المؤسسة الملكية لراية الملكية الدستورية مباشرة بعد الاستقلال، لا يدلل بالضرورة على وجود نضج سياسي ديمقراطي عند النخبة السياسية المغربية بقدر ما هو إحساس من هذه النخبة ومن المؤسسة الملكية بأن الديمقراطية، بما هي نظام للحكم يقوم على اعتراف القوى المتنافسة على السلطة بعضها ببعض والاتفاق على الحلول الوسط، أفضل شكل للحكم يمكنه أن يهيئ أرضية للتعايش ما بين قوى سياسية قوية كل منها تتوفر على قدر من الشرعية: المؤسسة الملكية ذات الشرعية التاريخية والدينية من جانب، والحركة الوطنية ذات الشرعية التحريرية الثورية من جانب آخر، أي أنها في بدايتها كانت ديمقراطية فرضتها الضرورة الملحة، لا الوعي الديمقراطي أو الرغبة في تطبيق برامج محددة.

---

[1]- Alexis Arieff, «**Morocco : Current Issues**», Report for Congrss, congressional Research Service 20 June 2012, P17-18.

[2]- محمود علي الخطيب، مرجع سابق، ص126.

[3]- مارينا أوتاواي، ميريديت رايلي، مرجع سابق، ص26.

- بالنسبة لمراحل التحول الديمقراطي في المغرب كانت البداية موفقة بعد الاستقلال، حيث تم الحسم في طبيعة النظام السياسي لصالح نظام ملكي دستوري، ونظام حزبي يكرس التعددية الحزبية، فالمرحلة الوحيدة التي عرفت النكوص عن المسلسل الديمقراطي هي حالة الاستثناء من 1965 إلى 1977 السنة التي عادت فيها الحياة النيابية بعد اقتناع الأطراف السياسية بخطورة الاستمرار في مواقفها، فالتحول الديمقراطي تميز بالانتقال الايجابي لكن بشكل بطيء، فالتفكير في الإصلاح السياسي قبل 1992 لم يكن ملحا حيث لم تكن التعديلات الدستورية ذات أهمية كبيرة، خاصة أنها لم تمس صلاحيات الملك، إلى أن جاء التعديل الدستوري 1996 الذي اعتبر نقلة نوعية بإعطاء الوزير الأول الحق في تعيين الوزراء دون تدخل من المؤسسة الملكية، باستثناء الوزارات السيادية الذي احتفظ الملك بحق تعيينهم، هذا التعديل الذي اعتبر بداية تنازل المؤسسة الملكية عن بعض صلاحياتها.

- إن مشاركة المعارضة في حكومة التناوب لم يكن وفق قواعد دستورية ولم يكن حق دستوري، بسبب احتفاظ الملك بحق تعيين الوزير الأول، فالتناوب كان منحة من طرف الملك، أي تناوب إرادي ممنوح من طرف المؤسسة الملكية وليس تناوب تعاقدي توافقي كما في الملكيات الدستورية التي تتبنى النظام البرلماني، لذلك يمكن القول أن تجربة التناوب في المغرب، لم تؤشر لبدء عملية التداول على السلطة التي هي جوهر الديمقراطية، إنما كانت تكيفا سياسيا أملته عدة اعتبارات منها تأمين انتقال السلطة في شروط لا تتسم بالتوترات الاجتماعية والمواجهات السياسية. ومن هنا فإن مشروع التناوب لم يعكس خيارا استراتيجيا حاسما بلا رجعة باتجاه مشروع التداول الفعلي للسلطة بل كان إجراء تكتيكي سرعان ما تم التراجع عنه بعدما استنفذ أغراضه، عندما عين الملك محمد السادس إدريس بن جطو وهو شخصية تكنوقراطية غير حزبية رئيسا للحكومة بعد انتخابات 2002، أي بعد نهاية حكومة التناوب، لذلك لم يحظى الدستور بالأولوية في تفكير الفاعلين خاصة الأحزاب السياسية التي لم تقدم أي مذكرات أو مطالب بهذا الشأن طيلة زمن التناوب؛ ففضلا عن استبعاد إمكانية تعديل الدستور وتغييره، فإن قواعده ظلت مجمدة بحكم اللجوء المكثف إلى «فضائل التوافق» وبالتالي لم ينصرف التفكير إلى سيناريو التقنين القانوني والدستوري لما أعتبر مكتسبات تجربة التناوب، وعلى رأسها الانتماء السياسي والحزبي لمؤسسة الوزير الأول.

- بعد اعتلاء الملك محمد السادس العرش استكمل مسلسل الإصلاح الذي بدءه والده الراحل الحسن الثاني، بإدخاله بعض التغييرات الايجابية، بحيث تحسنت أوضاع حقوق الإنسان، وتم على الأقل الاعتراف جزئيا بانتهاكات الماضي، وتم سن مدونة جديدة للأسرة أكثر تقدمية من سابقتها، ولم يعد انتقاد الفساد الإداري، والرشوة من المواضيع المحرمة، كما تم القيام بنوع من الإصلاحات الاقتصادية، هذه التدابير التي اعتبرت خطوات معزولة، الهدف منها إحداث تغيير محدود في مجالات معينة عوض إطلاق مسار متواصل للتحول الديمقراطي. ويبدو أن الذي دفع الملك محمد

السادس إلى الإصلاح هو البحث عن الحداثة وليس فتح الطريق أمام مشاركة سياسية حقيقية وتقوية المؤسسات التي يمكن أن تقوم بدور المراقبة والتوازن. إن ملكيته تعتبر بالفعل ملكية تنفيذية، لكن ليست بالتأكيد ملكية دستورية، لا في المعنى العادي لها حيث يسود الملك ولا يحكم، ولا حتى في المعنى الأوسع حيث يتوفر الملك على نوع من السلطة التنفيذية يكون نطاقها معرفا ومحددا من طرف الدستور.

- في الفترة من 1996 إلى 2010 يتضح أن أهم المبادرات في التحول الديمقراطي قدمتها المؤسسة الملكية بشكل فوقي، أما الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين الآخرين فكانت تبادر بالقبول والموافقة مثلما فعلت مع المراجعة الدستورية سنة 1996، والقبول بالمشاركة في حكومة التناوب سنة 1998، وكذلك ترحيبها بالإصلاحات التي قام بها الملك محمد السادس، لذلك تعتبر المؤسسة الملكية هي الطرف الأقوى في النخبة الحاكمة في المغرب، وفوق المنافسة السياسية على السلطة، فالتصور الأبوي للسلطة السياسية في المغرب يجعلها حتما خارج دائرة المنافسة السياسية، فالملك فوق الجميع وأب الجميع وراعي الجميع. وينتقل هذا التصور من دلائل التحكيم إلى دلالة الحكم بحيث يصبح مبدأ فصل السلطات الذي يعتبر جوهر النظام الديمقراطي وأساس دولة المؤسسات لاغيا على مستوى السلطة الملكية إذ يتحول الملك إلى أب الجميع، أب المشرع وأب المنفذ، وتحرص المؤسسة الملكية في هذا المنحى على إبراز أن مبدأ فصل السلطات ينطبق على المستوى الأدنى أي دون السلطة السياسية إذ ينسحب على الحكومة والبرلمان ومن خلالهما أو عبرهما الأحزاب السياسية التي تصبح بذلك في وضعية «واجهة ديمقراطية لسلطة مطلقة».

الخاتمة

يتضح من الدراسة أن المؤسسة الملكية تتحكم في عملية التحول الديمقراطي في المغرب من خلال كل عمليات الإصلاح السياسي والدستوري التي جرت خلال الفترة من1996 إلى 2010،حيث تعددت أشكال التحكم بين اتخاذ مبادرات وفق منطق استباقي لوقوع الأزمة (مبادرة إشراك المعارضة في حكومة التناوب سنة 1998)،واستعادة مبادرات الأحزاب لصالحها(التعديلات الدستورية) وهذا ما حصل بالفعل حيث لم تطالب الأحزاب بتعديلات دستورية منذ مشاركتها في حكومة التناوب ضنا منها أن منصب الوزير الأول أصبح عرفا دستوريا أن يكون من الحزب الفائز بالأغلبية،وان الملك لن يمارس سلطة التعيين التي خولها له الدستور في الحكومات القادمة بعد حكومة التناوب،وهذا الذي لم يحصل، كذلك من صور تحكم المؤسسة الملكية في عملية الإصلاح احتواء أي مقترح تحديثي في قالب تقليدي مثل إحداث ديوان المظالم بدل مؤسسة الوسيط مما يوضح استمرار الطابع التقليدي للنظام السياسي المغربي،وعدم تبني مؤسسات عصرية تعمل وفق قواعد قانونية ودستورية.

فالمؤسسة الملكية تعمل على إضعاف منافسيها بأي طريقة تراها مناسبة لضمان استمرار الملك كحاكم و مالك و هذا الذي يتعارض مع نظم الحكم الديمقراطية خاصة النظام البرلماني الذي يكون فيه الملك يملك و لا يحكم غير انه لا يمكن اختزال قوة المؤسسة الملكية بفرض مبادرات الإصلاح السياسي التي تخدم بقائها و استمرارها ، إذ أن تحكم المؤسسة الملكية و قوتها يعود بشكل كبير إلى ضعف النخب الحزبية في اتخاذ مبادرات في الإصلاح السياسي والإصرار عليها تجبر المؤسسة الملكية للاستجابة لها ، و ذلك راجع لان النخب الحزبية لم تتخلص من ثقافة الانتظار و الانكماش و التملق و الانتهازية التي تفضل اللجوء إلى التحكيم الملكي على سلوك القنوات المؤسساتية في تدبير الخلافات التي بينها و عدم الاتفاق على نفس المطالب في صياغة المذكرات المطالبة بالإصلاحات السياسية و الدستورية ، إذ ليس هناك أي اتفاق صريح أو ضمني بين الفرقاء حول مراحل و مآل الانتقال بشكل يجعل مجرى الحياة السياسية تتسم بحد ادني من قابلية التوقع التي تعد سمة أساسية للنظام السياسي الحديث ، ففي المغرب هناك الكثير من مؤشرات تدل على أن عملية التحول الديمقراطي قد بدأت لكن إلى أين تتجه و ماهي التوقعات هل هي مزيد من الإصلاحات السياسية و الدستورية تتنازل من خلالها المؤسسة الملكية عن صلاحياتها لصالح الأحزاب السياسية و بالتالي التوقع الكبير هو التحول إلى ملكية دستورية تتبنى النظام البرلماني .

أمام هذا الاختلال في توازن القوى السياسية فلا غرابة أن يكون الإصلاح السياسي أحادي الاتجاه من اعلي ، مما يجعله إصلاحا جزئيا و انتقائيا يمكن اعتباره مجرد توفير للشروط السابقة

على الدخول في مرحلة الانتقال الديمقراطي، فبعد حوالي عقدين من الإصلاحات التي انخرط فيها النظام السياسي المغربي لا يزال من الصعب إيجاد الخيط الناظم الذي من خلاله يمكن تحديد هدف الفاعل / الفاعلين من مختلف مبادرات الإصلاح لان ذلك وحده ما يمكن أن يعطي لهذا الإصلاح معناه ، حيث أن المؤسسة الملكية و الأحزاب السياسية كمكونات النخبة الحاكمة لا يوجد اتفاق بينهما حول أولويات الإصلاح ، بل هناك تضارب إن لم نقل صراع فالمؤسسة الملكية تتخذ مبادرات للإصلاح من اجل التكيف مع تحولات المجتمع المغربي و مع تحديات الاندماج في النظام الدولي و ليس مبادرات تؤسس لتحول ديمقراطي حقيقي، أما الأحزاب فهي في حالة تشرذم فالأحزاب العلمانية تتخوف من أن تحكم الأحزاب الإسلامية ، و الأحزاب الإسلامية مختلفة في طريقة المشاركة في النظام من خلال وجود حركات لا تعترف حتى بالعمل في إطار الملكية هذا ما يجعل مبادراتها ضعيفة لا تشكل ضغط على المؤسسة الملكية بل يجعلها ترضى بما يقدم لها من تنازلات شكلية وجزئية ، لذلك تبقى العديد من الحلقات المفقودة في مسلسل التحول الديمقراطي وعلى رأسها الإصلاح الدستوري خاصة التعديل الذي يضمن للأحزاب السياسية المشاركة في السلطة دون منحة من المؤسسة الملكية و دون سلطة التعيين و هذا لن يتحقق إلا بانخراط واع ومسئول لكافة النخب المسيرة لحقول المجتمع المغربي ، لان النخب تظل من أكثر العناصر المجتمعية تأهيلا لصياغة التغيير و بناء المستقبل المغربي ، و بالطبع فالنخب المثقفة هي التي بمقدورها ريادة هذا المشروع التغييري ، فالمثقفون و بالرغم من كل عوامل التدجين و الاحتواء و القمع و التهميش يضلون مؤهلين لنشر ثقافة سياسة المشاركة في العمل السياسي خاصة عبر الأحزاب السياسية بالانتقال من الممارسات التقليدية إلى ممارسات حداثية ضمن الخصوصية المغربية التي ستقود في المستقبل إلى بناء ديمقراطية حقيقية تؤكد أن هناك تحول ديمقراطي يحدث في المغرب وانه لا يمكن تعميم مقولة العجز الديمقراطي في العالم العربي ومقولة الاستثناء العربي في الديمقراطية،فمتى يحدث ذلك؟

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أولا:الكتب

1– إبراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.

2– إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،1998 .

3– أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب،** القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية**،** 1994.

4– أحمد زايد ،عروس الزبير (محرران) ، **النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر** ، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2005

5– أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1987

6– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية**، القاهرة: [د.د.ن]،2005.

7– إسماعيل الشطي وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

8– إعداد مركز دراسات الوحدة العربية**، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: 2009.

9– الطاهر بن خلف الله ، **النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989)** ، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2007.

10– بوتومور، **الصفوة والمجتمع** ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، ط2، القاهرة : دار المعارف، 1978.

11_ بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن**، القاهرة: مكتبة مدبولي،1999.

12_ بلقيس أحمد منصور ابو إصبع، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخري** ، القاهرة: مكتبة مدبولي،2004.

13_ برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية**،ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

14_ جون واتربوري، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة ما جد نعمة وعبود عطية، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر،1982.

15_ جورج طرابيشي، **هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية** ، بيروت: دار المسافر، 2006.

16_ هشام محمود الاقداحي،**سيكولوجية النخبة العليا والزعامة**،الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة ،2009.

17_ حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد،1986.

18_ حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل**، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2000.

19_ لاري دايموند (إعداد)، **مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أم دور النخبة** ، ترجمة :سمية فلوعبود، بيروت:دار الساقي،1994.

20_ محمد عابد الجابري، **المثقفون في الحضارة العربية محنة بن حنبل ونكبة بن رشد**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

21_ محمد سلمان، **النخبة السياسية في المغرب**، في علي الصاوي (محررا)، النخبة السياسية في العالم العربي أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب،القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1996.

22_ محمد كامل ليلة، **النظم السياسية الدولة والحكومة**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، [د.ت.ن].

23_ محمد المالكي، **تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية: حالة المغرب الأقصى**، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2007.

24_ محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه،**الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، [د ت ن].

25_ محمود علي الخطيب، **الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي،**[د ب ن] كتب عربية للنشر والتوزيع الالكتروني، [د، ت، ن].

26_ محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات، الأدوات)،**الجزائر: مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم ، 1997.

27_ مارتن غريفيش، تيري أوكا لاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ،[د ت ن].

28_ نصر محمد عارف، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة(النموذج المعرفي- النظرية- المنهج)** ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

29_ سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة:[د د ن]،2007.

30_ سعيد بن سعيد العلوي، **الوطنية والتحديثية في المغرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

31_ عامر مصباح**، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم ، 2005.

32_ عبد السلام نوير، **التحول الديمقراطي في المغرب، في أحمد منيسي (محررًا)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

33_ عبد العزيز النويضي، **الإصلاح الدستوري في المغرب: القضايا والأسئلة الأساسية**، الدار البيضاء: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2005.

34_ عبد الإله بلقزيز، **في تكون المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة في التحقيب،** في ابتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.

35_ عبد الإله بالقزيز، **السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة**، في محمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

36_ عبد الوهاب الكيالي وآخرون**، الموسوعة السياسية** ج1، ط3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1990.

37_ عبد الرحيم العطري ، **صناعة النخبة بالمغرب** ،الرباط : مطبعة النجاح الجديدة ، 2006.

38_ علال الأزهر، **المسألة الدستورية والإصلاحات الدستورية في المغرب، [د، ب، ن]**: مركز حقوق الناس، ديسمبر 2005.

39_ علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**،ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2002.

40_ علي الدين هلال، نفين مسعد، **النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار والتغيير**،ط3،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

41_ عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

42_ عمر بندور، **النظام السياسي المغربي**، الرباط: طبع بدعم من مؤسسة كونراد أديناور،2002.

43_ فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.

44_ صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد: جامعة بغداد، 1991.

45_ صامويل هنتنجتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب ، الكويت: دار سعاد الصباح،1993.

46_ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004.

47_ توفيق حسنين إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

48_ توفيق محمد الشاوي، **أعلى مراتب الديمقراطية الشورى**،القاهرة: الزهراء للإعلام العربي،1994.

49_ ثروت مكي، **النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي (تجربة مصر من 1952-1967)**، القاهرة: عالم الكتاب ،2005.

50_ خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

ثانيا: الدوريات والمجلات والجرائد(المقالات)

51_ إدريس لكريني، «**ندوة حول تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة**»، المستقبل العربي، العدد 346، ديسمبر 2007.

52_ إدريس لكريني، «**نظام الغرفتين في السياق المغربي، ترف سياسي؟**»، جريدة القدس العربي السنة العشرين، العدد 5886، الأربعاء 7 ماي 2008.

53_ إدريس لكريني، «**تأهيل المؤسسة الحزبية والإصلاح الدستوري** »، القدس العربي، السنة التاسعة عشر، العدد 5808 الأربعاء 6 فيفري 2008.

54_ أحمد تهامي عبد الحي، «**التعديلات الدستورية وآثارها على المسار الديمقراطي في المغرب**»، مجلة السياسة الدولية، السنة 33، العدد 127، يناير 1997م.

55_ الطالب بويا ماء العينين، «**تطور متغير: صورة حقوق الإنسان في المغرب على ضوء التقارير الحقوقية الدولية**»، العرب الأسبوعي، السبت 2010/03/06.

56_ بوحنية قوي ، « **المجتمع المدني الجزائري : الوجه الآخر للممارسة الحزبية** »، المغرب الموحد ، عدد10، جانفي 2011.

57_ هند عروب، «**النخبة المخزنية والملكية: تواطؤ من أجل الدعم والاستمرار**»، مجلة وجهة نظر العدد 43 شتاء 2010.

58_ زين العابدين حمزاوي، «**أسس هيمنة المؤسسة الملكية، نموذج إمارة المؤمنين في المغرب**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 19، جويلية 2008.

59_ زين العابدين حمزاوي، «**الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**» ، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 16، أكتوبر2007.

60_ كولفرني محمد، «**المدرسة وإعادة إنتاج النخبة السياسية في المغرب المدارس الكبرى والتكنو قراط**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 22 افريل 2009.

61_ كولفرني محمد ،« **التغيير الاجتماعي والسياسي : دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم**» ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 20، أكتوبر 2008.

62_ كمال مجاهدي، «**المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الديمقراطية الاسبانية: نظرة موجزة**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، جوان 2010.

63_ مارينا أو تاواي وميريديث رايلي، «**المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟**»، أوراق كارينغي، واشنطن، سبتمبر 2006.

64_ مارنيا أوتاوي، عمر حمزاوي،«**الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على الجبهتين**» أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2007.

65_ محمد عابد الجابري،«**الديمقراطية وحقوق الإنسان**»، كتاب في جريدة ،عدد29، تموز2006.

66_ محمد أتركين، «**النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف ووهم«الانتقال الديمقراطي» ووضع «خيبة الأمل»»**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17 جانفي 2008.

67_ محمد أتركين، «**التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية وأسئلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية، الوثيقة الدستورية**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14 ربيع 2008.

68_ محمد منار، «**تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها حالة المغرب**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، أفريل 2011.

69_ محمد شقير، «**خصوصية النخب العسكرية بالمغرب** »،مجلة وجهة نظر، العدد 43، شتاء 2010.

70_ محمد الهاشمي، «**الانتخابات التشريعية المغربية (2007): تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21 فيفري 2009.

71_ محمد فاضل الكراعي، **«المسألة النسائية في المغرب: تحديات الدينامية الاجتماعية ومحدودية الرهانات السياسية»،** المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، أفريل 2011.

72_ محمد المساوي،**«جدلية التوافق والصراع في الفضاء السياسي المغربي»**المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد33،شتاء2012.

73_ محمود صالح الكروي، «**مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، جويلية 2008.

74_ محفوظ سماتي، «**النخبة في فكر بن مالك**» ، مجلة رؤى، عدد 20، 2003.

75_ سلام الكواكبي، «**حالة الإصلاح في العالم العربي 2009-2010: مقياس الديمقراطية العربي**» المستقبل العربي،عدد 377، يونيو2010.

76_ عبد الإله بلقزيز، « **أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي**»، المستقبل العربي، عدد 378، أوت2010.

77_ عبد الإله بلقزيز، «**تجربة التناوب التوافقي في المغرب إلى أين؟»، جريدة المستقبل**، الخميس 28 فيفري 2008.

78_ عبد الواحد بالقصري، «**إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب**»، المستقبل العربي، السنة 31، العدد 362، أفريل 2009.

79_ عبد اللطيف حسني، «**وزراء الملك محمد السادس**»، مجلة وجهة نظر، العدد 43، شتاء 2010.

80_ عبد الإله سطي، «**الملكية والمعارضة الإسلامية: آليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي**»، مجلة المستقبل العربي، السنة 33، العدد 370، ديسمبر 2007.

81_ علي خليفة الكواري، «**جوهر الديمقراطية لا يتعارض مع جوهر الإسلام**»،المستقبل العربي، عدد 374، نسيان 2010.

82_ عمرو حمزاوي، «**حزب العدالة والتنمية في المغرب المشاركة ومعضلاتها**» أوراق كارنيغى، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، واشنطن، برنامج الشرق الأوسط، العدد 93، يوليو 2008.

83_ عمرو حمزاوي، «**الانتخابات التشريعية المغربية، 2007: النتائج والانعكاسات**»،أوراق كارنيغي، 11 سبتمبر 2007.

84_ رشيد الإدريسي، **«التحول الديمقراطي في المغرب، نحو معالجة مؤسساتية لملف انتهاكات حقوق الإنسان»**، المغرب الموحد، العدد 11، 01 فيفري 2011.

ثالثا: المحاضرات

85_ مصطفى بخوش ، **دراسة في أدبيات التحول الديمقراطي** ، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ، علوم سياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.

رابعا: الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ_ أطروحات الدكتوراه:

86_ أحمد باي، « **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية، دراسة مقارنة الجزائر ومصر**»، (رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة دالي إبراهيم ،الجزائر)،2009.

87_ أحمد طعيبة ،« **دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي – حالة الجزائر-** » (رسالة دكتوراه قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر)، 2007.

88_ مصطفى بالعور، «**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)** »،(رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر)،2009.

89_ نبيل كريبش،«**دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية** » (رسالة دكتورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2007.

ب_ مذكرات الماجستير:

90_ أمين البار، «**دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر 1997-2007** »،(رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2010.

91_ أميرة إبراهيم حسن دياب، «**التحول الديمقراطي في المغرب دور المؤسسة الملكية (1992-1996)**»، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، 2002.

92_ بن عمير جمال الدين،« **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة** » (رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر) ،2006.

93_ زريق نفيسة، «**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق**» (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة) ، 2009.

94_ حناتو فاتح، «**الأنظمة السياسية في المغرب العربي: دراسة مقارنة الجزائر المغرب**»، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3)، 2011.

95_ حسن صالح علي أيوب، «**أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية 1993-2003، كعامل محوري**»،(رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين)، 2006.

96_ حسن بن كادي ،« **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها**»،(رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2008.

97_ طارق عاشور،« **تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري: 1997-2007**»، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2009.

98_ ياسين ربوح، « **الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996-2007)** »، (رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر يوسف بن خدة) ، 2009.

99_ ليلى سيدهم، «**إشكالية التحول الديمقراطي في تونس**»، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر)، 2009.

100_ سيد أحمد كبير،« **التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية** » (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3) ، 2010.

101_ عمر مرزوقي،« **حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي(1989-2004)**» ، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر) ،2005.

102_ فوز نايف عمر ريحان ، « **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006**» (رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين) ،2007.

خامسا: الملتقيات والتقارير العلمية

103_ أيمن السيد شبانة، **تجربة الإصلاح السياسي في المملكة المغربية في عهد الملك محمد السادس،** بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للباحثين الشباب إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي ،القاهرة: ماي 2005.

104_ إلهام نايت سعيدي ، **طبيعة عملية التحول الديمقراطي،** ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر، قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2005.

105_ يونس برادة، **الإشكالية الانتخابية في المغرب مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي،** ورقة مقدمة ضمن سياق اللقاء السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية بعنوان: **الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية،** (كلية سانت كاترين جامعة أكسفورد)، السبت 2007/08/18.

106_ محمد لمين لعجال أعجال ، **معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر** ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر (قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة) ، 2005.

107_ محمد الصغير حنجار وآخرون، **التنمية الديمقراطية والفعل الجمعوي بالمغرب: عناصر تحليل ومحاور التدخل،** تحت إشراف المركز الدولي لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية (كندا) وفضاء الجمعيات (المغرب)، تقرير جويلية 2004.

108_ نشأت الهلالي ، **انعكاس عمليات التحول الديمقراطي على حالة الاستقرار والأمن الداخلي للدول** ، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة المشروع البحثي المشترك مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية ، القاهرة 2 أكتوبر ، 2005.

109_ فهيمة خليل أحمد العبد، **الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني** ، بحث مقدم إلى مؤتمر التوافق السنوي الثالث هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية (الكويت 2006/11/10م).

110_ فريد علواش ، **أثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية** ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر ، (قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2005 .

111_ عبد الله ساعف، عبد الرحيم سلمي، ترجمة ألين خوري،**المغرب 1996-2007 عقد حاسم من الإصلاحات** ، تقارير البلدان، العدد 01، مارس2008.

سادسا:الشبكة العنكبوتية

112_ إبراهيم أبراش، **الحياة السياسية في المغرب: تجربة ديمقراطية تستحق الاهتمام**، موجود في: http://palnation.org/vb/showthread.php?t=188 تاريخ الاطلاع:2010/02/14

113_ إدريس لكريني، **التناوب السياسي في المغرب: المسار والمعيقات**، موجود في: http://drisslagrini.maktoobblog.com/972936/ تاريخ الاطلاع:2010/03/12

114_ إدريس ولد قابلة، **كيف يتحكم الجنرالات في السياسة بالمغرب**؟، موجودفي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aidتاريخ الاطلاع:2011/03/02.

115_ إدريس ولد قابلة، **سنوات من حكم الملك محمد السادس، هل الملك في ورطة**؟، موجود في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aidتاريخ الاطلاع:2011/02/13

116_ إدريس ولد القابلة، **إشكالات حقوقية بالمغرب**،موجود في:
http://www.*nashiri*.net/ebooks.html?start تاريخ الاطلاع:2010/06/23

117_ إدريس جنداوي، **الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية**، موجود في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid تاريخ الاطلاع:2011/06/02

118_ بيكلاف خليد، **الأحزاب السياسية في المغرب**، موجود في:

www.selwane.com/index.php?optio تاريخ الاطلاع:2011/05/11

119_ برادعي زكية وآيت حساين خديجة، **الأحزاب السياسية في المغرب "حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نموذجا"**، موجود في: groups.google.com/group/fayad61/browse.../
تاريخ الاطلاع:2010/03/14

120_ **دستور المملكة المغربية**، موجود في**:**
www.mre**constitution**.org/Constit_ar**1996**.doc تاريخ الاطلاع:2011/01/10

121_ يونس برادة، **الملكية والأحزاب في المغرب مقاربة السياسة الحزبية للملكية**، موجود في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.aspتاريخ الاطلاع:2010/03/02

122_ يونس برادة، **إشكالية المنافسة السياسية في النظام السياسي المغربي**، موجود في:
http://www.aljabriabed.net/n54_01yaounes.htm تاريخ الاطلاع:2011/02/26

123_ محمد زين الدين، **إشكالية تجديد النخب بالمغرب**، موجود في:
http://www.aljabriabed.net/n81_01zenaddine. تاريخ الاطلاع:2010/06/23

124_ محمد زين الدين، **الإصلاحات الدستورية والسياسية في مغرب التسعينات**، موجود في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid تاريخ الاطلاع:2010/04/12

125_ محمد سبيلا، **النخبة السياسة والنخبـة الثقافيـة فـي المغـرب المعاصـر**، موجـود فـي:
http://zouakine-zaman.jeun.fr/t4478-topicتاريخ الاطلاع:2010/12/26

126_ محمد منار، **الحسن الثاني والمراجعات الدستورية**، موجود في:
http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/494
تاريخ الاطلاع:2010/05/14

127_ محمد مالكي، **مستقبل الديمقراطية الوفاقية في المغرب**، موجود في:
http://www.mokarabat.com/s1703.htm تاريخ الاطلاع:2010/11/12

128_ محمد زاهي بشير المغريبي،**الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات**، موجود في:http://lor.jeeran.com/archive/2006/9/98408 تاريخ الاطلاع:2010/06/25

129_ محسن لحسن خوخو، **الانتقال الديمقراطي بالمغرب، دراسة سوسيولوجية لتحولات الحياة السياسية المغربية، مقاربة للفهم ومحاولة للتفكير**، موجود في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid تاريخ الاطلاع:2012/03/20

130_ نادية أبو زاهر، **قراءة في مقالة دانكورت روستو التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي،**

موجود في: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid تاريخ الاطلاع:2010/10/12

131_ عبد الغفار شكر، **الانتقال الديمقراطي في المغرب ومشاكله**، الحوار المتمدن، العدد 978، 06 أكتوبر 2004، موجود في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid تاريخ الاطلاع:2010/06/12

132_ عبد الله الفقيه، **انقسام النخبة الحاكمة مظاهره وطبيعته**، موجود في:
http://209.85.129.132/search?q=cache:I6xGj تاريخ الاطلاع:2010/05/14

133_ عبد الرزاق بنان فلالي، **مشروع قانون الأحزاب المغرب بين مسعى تأهيل الأحزاب وواقع تدجينها**، موجود في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51039
تاريخ الاطلاع:2010/11/14

134_ عزيز أدمين، **مسارات الإصلاحات الدستورية بالمغرب**، موجود في:
http://idamine.blogspot.com/2011/06/blog-postl تاريخ الاطلاع:2012/05/22

135_ عمار جفال ، **المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي**، موجود في:
http://www.libyaforum.org/archive/index.php تاريخ الاطلاع:2010/04/06

136_ عفاف الجمري ، **النخب وتحريك التاريخ**، موجود في:
http://drisslagrini.maktoobblog.com/659369 تاريخ الاطلاع:2010/11/20

137_ فدوى مرابط، **موقع السلطة التشريعية في دول المغرب العربي**، ، موجود في:
www.MajalahNew.ma تاريخ الاطلاع:2011/03/05

138_ **قائمة الأحزاب السياسية في المغرب**، موجود في:
http://www.maroc.ma/PortailInst/Ar/MenuGauche تاريخ الاطلاع:2010/05/06

139_ رفيق الرامي، **الحزب الاشتراكي الديمقراطي والاتحاد الاشتراكي دلالة الاندماج وقيمته بميزان النضال من أجل الديمقراطية**، جريدة المناضل العدد 10 يناير 2006، موجود في:
http://www.almounadil-a.info/article491.html تاريخ الاطلاع:2010/10/11

باللغة الانجليزية:

A_ Books :

140_ Anup Kumar dash, **the political elite in a developing society**, Delhi : academic foundation , 1994.

141_ David potter,**democratizaition**,4ed,combridge :the open unwersity,2005.

142_ Lise Storm, **Democratization in morocco : the political élite and struggles for power in the post- independence state**, London and New-York : Rutledge Taylor and Francis Group, 2007.

143_ David Robertson, **the Rutledge dictionary of politics ,** 3ed , new York: Taylor and Francis – library, 2004.

B_ Articles :

144_ sangmool lee , « **democracy in south Korea** », Taiwan journal of democracy, volume 3,no1, july2007.

D_ Theses :

145_ Ayse mine kuzu , « **elite and democratization in Georgia** » (the degree of master of science in Eurasian studies, the Graduate school of social sciences of middle east technical university) (January 2008).

C_ Papers and reports :

146_ Alexis Arieff, «**Morocco : Current Issues**», Report for Congress, congressional Research Service 20 June 2012.

147_ Elend, Baracani, **«From the EMP to the ENP :A new European pressure for democratization ? The case of morocco »** this working Papers presented at the conference «Europeanization and Democratization : the southern European, Experience and the perspective for New member States of the Enlarged Europe», held at the University of Florence on 16th-18th June 2005.

148_ Martina Warning, **«Neighborhood and Enlargement policy : comparing the Democratization Impact of the European Union in Morocco and Turkey»**, Working papers Series, Italian Research center for European Studies, 2006.

ǀ ƑĭǋŧƟDŽǁǆ Ƨ ƥǋǳ